عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس

أنعام عيد محمد زعاترة

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1441هـ - 2019م

واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس

إعداد

أنعام عيد محمد أبو زعاترة

بكالوريوس تنمية اجتماعية وأسرية تخصص خدمة اجتماعية من جامعة القدس المفتوحة في القدس/فلسطين

إشراف:الدكتور: إياد لافي

قدمت هذه الرسالة اكتمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في بناء المؤسسات والتنمية البشرية/كلية الدّراسات العليا /جامعة القدس

القدس – فلسطين

1441 هـ - 2019 م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج التنمية الريفية المستدامة

إجازة الرسالة

واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس

الاسم: أنعام عيد محمد زعاترة

الرقم الجامعي: 21720288

المشرف: د. إياد لافي

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ: 22 / 12 / 2019 وأجيزت من أعضاء لجنة المناقشة المكونة من التالية أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة د. إياد لافي التوقيع.....

2- : ممتحناً داخلياً : د. عبد الوهاب الصباغ التوقيع.....

3- : ممتحناً خارجياً .د. عمر رحال التوقيع.....

القدس – فلسطين

1441 هـ - 2019 م

الإهداء

إلى من أنارت لي دربي بدعائها وحنانها وحبها، ربيع حياتي ومعنى شموخي، والدتي الحبيبة

إلى من شاركني همي وفرحي ..... إخوتي وأخواتي مصدر إعتزازي وتقديري

إلى زملائي وزميلاتي الذين مدوا لي يد المساعدة لإنجاز هذا العمل

إلى أستاذي ومشرفي الدكتور إياد لافي

إقرار

أقر أنا معدة هذه الرسالة، أنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

الاسم: أنعام عيد محمد زعاترة

التوقيع: انعام زعاترة

التاريخ: 12 / 12 /2019

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، آلا بذكره تطمئن القلوب، وبرحمته تُغفر الذنوب، وبكرمه تستتر العيوب، وبقوته تُفرج الكروب والسدود، والصلاة والسلام على النبي الأمي محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبة أجمعين.
انطلاقاً من قول الله تعالى **{ لئن شكرتم لأزيدنكم }** (إبراهيم:7)، وقولة صلى الله علية وسلم **(ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله)**، فإنني:
بداية أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير لجامعة القدس الشماء لما توفره من جهود لخدمة أبنائها الطلبة.

وأقدم شكري وتقديري لأستاذي ومشرفي الدكتور إياد لافي الذي لم يبخل علي بالتوجيهات الكريمة والعملية. لإعداد هذه الدراسة، فله الأثر الكبير في إخراجها على هذا النحو، فقد علمني الصبر وتحمل المواقف الشداد، بجانب العلم الواسع والخلق الرفيع، فله مني كل الاحترام والتقدير والشكر على ما بذله من جهد والذي يعجز لساني عن ذكره وقلمي عن كتابته، جزاه الله عني كل خير.

وأتقدم بجزيل الشكر إلى الأساتذة محكمي الدراسة، وإلى الهيئة الإدارية والتدريسية في معهد التنمية المستدامة بجامعة القدس.
وأُقدم خالص شكري إلى أهلي وإخوتي وأخواتي وأصدقائي جميعاً الذين قدموا لي يد العون والمساعدة في تهيئة الأجواء المناسبة.

وختاماً أسأل الله أن يوفقني لما يُحبه ويرضاه، ويجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم أخدم به ديني ووطني، وأن يرصده في صحف أعمالي يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

مصطلحات الدراسة

تبحث هذه الدراسة في موضوع واقع جاهزيةالشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس، وقد وردت مفاهيم ومصطلحات تهم هذه الدراسة، وقد تم اعتماد التعريفات الآتية:

الشرطة المجتمعية: " هي فلسفة واستراتيجية تنظيمية تدفع إلى مشاركة جديدة بين أعضاء المجتمع والشرطة، وتقوم هذه الفلسفة على حقيقة أن واجب كل من الشرطة والمجتمع هو العمل معاً للتعرف على المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الراهنة ومعالجتها على ضوء اسبقيات يتفقان عليها، وتأتي في مقدمة تلك المشكلات الجريمة، والمخدرات، والخوف العام، والخلل في المنظومة والبيئة الاجتماعية ". (أبو شامة، 2005).

الأمن: هو حاجة أساسية من حاجات البشر، تحتل المرتبة الثانية من حاجاته، وتأتي مباشرة في أهميتها في إشباع الفرد لحاجاته الفسيولوجية كالطعام والشراب، ولذا يؤثر الإحساس بفقده أو نقصه على كيان المجتمع كله، والأمن في مفهومة العام يعني الأمن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فإذا تحقق الأمن وفق هذا المفهوم الشامل تحقق الأمان وهو الشعور بالطمأنينية والراحة (سليمان، 2011).

الانحرافات السلوكية: هو كل ما يصدر عن الفرد من أفعال وسلوكيات ذميمة غير مرغوب فيها وتُخالف المعايير الاجتماعية وتعود عليه بالضرر وتُضايق الآخرين ويجدون صعوبة في مواجهتها، وفي حال تكرارها بإصرار يتطلب تدخل أجهزة الضبط الاجتماعي.(رزق، 2016).

الجريمة: فقد عرفها الفيلسوف "روسو" بأنها: كل فعل من شأنه أن يفصم عرى العقد الاجتماعي الذي يُنظم حياة الجماعة، الذي قبل به كل فرد فيها من حاكم ومحكوم" (السعيد، 2002).

الجريمة قانونياً: "هي عبارة عن سلوك اجتماعي مُعين يُنظمه القانون ومجموعة من القواعد القانونية الخاصة؛ بحيثُ يترتب على من يُخالفها الجزاء". (السعيد، 2002).

المواطنة: جملة من القيم المعيارية تُمثل حق الانسان في الحياة الآمنة والكريمة وفي العدالة والمساواة في الحقوق الاجتماعية لكل فرد في المجتمع بصرف النظر عن جنسه أو دينه أو مذهبه.(الكبلاني، 2012).

الشرطة الفسطينية : هي هيئة مدنية نظامية شُكلت بمرسوم رئاسي وتتبع وزارة الداخلية تعمل على حفظ الأمن وتطبيق القوانين وتنفيذ الأوامر من أجل الحفاظ على أموال الناس وأعراضهم وحرياتهم وسلامتهم الشخصية في حدود النظام والقانون، وتُباشر اختصاصها بقيادة مدير عام الشرطة تحت إشراف وزارة الداخلية(الإطار الاستراتيجي، 2008).

المجتمع المدني: يُعرف قاموس أكسفورد السياسي، المجتمع المدني، بأنه مجتمع المؤسسات التي لا تتبع الدولة ولا ترتبط بها، كما لا تتبع عائلة أو حزباً أو تنظيماً من التنظيمات. وهو المجتمع الذي يضُم مؤسسات تطوعية وهيئات تعاونية.(سليمان، 2011).

السلم الاجتماعي: " هو توافر الاستقرار، والأمن، والعدل الكافل لحقوق الأفراد في مجتمع ما، أو بين مجتمعات أو دول. والسلم يدل على السلام عموماً، مما يقتضي

توافر المظاهر الإيجابية، مثل: الهدوء، والاستقرار، والأمن، ومن ثم غياب المظاهر السلبية، مثل العنف " (حرارة، 2018).

الضبط الاجتماعي: عرفه روسو:" بأنه الضبط الواقع على كل فرد من بقية أعضاء المجتمع لإلزامه بالقيام بواجبه نحو المجتمع لردعه عن السلوك غير الاجتماعي أو السلوك الذي لا يتفق وقواعد النظام في المجتمع". وهو يُمثل مختلف الوسائل التي يستخدمها المجتمع ويمارسها من أجل التأثير على الأفراد من: دين، عرف، قانون، رأي عام، عادات، قيم اجتماعية، تربية، يستعين بها على حماية مقوماته التي تُعتبر رمز وجوده واستمراره والعمل على المحافظة على قيمه ومواصفاته التي تميزه عن الآخرين "(بلصوار، 2011).

الملخص

هدفت هذه الأطروحة إلى دراسة " واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن من أجل التعرف على هذا الواقع، وسيتم تسليط الضوء من خلال هذه الدراسة للبحث عن واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن في ضواحي محافظة القدس، وإيضاح عوامل نجاح الشرطة المجتمعية، ومدى قدرتها على الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجريمة، والحفاظ على السلم الاجتماعي وتعزيز الولاء والانتماء، لدعم ومساندة المؤسسة الشرطية، من خلال التعرف على قدرة الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن والمعوقات التي قد تواجهها خلال عملها بشكل عام، وتزويد أصحاب القرار بالتوصيات والاقتراحات اللازمة من أجل تسليط الضوء على أهمية الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن.

وقد استخدامت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، من أجل تحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على تساؤلاتها، لأنه يُناسب القضية التي سيتم دراستها والتي تفرض على الباحثة التركيز على هذا المنهج، وذلك عن طريق المصادر الأولية من خلال تصميم الاستبيان وتوزيعه على عينة الدراسة المكونة من (48) موظف وموظفة في المؤسسات العاملة في ضواحي محافظة القدس. واستخدمت الباحثة العينة العمدية.

وتناولت الدراسة تحليلاً للإجابة على أسئلة الدراسة من خلال خمسة فصول. الفصل الأول ناقش خطة الدراسة، أما الثاني تناولت الباحثة دراسة الإطار النظري للدراسة، والثالث منهجية الدراسة، والرابع التحليل الإحصائي للمعلومات الأولية للدراسة، أما الفصل الخامس تطرق إلى مناقشة أسئلة الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أظهرت النتائج أن محور قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء حصل على أعلى متوسط حسابي (3.78) وبدرجة عالية، يليه محور الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم حصل على متوسط حسابي (73.3)، وحصل محور قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي على متوسط حسابي (72.1)، كما حصل محور عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس على متوسط حسابي (71.2)، وجميعها بدرجة متوسطة

وقد أوصت الدرسة بعدة توصيات منها:

1. إنشاء مكاتب متنقلة للشرطة المجتمعية.
2. تأسيس جمعية لأصدقاء الشرطة، وفتح باب انتساب المواطنين إليها. إنشاء مجلس محلي في كل مركز شرطة، يضم كافة أطياف المجتمع.
3. إبقاء ضباط الشرطة في مناطق عملهم لمدة طويلة، من أجل بناء الثقة بين المواطنين وأفراد الشرطة.
4. الإستفادة من خبرات الضباط المتقاعدين في المجال الأمني من خلال تطوعهم في الشرطة المجتمعية.
5. إدراج مادة الوقاية من الجريمة في المنهج التعليمي، وتعيين شرطي لتدريس المادة.
6. استحداث وحدات لسلم الأهلي في محافظات الوطن، ويُعين عليها أشخاص من ذوي الخبرة، من حملة الدرجات العلمية في القانون والعلوم الاجتماعية.
7. كما توصي الباحثة بإجراء المزيد من الدراسات التي تتناول موضوع الشرطة المجتمعية لما لها من دور هام في الوقاية من الجرائم والحفاظ على الأمن.

“community police role in maintaining security and supporting police institutions in the suburbs of Jerusalem Governorate”

prepared by: Inaam Eid Mohamad Zatraa

Supervisor : Dr. Iyad Lafy

Abstarct

This study aims at examining the community police role in maintaining security. The study well shed light on its role in maintaing security in the suburbs of Jerusalem governorate, to explain its success factors, its ablity to reduce behavioral deviations, prevent crime, maintain peace in cumunity, and promote faith and loyalty, in order to support police institutions. This is done by examining the community police aplity to maintain security, the obstacles they encountere during there missions in general. The study also aims at providing decision-makers with recommendations and suggestions necessary to highlight the importance of community police in mintaing security.

To achieve the objectives of the study, a descriptive exploratory approach was used, which most fits the study, depinding on primary sources. To this end, a questionnaire was designed to obtain the necessary data for this study, which was distributed to the study sample of (48) employees working in government institutions in the suburbs of Jerusalem, using deliberate sampling.

The study provides an analysis of the questions in four chpters. Chapter one discussed the study plan. In chapter tow the resarcher tackled the conceptual framework of the study, and in chapter three methodology of the study. Chpter four gives a statistical analysis of the initial information of the study, whereas the fifth chapter discusses the study questions.

The study reached the following results:
The police community ability to promote faith and loyalty got the highest arithmetic averages of (3.78), followed by their ablity to reduce behavioral deviations in ordrer to pevent crimes, which got an arithmetic averages of (73.3). Their ability to maintain peace in cumunity got an arithmetic averages of (72.1). Finally their success factors in the suburbs of Jerusalem governorate, got an arithmetic averages of (71.2).

In the light of these findings, the researcher recommended the following:

1. Istablishing three mobile offices for the community police.
2. Istablishing an association for the police friends and initiating process of enrollment for citzens.
3. Istablishing a local council in each police station.
4. Extend the term of service for police officers inorder to bulid cofidence with citzens.
5. Make use of the experience of retired officers, by enrolling them in volintary work.
6. The inclusion of crime prevention in the education curriculum, that should be tought by police officers. Creation of Civil Peace units in the palestianan governorates, and to headed by graduates of law or Social Science.
7. There is also a need of further studies on the role and importance of police community in preventing crime and maintaining security.

الفصل الأول: مشكلة الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة الدراسة

2.1 مشكلة الدراسة

3.1 فرضيات الدراسة

4.1 أهمية الدراسة

5.1 أهداف الدراسة

6.1 محددات الدراسة

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة

يُعد مفهوم شرطة المجتمع حديثاً نسبياً، يرمي إلى اندماج الشرطة في المجتمع والعمل من خلاله بأسلوب يتجه إلى تطوير العمل التقليدي الذي يُركز على منع الجريمة واكتشافها والقبض على المجرمين، وتقديمهم للمحاكمة، والحفاظ على الأرواح والممتلكات وحفظ الأمن العام، وهو دور تقليدي تقوم به الشرطة لوحدها كعمل أساسي.

"**قال تعالى**" **{ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون.}** " **صدق الله العظيم. (آل عمران، آية 104).**

ويرجع أول ظهور لمسمى الشرطة المجتمعية كأسلوب حديث لتحقيق الأمن إلى كل من بيرفيت Peyrofitte (1977) وجلبربون ميزون G Bonne Maison(1980) من فرنسا وسكارمان Scarman (1981) من بريطانيا حينما طالبوا باعتماد سياسة حديثة في عمل الأجهزة الأمنية وأدائها وضرورة التقريب بين الشرطة والمواطن، لأن الانطلاقة الحقيقية لمفهوم الشرطة المجتمعية كانت من الولايات المتحدة الأمريكية حيثُ إن أصول هذا التجديد والتنوع في العمل الشرطي ترجع إلى أفكار الباحث هرمان غولدشتين Herman Coledstein في عام 1980.(" والشرطة المجتمعية كفلسفة حديثة لمفهوم الأمن يُعرفها تروجانوفكس Trojanowics بأنها فلسفة وإستراتيجية تنظيمية تدفع إلى مشاركة جديدة بين أعضاء المجتمع والشرطة وتقوم هذه الفلسفة على حقيقة أن واجب كل من الشرطة والمجتمع هو العمل معاً للتعرف إلى المشكلات الاجتماعية الراهنة ومعالجتها في ضوء أسبقيات يتفقون عليها")، (أبو شامة، 2005)، وهذا يعني أن الشرطة المجتمعية، وبناءً على ما جاء في تجارب الدول الأجنبية والعربية التي طبقت نماذج الشرطة المجتمعية، تبين أنها الأسلوب الأمثل والأنسب لمواجهة الجريمة بعد ما شهدته من تطور وازدياد في الوقت الحاضر، ولأن هذا المفهوم والمبدأ هما القادران على تحقيق الأمن بمفهومة الحديث بأبعاده المختلفة كُلها لأنه يعني تفجير طاقات الأفراد واستنفار قدراتهم لتحقيق الأمن

بحيثُ يُشارك فيه الجميع وتتضافر فيه الجهود لتصبح مسؤولية تحقيق الأمن مسؤولية وطنية يكون فيها الأمن مسؤولية الجميع واقعاً معيشياً.

حيثُ ولدت الفكرة في أعقاب حوادث عدم الاستقرار المدني ومناهضة حرب فيتنام، وانتشار ظاهرة المخدرات وغيرها من المشكلات الأمنية التي أقلقت المجتمع الأمريكي في الستينات، وفشلت الشرطة النظامية في التصدي لتلك المشكلات.(البشري، 2001).
حيثُ تُعاني محافظة القدس ومخيماتها العديد من المشاكل منها، انتشار المخدرات، والمشاكل العائلية، والسرقات، والعنف ضد المرأة. لذا لا بد من إيجاد آلية للحد من هذه الظواهر والوقاية منها. في ظل عدم كفاية أعداد الشرطة النظامية المتواجدة في بعض هذه المناطق، ومناطق أخرى لا يوجد فيها شرطة.

لذلك فإن هذه الدراسة تدعو لتعرف إلى واقع جاهزية الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكومية في ضواحي محافظة القدس.

2.1 مشكلة الدراسة

تُعتبر ظاهرة ازدياد الأحداث المؤدية إلى وقوع الجرائم في فلسطين بشكل عام وفي محافظة القدس بشكل خاص، والتي يكون لها تأثير بشكل مباشر وغير مباشر على المجتمع الفلسطيني من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولأن الشرطة المدنية الفلسطينية سيطرتها محدودة في بعض المناطق بسبب التسميات الجغرافية أ، ب، ج، وهذا أثر سلباً على قدرتها في توفير خدمة شرطية فعالة في بعض المناطق ومنها محافظة القدس.
وعليه تكمن إشكالية الدراسة إلى التعرف على **واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس؟**

3.1 أسئلة الدراسة

ستحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما العوامل المؤثرة في نجاح واقع جاهزية الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكومية؟

2. ما واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن في ضواحي محافظة القدس من وجهة نظر العاملين بالمؤسسات الحكومية تُعزى إلى متغيرات الجنس والعمر ومكان السكن والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة والوظيفة؟
3. ما قدرة الشرطة المجتمعية في الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجريمة في ضواحي محافظة القدس من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكومية؟
4. ما قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي في ضواحي محافظة القدس من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكومية؟
5. ما قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء في ضواحي محافظة القدس من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكومية؟
6. ما المعوقات التي يُمكن أن تواجه فكرة تطبيق الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكومية؟

4.1 أهمية الدراسة

4.1.1. الأهمية النظرية:

1. تُعد هذه الدراسة الأولى في حدود معلومات الباحثة، والتي تُقدم تحليلاً علمياً يوضح العلاقة بين واقع الشرطة المجتمعية ودرجة تأثيرها وارتباطها في الحفاظ على الأمن، وتتناول هذه الدراسة مفاهيم وآليات تعزيز الأمن التي تُسهم في استشراق المستقبل المأمول للشرطة المجتمعية في تعزيز الأمن.
2. تسليط الضوء على واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشُرطية في ضواحي محافظة القدس وتتمثل في الآتي: (الحد من الانحرافات والسلوكيات الخاطئة للوقاية من الجرائم، وتعزيز السلم الاجتماعي، وتعزيز المواطنة والانتماء.

4.1.2 الأهمية التطبيقية:

1. الإفادة من نتائج الدراسة وتقديم مقترحات للجهات المعنية عن أهمية الشرطة المجتمعية.
2. سد جزء ولو بسيط في الدراسات المتعلقة بالشرطة المجتمعية.
3. تقديم توصيات من شأنها مساعدة الجهات المعنية في تفعيل دور الشرطة المجتمعية.

5.1 أهداف الدراسة

1. التعرف إلى عوامل نجاح الشرطة المجتمعية.
2. التعرف إلى واقع الشرطة المجتمعية من وجهة نظر الأفراد المهتمين والعاملين في الشرطة المجتمعية.
3. معرفة مدى قدرة الشرطة المجتمعية في الحد من الانحرافات السلوكية.
4. التعرف إلى واقع الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي .
5. معرفة دور الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء.
6. التعرف إلى المعوقات التي يُمكن أن تواجه فكرة تطبيق الشرطة المجتمعية .

6.1 حدود الدراسة

خضعت الدراسة للحدود الآتية:

1. **الحد المكاني:** أُجريت الدراسة في المؤسسات الحكومية العاملة في ضواحي محافظة القدس.
2. **الحد الزماني:** 2019.
3. **الحد البشري:** اقتصرت هذه الدراسة على جميع موظفي المؤسسات الحكومية ممن لهم علاقة بالشرطة المجتمعية.
4. **الحد الموضوعي:** اقتصرت هذه الدراسة على تناول موضوع واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس.

7.1 نموذج الدراسة

(نموذج رقم 1)

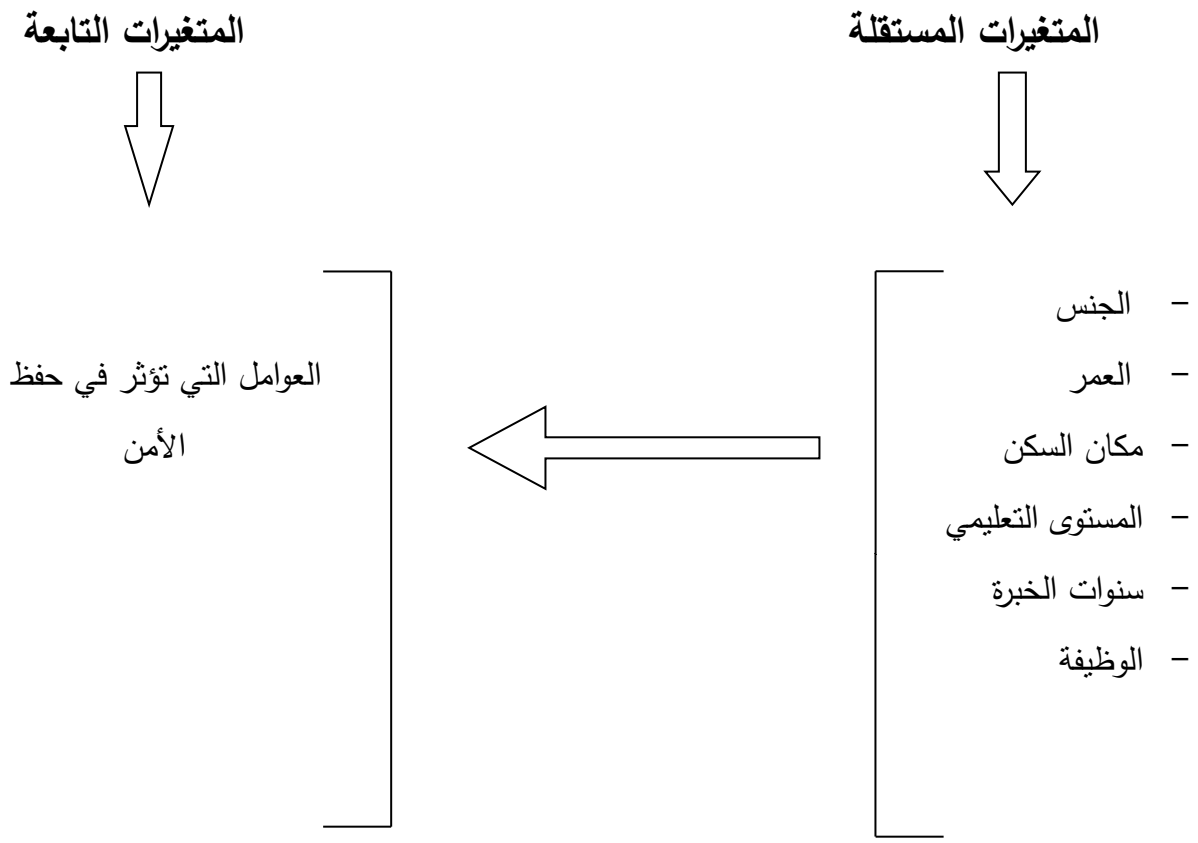

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

1.1 الإطار النظري

2.2 الدراسات السابقة العربية والأجنبية

الفصل الثاني

الاطار النّظري والدراسات السابقة

1.2 المقدمة

يتناول هذا الفصل الأساس النظري والعلمي لهذه الدراسة، من خلال استعراض واقع الشرطة المجتمعية تنامت خلال الفترة الماضية حركة الشرطة المجتمعية كأحد أبرز المبادرات الساعية إلى تطوير العمل الشُرطي من خلال العمل على إعادة صياغة الفكر الشُرطي وفقاً لمنظور مجتمعي. وقد تبنت العديد من الدول المتقدمة هذا الفكر الذي بدأ في الظهور خلال الربع الأخير من القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا كفلسفة عصر جديد من عصر الشرطة أطلق عليه عدد من الباحثين في المجال الشُرطي عصر الشرطة المجتمعية Community Policing Era كأحد عصور التاريخ الحديث للشرطة الأمريكية (حبيب، وآخرون، 2011).

ترتبط الشرطة المجتمعية بشكل وثيق مع الحكم الديمقراطي والخدمة الشُرطية المحاسبة من قبل القانون وليس الحكومة. يوضح ذلك أحد الكُتّاب قائلاً: "إن أهمية الحكومة الديمقراطية بالنسبة لإصلاح الشرطة أكبر من أهمية إصلاح الشرطة بالنسبة للحكومة الديمقراطية". إن حماية وتعزيز حقوق الإنسان أمراً أساسياً للشرطة المجتمعية ويجب أن تُشكل جزءاً محورياً من تدريب الشرطة. بالإضافة إلى ذلك فإن الإلتزام والقيادة المؤهلة من قبل كبار الإداريين أمر حيوي لضمان التغيير الحقيقي.

حظيت الشرطة في الدول العربية عامة بعناية خاصة واهتمام بالغ من قبل الحكومات والمجتمعات والأفراد وفق رؤى متفاوته، بإعتبار وظيفة الشرطة وظيفة عامة تهُم كل من كان حريصاً على أمن الوطن وسلامة المواطنين، ولكونها الوظيفة الحكومية الأكثر انتشاراً على أراضي الدولة وحدودها الدولية ومياهها الإقليمية. وقد نجم عن هذا الإهتمام الكبير بالشرطة بلورة تدابير خاصة ومناهج وآليات منتقاة لاختيار العاملين في الشرطة وطرق إعدادهم، تراعي فيها جوانب إقتصادية وإجتماعية وسياسية ترسخت في

الأذهان منذ القدم، كما أدى هذا الإهتمام الحكومي والأهلي بوظيفة الشرطة إلى بناء منظومة إدارية خاصة.

ورثت الدول العربية أبجديات نُظم الشرطة من بعض الدول الأوروبية والمملكة المتحدة على وجه الخصوص، إلا أنه من الملاحظ أن الدول العربية تجازوت كثيراً المفاهيم الشُرطية والنظريات الأمنية السائدة في الدول الغربية من حيث طبيعة وظيفة الشرطة ودورها في المجتمع ومن حيثُ التركيبة النوعية للموارد البشرية العاملة فيها.

من خلال مفهوم الشرطة المجتمعية ومرتكزاتها الفلسفية وأهدافها، نلمُس عن قرب أن هذه الفكرة انطلقت في مجتمعات متقدمة لديها من الإمكانيات والقدرات ما يكفي لتوفير الأمن والوعي الجماهيري، ولكنها احتاجت إلى دعم جهود رجال الأمن فيها وإلى برامج ومشروعات مجتمعية تقوم على صلات وعلاقات حسنة بين الشرطة والمجتمع ومحاولة التواجد عن قرب في المجتمعات المحلية لمزيد من التوعية والإرشاد والتحميس والتحفيز للمواطنين لإقحامهم في برامج الوقاية والمكافحة.

يُستخدم مصطلح الشرطة المجتمعية للتعبير عن مفهومين أساسين هما المجتمع المحلي والشرطة، وهو مرادف لتعبير Community Police والذي يقوم على معنى شرطة المجتمع أي تسخير أكبر قدر ممكن من الطاقات الاجتماعية والمجتمعية في المجتمع المحلي لأعمال الشرطة بغية تحقيق أهدافها، من خلال عمليات التنسيق مع الأجهزة الأُخرى المدنية وغير المدنية والتعاون مع الشخصيات المختلفة ذات المواقع الاجتماعية المؤثرة في المجتمع المحلي.

ويعني ذلك أن تبدأ الشرطة بالإمتثال بالمجتمع ودق ناقوس الخطر حول المشكلات الاجتماعية التي يُمكن أن تكون سبباً لإنحراف بعض الأفراد والجماعات وممارستهم الأفعال الجُرمية التي يُعاقب عليها القانون، إذ تُسهم الشرطة المجتمعية في الوقاية من ارتكاب الجريمة بين مجموعة الشباب الذين يمكن أن يقدموا على ممارسة هذه الأفعال في حالة غياب الضبط الاجتماعي، وذلك من خلال التواصل المباشر وغير المباشر للشرطة مع هذه الفئات، فالوثائق والشواهد المتوافرة في حوزة الشرطة من خلال البيانات الإحصائية، تبين على سبيل المثال (انتشار البطالة والتدخين بين الشباب وتعاطي المخدرات)، ومن كل ذلك يُمكن تقرير الواقع والتنبؤ بانتشار المشكلة مستقبلاً في المجتمع المحلي، والمبادرة إلى التنبيه لها وأخذ الحيطة والحذر منها(العباسي،2013، 250-253).

1.2.1 واقع الشرطة المجتمعية:

الشرطة المجتمعية هي أسلوب العمل الشرطي الإستباقي الذي يُركز على المجتمع المحلي، ويؤكد على نهج الشراكة التعاونية بين جهاز الشرطة بأكمله وكافة المجتمعات المحلية التي يخدمها. وتهدف إلى تحقيق التميز من خلال التطور التنظيمي الفعال، وإنفاذ القانون، ومنع الجريمة والسلوك المعادي للمجتمع. وتعزيز الأمن الإنساني وسلامة جميع المجتمعات المحلية من خلال الشراكة معها في تقديم الخدمة الشرطية المسؤولة والممتثلة لحقوق الإنسان. والشرطة المجتمعية ليست مفهوماً جديداً للشرطة الفلسطينية. وقد تضمنت الخطة الاستراتيجية للشرطة الفلسطينية للأعوام 2014– 2016 عدة أهداف استراتيجية للشرطة المجتمعية، ويتم تنفيذ هذه الأهداف من خلال إدارة العلاقات العامة والإعلام في الشرطة، والتي تتمثل في عدة أنشطة منها:

1. محاضرات توعوية حول الوقاية من الجريمة والسلامة في المدارس والجامعات وفئات المجتمع المعرضة للخطر،.
2. أنشطة لتطوير الشراكة مع المؤسسات والمنظمات غير الحكومية.
3. بناء مراكز للشرطة المجتمعية ونشر مراكز متنقلة للشرطة لمعالجة الاحتياجات الشرطية للمجتمعات التي يصعب الوصول إليها (الإطار لاستراتيجي لمفهوم الشرطة المجتمعية، 2017).

وفي مقابلة أجرتها الباحثة مع العقيد فريد لدادوة، مدير وحدة الشرطة المجتمعية في الشرطة الفلسطسنية

حول عمل الشرطة المجتمعية في فلسطين افاد بما يلي:

1.2.2. واقع الشرطة المجتمعية في فلسطين :

بدأ العمل على مفهوم الشرطة المجتمعية منذ عام 2015، وبعد ذلك تم تأسيس وحدة الشرطة المجتمعية

بقرار من السيد مدير عام الشرطة اللواء حازم عطا الله بتاريخ 2017/12/17، وبعدها بأيام وبقرار من

السيد اللواء تم تعيين العقيد فريد لدادوة مديراً لوحدة الشرطة المجتمعية، على أن تتبع هذه الوحدة إدارة

العلاقات العامة والإعلام.

أهم أنشطة وحدة الشرطة المجتمعية التي تم انجازها، وما يتم العمل عليه حاليا، والخطط المستقبلية.

ما تم انجازه داخليا:

1. تطوير مفهوم واطار استراتيجي لعمل الشرطة المجتمعية في فلسطين بملكية فلسطينية خالصة يُراعي واقعنا الخاص. قائم على ثلاث ركائز هي: الشراكة، وحل المشكلات، وتقديم الخدمة، وتُعتبر الشرطة المجتمعية سياسة واستراتيجية يُمارسها كافة منتسبي الشرطة أي أنها ليست تخصيص.
2. تم اعتماد المفهوم وإطلاقه من خلال مؤتمر دولي نُظم من قِبل الشرطة، وشاركت فيه الدول الصديقة والمانحين، ومؤسسات رسمية وأهلية وكبار ضباط الشرطة الفلسطينية وخرج المؤتمر بتوصيات هامة 2017.
3. بناءاً على نتائج المؤتمر وتوصياته وبالتشاور مع مختلف مستويات الشرطة تم تطوير خطة عمل لمدة خمس سنوات يتم خلالها تعميم وضمان استدامة مفهوم الشرطة المجتمعية.
4. تأسيس وحدة الشرطة المجتمعية لمتابعة تنفيذ الخطة.
5. اعتماد منسقي لشرطة المجتمعية في كافة المحافظات والإدارات الرئيسية وتدريبهم وتأهيلهم.
6. تطوير حقيبة تدريبية بالتعاون مع إدارة التدريب واعتمادها في كلية الشرطة قائمة على المفهوم الفلسطيني للشرطة المجتمعية.
7. تأهيل فريق مدربين للشرطة المجتمعية تلقوا العديد من الدورات التخصصية وحصلوا على شهادة المدرب المحترف المعتمد دولياً.
8. ترتيب دورات تخصصية ودورات تأهيل للضباط والمستجدين على عمل الشرطة المجتمعية.

- **ما آليات العمل المتبعة؟**

- **المراكز المتنقلة:**

1. بدء تنفيذ المشروع الممول من الحكومة الألمانية في شهر تشرين أول عام 2016، من خلال نموذج تجريبي في طولكرم، وبعد التدريب والتشغيل وتقييم التجربة تقرر تعميمها لتشمل (11) مركزاً في جميع محافظات الضفة الغربية.

- **ما مدى مشاركة أفراد المجتمع المحلي في الشرطة المجتمعية؟**

2. بعد نضوج التجربة، واستكمال المراكز في محافظات الضفة، تم في شهر آب عام 2019، تطوير تفويض جديد للمراكز المتنقلة بالتركيز أكثر على الدور المجتمعي لهذه المراكز بالتنسيق التام مع مساعد مدير عام الشرطة للمحافظات السيد العميد رمضان عوض واعتمد هذا التفويض من السيد مدير عام الشرطة، وتم تعميمه وشرحه لكافة العاملين في هذه المراكز خلال ورشة عمل عقدت في رام الله بعد استكمال وتطوير الوصف الوظيفي ودليل اجراءات موحدة.

في شهر تشرين ثاني عام 2019، تم تشغيل الثلاث مراكز الأخيرة، وبهذا تكون اكتملت التجربة ولدينا الآن (11) مركزاً مجتمعياً متنقلاً تعمل في جميع محافظات الضفة الغربية.

- **مشروع الانخراط المجتمعي:**

وهو شق العمل مع المجتمع كما ورد في خطة العمل الخاصة بتعميم واستدامة الشرطة المجتمعية حيث نعمل في إطار اللجنة التنسيقية، وهي تَجمع لكافة المانحين والمؤسسات الدولية الداعمة لتطبيق واستدامة الشرطة المجتمعية على ان تكون مخرجات العمل واحدة لكافة المشاريع ومنها:

1. مشروع سلفيت وهو المشروع التجريبي، والذي بدء العمل عليه منذُ ستة أشهر بتمويل GIZ، ويهدف إلى تأسيس مجالس استشارية أمنية لمركز شرطة بديا، وكفر الديك، ومركز المدينة، وتم في مراحل المشروع الأولى عمل تحليل مجتمعي، ومن ثم عقد لقاءات جماهيرية، وتنسيب أعضاء مرشحين لعضوية المجالس، وتدريب الشرطة، والأعضاء المرشحين على العمل المجتمعي، وما زال المشروع قيد العمل حالياً لتطوير التجربة وتنفيذ النشاطات المشتركة ما بين الشرطة والجمهور.
2. مشروع أريحا وهو استكمالاً لمشروع سلفيت، وبتمويل من UNDP حيث افتتح قبل ستة أشهر. ويتكامل مع مشروع سلفيت في المخرجات. إضافة إلى مهمة تطوير الشروط المرجعية الخاصة بعمل المجالس الأمنية الاستشارية، ومن خلاله تم إنجاز تحليل للشركاء، وعمل استطلاع لرأي الجمهور، وتقييم أمني للمحافظة وما زال العمل مستمر في هذا النشاط.
3. مجالس السلم الاهلي: وهو مشروع يموله مركز جنيف وينفذه مركز شمس وجاء استجابة لقرار فخامة الرئيس بتشكيل مجالس سلم أهلي في المحافظات. هذا المشروع لا يستهدف الشرطة مباشرة وإنما موجه للسادة المحافظين، وعملنا على أن تكون الشرطة فاعلة في هذه المجالس. وطالبنا بأن تكون

هناك نشاطات خاصة بالشرطة، وعلاقة الشرطة بالمواطن، وتم فعلاً تنفيذ سلسلة لقاءات ودية بين الشرطة وممثلي المجتمع المحلي والعشائر.

4. أصدقاء الشرطة: هذا العنوان اندرج تحته الكثير من النشاطات أهمها مخيمات الشرطي الصغير التي تعقد سنوياً في كافة المحافظات، وتستهدف الأشبال والزهرات تحت جيل 18 عاماً.

كما بدأ العمل مؤخراً على مشروع أصدقاء شرطة شباب 18 – 29 عاماً جاري تطبيقه في محافظة القدس في 3 مراكز شرطة بحيث يكون هناك مجموعة أصدقاء شباب لكل مركز على مستوى محلي يكون رديف ومساند للمجلس الاستشاري.

ويوضح الشكل رقم 1: الإطار الاستراتيجي لمفهوم الشرطة المجتمعية في الشرطة المدنية الفلسطينية

من أجل تنفيذ استراتيجية الشرطة المجتمعية ترى الباحثة أن بإمكان الشرطة الفلسطينية الاستفادة من التجربة الأردنية في تطبيق الشرطة المجتمعية وذلك من خلال عمل مجلس محلي في كل مركز أمني، ويتكون من جميع أطياف تركيبة المجتمع، يجتمع شهرياً لبحث الوضع الأمني، واستقبال أي ملاحظات حول أداء المركز وتعامل أفراده مع أبناء المجتمع المحلي، إضافة إلى تخصيص هواتف مباشرة يستطيع المواطن الاتصال بمدير الأمن، للإبلاغ عن الجرائم. السماح لكافة أبناء محافظة القدس الانتساب إلى جمعية أصدقاء الشرطة، ومنح كل عضو ينتسب إليها بطاقة عضوية، وعقد دورات متخصصة شهرياً في المجال الأمني يُنظمها قسم الشرطة، وتتناول كافة الموضوعات التوعوية الخاصة بالمواطنين، وبمشاركة مختلف شرائح المجتمع من طلاب، وربات بيوت، وموظفين. إضافة إلى فتح مكتب شكاوى في مديرية ضواحي القدس لاستقبال الشكاوى من المواطنين ضد أفراد رجال الشرطة والتحقيق فيها.

كما أكدت الدراسات الأمنية الحديثة أن أهمية الشرطة المجتمعية ازدادت بعد إدراك أهمية العلاقة العضوية بين الشرطة كنظام أمني والبناء الاجتماعي، وذكرت أن الشرطة المجتمعية تقوم على الأنظمة المفتوحة وتحليل السياسات وتهتم بمشاركة جميع أفراد المجتمع ويُقاس أداء الشرطة المجتمعية بمقدار حجم مشاركة الجمهور، ومقدار خفض الخوف من الجريمة وعدد ضحاياها، وكذلك بتحسين ظروف الحياة وانخفاض المشكلات الاجتماعية.

1.2.3 أهداف الشرطة المجتمعية:

1. تدعيم العمل المجتمعي والاجتماعي في الشرطة شكلاً ومضموناً، لتكوين رآي عام مستنير وواعٍ لمخاطر الإجرام والانحراف في واقع المجتمع، وإبراز الدور المدني الاجتماعي للشرطة.
2. تشجيع العمل الجماعي المنظم، وتفعيل الدور الوقائي المجتمعي ومؤسسات الضبط الاجتماعي للوقاية من الجريمة من خلال التدخل المبكر في حل المشاكل الاجتماعية بطريقة وديه لتعزيز التسامح بين الأطراف المتنازعة، وتحسين العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
3. تخفيف العبء عن مراكز الشرطة من خلال حل القضايا البسيطة التي لا تحتاج إلى فتح بلاغات رسمية، بأساليب الوفاق الاجتماعي والتراضي (المشهداني، 2009).

4. العمل على اقحام كافة الهيئات والمؤسسات والقطاعات ذات الصلة بالعمل الأمني لتتولى مسؤوليتها في كافة الجوانب، من أجل توفير فرص للعمل، وإعداد برامج شبابية في فترة الصيف، ورعاية الأسر، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لضحايا العنف والجريمة.

5. كسر الحاجز النفسي لدى المواطنين، والقضاء على مسببات الخوف من التعامل والتعاون مع رجل الشرطة من خلال توسيع دائرة الحوار بين الشرطة والمجتمع لمعرفة أسباب الجريمة، وتشخيصها، وإيجاد العلاج اللازم لها.

6. غرس روح المسؤولية، وتعزيز الثقة بالنفس لأفراد المجتمع للمساهمة الفعالة في التعاون مع رجال الشرطة لمكافحة الجريمة من خلال إنشاء جميعة أصدقاء الشرطة، وفتح باب العمل التطوعي في المجال الأمني كإحدى وسائل تمتين علاقة الشرطة بالمجتمع.

7. العمل على تثبيت القيم الإيجابية، ونشر الثقافة الأمنية، ومحاربة العادات الضارة، وأيجاد حلول موضوعية وعملية للمشكلات الاجتماعية من خلال حث أفراد المجتمع للمشاركة في تقويم الحالات والسلوكيات الخاطئة، وغرس روح المسؤولية لدى الجميع، من أجل تحقيق التعاون وتحقيق الخير للمجتمع (سالم، 2010).

1.2.4 مبادئ الشرطة المجتمعية:

1. الشرطة المجتمعية تكون جزءاً من المجتمع، وغير منفصلة عنه.
2. تتعاون مع المجتمع لمعرفة احتياجاته.
3. تعمل بشكل مشترك مع الجمهور والمنظمات الأخرى لحل المشكلات.
4. توفر خدمات ذات جودة عالية.
5. تشكل العمل الشرطي ليتوافق مع حاجات المجتمع.
6. تكون عرضة للمحاسبة عن خدماتها (ويلكينسون، 2006).

1.2.5 . ميزات تطبيق الشرطة المجتمعية:

تعتمد الشرطة في وجودها وتطورها على المجتمع، فالمجتمع هو الذي يرفدها بالطاقات والموارد البشرية. فالشرطة المجتمعية ما هي إلا تطبيق لرغبات الدول التي أخذت تنادي بأهمية استحداث دور جديد للشرطة إلى توسيع نطاق وظائفها في مجالات الخدمة والرعاية الاجتماعية وأهمية الالتحام الوثيق بالجمهور. لذلك فإن كافة أفراد جهاز الشرطة يُمكن أن يكونوا شرطة مجتمعية إذا ما قاموا بتنفيذ الأنظمة القانونية بمستوى عال من المسؤولية بحيثُ يتجنبون كل ما يُمكن أن يُسيء إلى علاقتهم مع المواطنين. لذا عليهم الابتعاد عن الرشوة بكل أنواعها، وعن الطائفيه والحزبية، وأن يعملوا لمصلحة أفراد المجتمع ككل وليس لحساب فئة على حساب الغالبية العظمى من المجتمع(خزاعلة، 1998).

فيما تبرز أهمية ميزات تطبيق نظام الشرطة المجتمعية فيما يلي:

1. تولي مسؤوليات إدارية واضحة.
2. تحفيز وتدريب المواطنين على المشاركة في الشرطة المجتمعية.
3. التواصل بشكل فعال من خلال إشراك المواطنين في المهام والواجبات البسيطة.
4. نشر معلومات حول أدائها.
5. عمل مراكز للشرطة المجتمعية من خلال مواقع ومبادرات تجريبية.
6. التأكيد على منهجية حل المشكلات.
7. بناء قدرات العمل الشرطي وتطوير برامج تدريب موجهة (ويلكينسون، 2006).
8. السماح للمواطنين بالمشاركة في كافة نواحي الحياة السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية.
9. الدعم الجماهيري لرجال الشرطة في العمل الأمني يساعد رجال الشرطة على القيام بوظائفهم الإدارية والقضائية والاجتماعية على أفضل وجه.
10. قدرة المجتمع على التصدي للجرائم والسلوك المنحرف؛ لأنهم أعلم بما يدور في مجتمعهم.
11. تطوير العمل الأمني المشترك للقضاء على الجريمة والخوف منها وتخفيضها. من خلال خلق علاقة طيبة مع أفراد المجتمع.
12. مشاركة أفراد المجتمع في الكشف عن الجرائم والتبليغ عن المجرمين في تقوية الأدلة ضد المجرم.
13. مشاركة أفراد المجتمع، ومناقشتهم لمشاكلهم الأمنية من أجل علاجها يزيد فرصة التعاون مع الشرطة (محمود، 2015).

3.2. العوامل التي تؤثر في حفظ الأمن

1.3.2. الإنحرافات السلوكية:

يُعد السلوك الإنحرافي الإجرامي من الموضوعات التي نالت عناية العديد من الباحثين والمختصين في المجال الاجتماعي والأمن، لارتباطه بأمن واستقرار المجتمع. وتُعتبر الانحرافات السلوكية لدى المراهقين من أهم وأخطر المشكلات التي تواجه المجتمعات، وتنتج هذه المشكلات عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية السريعة التي تمر بها المجتمعات. وقد تفاقمت في الآونة الأخيرة نتيجة ضُعف الرقابة الأسرية، وانشغال الآباء والأمهات بأمور الحياة، وزيادة تعامل الجيل الصاعد مع الوسائط التكنولوجية الحديثة (الحسني، 2015)

تتجه معظم الدراسات إلى أن المشكلات السلوكية نتيجة عوامل اجتماعية واقتصادية ونفسية. وأيضاً نتيجة إهمال أحد الوالدين أو كليهما للأبناء، إضافة إلى الأساليب التربوية التي يتبعها الوالدين، والتي تتميز بالقسوة والشدة أحياناً، والتساهل والتدليل أحياناً أُخرى، وضعف التماسك الأسري واضطراب العلاقات الزوجية، وما ينتج عنها من حالات الهجر والطلاق، كل ذلك يؤدي إلى أزمات واضطرابات وانحرافات سلوكية تحدث في مرحلة المراهقة، وهي نتيجة للوضع المتراكم الذي يعيش فيه المراهق، فسوء التكيف والسلوك الإنحرافي من تمرد ورفض، هي حالات تعود إلى الظروف الاجتماعية في الأسرة أو المدرسة أو المجتمع، والتي يتعرض لها المراهق فتُسبب هذه التوترات وهذا التكيف اللاسوي.

فعندما يفقد الحدث روح الإندماج مع بيئته الطبيعية والاجتماعية فإنه سيكون عرضه للإخفاق في النمو النفسي والتوازن الإنفعالي، ويترتب عليه حالات من الأطوار الجنوحية المقترنة بالنكوص وبعدم التوافق مع متطلبات الحياة الاجتماعية.

وتتعدد أنواع الجنوح، فقد يكون جنوحاً في التصور والضمير، أو في السيرة والسلوك، أو في الروابط الاجتماعية، أو غيرها من المجالات. ولكن ما يجمع هذه الإنحرافات السلوكية على اختلاف أنواعها وأشكالها ودرجة خطورتها على الفرد وعلى المجتمع هي أنها جميعها استجابات لحالات نفسية واجتماعية مضطربة، تحاول التعبير عن طريق التمرد على المجتمع لكل ما فيه من قيم ومبادئ ونُظم أخلاقية. (رزق، 2016).

1.3.2.1. علاقة الانحراف بالجريمة:

الانحراف كل سلوك يُخالف المعايير الاجتماعية وفي حالة تكراره بإصرار يتطلب تدخل أجهزة الضبط الاجتماعي، وعُرف من حيث المفهوم النفسي بأنه: كل من يُعاني اضطرابات وصراعات نفسيه يُفصح عنها بأشكال من السلوك المنحرف، وبأسلوب يؤذي نفسه أو غيره، وهو بذلك لا يختلف عن المريض نفسياً، ويمثل الانحراف عادة محاولة لحل مشكلة خطيرة أو بعيدة الأثر في نفسية المنحرف، وبعبارة أخرى فإن علماء النفس ينظرون إلى شخصية المنحرف، وليس إلى الفعل نفسه، ولذلك فهم يفرّقون بين المنحرفين المرضى والمنحرفين الأسوياء، على اعتبار أن الانحراف في الحالة الأخيرة مرده إلى المجتمع وظروفه، وليس إلى الفرد نفسه، كالذي يقتل أو يجرح شخصاً مثلاً دفاعاً عن عرضه؛ لأنّ الأعراف أو القيم المحلية تدفعه لذلك الفعل، فالانحراف في مثل هذه الحالة هو من وجهة نظر القانون، أو من وجهة نظر المجتمع العام، وليس من وجهة نظر التكوين النفسي المضطرب أو المختل، ولهذا نجد علماء النفس لا يهتمون بالمنحرفين أو المجرمين الذين لا تُعبر جرائمهم عن هذا الإضطراب أو الخلل أو المرض النفسي، لأنهم مجرمون دون شخصية إجرامية (أبو الملحم وآخرون، 2015، ص34).

وهنا لا بد من الفصل بين الجريمة والانحراف فالقاعدة تقول: (كل جريمة انحراف، وليس كل انحراف جريمة)، فالقتل يجمع بين الانحراف والجريمة، هو انحراف لأنه انحرف عن القواعد والمعايير الدينية والاجتماعية التي تُحرم وتمنع القتل، وجريمة لأنه انتهك نصاً في القانون يُجرم فعل القتل، ويفرض عقوبة على القاتل، فالجريمة كل سلوك يتعارض أو يتناقض مع الناموس الطبيعي للأخلاق. أما (معاكسة الفتيات) هي فعل انحرافي وليست فعلاً إجرامياً، فهو انحراف عن العادات والمعايير الاجتماعية التي تدعو إلى الحشمة وحسن الخُلق وصيانة العِرض، لا يوجد في القانون نصاً يُجرم من يُعاكس الفتيات. فالانحراف يُمثل الفعل الذي يضر بمصلحة الجماعة أو المجتمع، ويهدد كيانه، نتيجة عدم التزام من يأتيه بالقيم والمعايير التي تُطبق في المجتمع، والتي تُقيمُها الجماعة وتحرص للحفاظ عليها (أبو عليان، 2016).

ويختلف مفهوم الانحراف عن مفهوم الجريمة؛ إلا أن مفهوم الانحراف أوسع وأعم من مفهوم الجريمة؛ فالانحراف هو كل أساليب السلوك التي لا تلتزم بالمعايير، أما الجريمة فهي تُشير إلى السلوك الذي يُخالف المعايير ويُعاقب عليه القانون؛ مثلاً: القتل جريمة؛ لأن القانون يُعاقب عليها، أمّا عقوق الوالدين فإنه انحراف لأنه سلوك لا يلتزم بالمعايير، وبناءً على ما ذُكر فإن الخطوة الأولى للحد من السلوك الانحرافي تقع في جانب كبير منها على المواطنين، وبالتالي يجب أن تعتمد كافة البرامج الاجتماعية والإعلامية والتربوية نحو المواطنين على توعيتهم بمواجهة السلوك الانحرافي والتصدي له من خلال ضبط المجرمين إذا تمت مشاهدتهم، والإبلاغ عن الجرائم، وعدم التستر عن الفارين. ولمجابهة السلوك

الإنحرافي عدم توفير الظروف التي تُسهل لذوي الميول الانحرافية ارتكاب الجرائم، فالمجرم يسعى دوماً إلى استغلال الفرصة المتاحة أو تنفيذ الجريمة السهلة بالنسبة له، فترك أبواب المنازل أو المحلات التجارية أو أبواب السيارات مفتوحة والابتعاد عنها لقضاء بعض الشؤون فهذه الأمو تُسهل المجال أمام ذوي الميول الانحرافية لارتكاب الجرائم. (خزاعلة، 1998).

والانحراف أمر نسبي؛ أي يختلف من مجتمع إلى آخر باختلاف قيم الثقافة؛ فالسلوك الذي يُعد منحرفاً في مجتمع ما، قد لا يُعد منحرفاً في مجتمع آخر، والانحراف أمر نسبي أيضاً في ضوء الموقف الذي يحدث فيه؛ فالقاتل يُعد منحرفاً ولكن الجندي الذي يَقتل في معركة عدواً دفاعاً عن الوطن لا يُعد منحرفاً، وأيضاً مدمن المخدرات يُعد منحرفاً ولكن المريض الذي يُعالج بعقاقير مخدرة لتخفيف آلامه لا يُعد منحرفاً(أبو الملحم، وآخرون، 2015).

1.3.2.2. آليات الحد من الانحرافات السلوكية:

1. تقوية الإجراءات الوقائية

يقصد بها كل الإجراءات والمجهودات التي تقضي على العوامل المولدة للاتجاه الإجرامي. فتُعتبر التنشئة الاجتماعية السليمة من جانب الأسرة مهمة في الحد من الانحرافات خاصةً نحو الأحداث، كما أن المدرسة لها دور كبير في اكتشاف الحدث سيء السلوك، لذا لا بد من إشغال أوقات الفراغ بأعمال مُفيدة، إضافة إلى تنمية العلاقات الودية بين الطلبة. كما تعمل كل مؤسسات الشرطة على الحد من وقوع الحوادث والجرائم وترى أنه من المفيد تفاديها بدلاً من الإنتظار والتحرك بعد وقوعها. وهذا يعني التصدي لأسباب الحوادث والجرائم والانحرافات ومعالجة العوامل المرتبطة بها ومن هذه العوامل الفقر الذي يُعاني منه الأفراد وبعض المجتمعات. ويشمل ذلك الفقر الإقتصادي والاجتماعي ووجود الفرص التي تسمح بارتكاب الجريمة وكذلك انتشار القيم والمناخ الذي يُشجع هذا الارتكاب (خزاعلة، 1998).

ولمنع حدوث الجرائم يجب التدخل بشكل منظم ومتكامل ومواجهة مصدر كل عامل من العوامل المؤدية للجرائم. ومن الصعب أن تقوم الشرطة بالتصدي لكل العوامل المسببة للجريمة خاصة ما يتصل منها بالتنمية الإقتصادية والاجتماعية.

ويمكن للشرطة أن تُحدد الأولويات من بين هذه العوامل بناءً على الخبرة الميدانية واستخلاصاً من الأنشطة الأمنية على مستوى المجتمع المحلي بحيثُ يتم التركيز بشكل خاص على هذه العوامل ذات الأولوية.

تلعب الشرطة دوراً هاماً على المستوى الوقائي من خلال التعرف على الفرص التي تسمح بارتكاب الجريمة ومنع وجودها ويسمى ذلك بنظرية "غياب الظروف المؤدية للجريمة " ويعني ذلك التدخل المقصود ليصبح العمل الإجرامي أكثر صعوبةً، وليزيد مقدار الخطر الذي يتعرض له من يقترف الجرائم، وليرى المنحرف أنه لن يستفيد من الانحراف.

وقد أصبح لهذه النظرية قيمتها وأدى تطبيقها في كثير من الأحيان إلى الحد من الجريمة. ومن الخطأ إلقاء مسؤولية منع الجريمة على عاتق فرد أو أكثر من الشرطة بل يجب أن يُشارك في هذه المسؤولية جميع أجهزة الشرطة ويجب أن يُحدد بوضوح دور كل جهاز من هذه الأجهزة. وتبدو نظرية " غياب الظروف المؤدية للجريمة " مفيدة في هذا المجال حيثُ تسمح بوضع استراتيجيات وقائية ذات أهداف محددة وآليات مناسبة.

وعلاوة على ذلك فإن منع الجريمة ليست مسؤولية أجهزة الشرطة وحدها بل يجب أن يُشارك في المسؤولية المؤسسات الأُخرى الموجودة في المجتمع والتي يجب أن تُساهم في تنفيذ الإستراتيجيات الموجهة للعوامل المُؤدية للجريمة. ويتطلب ذلك علاقات تعاونية بين هذه المؤسسات ومؤسسة الشرطة وإن كانت الخيرة لها موقع القيادة في هذا المجال (حبيب، وآخرون، 2011).

2.3.2. الجريمه أركانها وعناصرها

تُعد الجريمة أحد موضوعات قانون العقوبات إذ يُبين هذا القانون الأفعال المُجرمة وغير المُجرمة، كما هو الحال في بقية العلاقات الاجتماعية التي تحكمها القواعد الخاصة مثل قواعد الشريعة الإسلامية وقواعد الأخلاق وقواعد العادات والتقاليد. فكل جريمة تتطلب العديد من الأركان: الأول مادي، والثاني معنوي، والثالث شرعي.

1. الركن المادي:

يُمثل ماديات الجريمة أي المظهر الذي تبرز به الجريمة إلى العالم الخارجي، ويقوم على ثلاثة عناصر: الأول الفعل الذي يصدر من الجاني سواء أكان فعلاً إيجابياً مثل أي حركة عضوية إرادية كإستعمال اليد أم سلبياً كأن يمتنع الشخص عن القيام بحركة عضوية في لحظة زمنية يتوجّب عليه القيام بها، كامتناع الأم عن إرضاع طفلها ، والثاني النتيجة الأثر الذي أحدثه الجاني بفعله، والثالث العلاقة السببية التي تُمثل الصلة بين الفعل والنتيجة، فإن قام الجاني بطعن المجني عليه هو الفعل؛ بينما موته يُمثل النتيجة التي يجب أن تكون مترتبة على الفعل المرتكب (عبابنه، 2016).

2. الركن المعنوي:

لا يكفي توافر الركن المادي وحدة لقيام الجريمة إذ لا بد من توافر علاقة نفسية معينة تربط بين السلوك وفاعله، لأن الجريمة ليست كياناً مادياً خالصاً قوامها السلوك الإجرامي وآثاره، بل هي كيان نفسي قوامه العناصر النفسية المكونة لها، لذا سمي بالركن النفسي أو المعنوي أو الشخصي للجريمة أي الأصول النفسية لماديات الجريمة والسيطرة المعنوية عليها فهي قوة نفسية تُعطي الجاني سيطرة ممتدة على كل أجزاء الجريمة، وتوصف هذه القوة بالإرادة الجُرمية وهي التي تتجه على نحو مُعين بُحدده القانون بالنسبة لكي جريمة، وتستمد صفتها تلك من السلوك الإجرامي فإذا أراد الفاعل السلوك وأراد النتيجة تُحقق الركن المعنوي بثورة القصد الجُرمي، أما إذا أراد الفعل دون أن تتجه إرادته إلى النتيجة تحققت صورة الخطأ الجنائي، أما إذا اتجهت الإرادة إلى ترتيب نتيجة معينة ولكن تولد عن الفعل نتيجة أُخرى أشد جسامة من النتيجة المقصودة دون أن تنصرف إليها إرادة الفاعل تحققت الصورة الثالثة للركن المعنوي وهي ما يُطلق عليها القصد المتعدي (إبراهيم ، وجاسم، 2016) .

3. الركن الشرعي للجريمة:

هو الصفة غير المشروعة، فهو مجرد وصف أو تكييف يُضفيه القانون على السلوك، وبهذا يتميز الركن الشرعي عن كل من الركن المادي والنفسي حيثُ إن الركن الشرعي هو الصفة غير المشروعة للفعل ويكتسبها إذا توفر له الأتي:

- خضوعه لنص تجريم يُقرر فيه القانون عقاباً لما يرتكبه
- عدم خضوعه لسبب إباحة إذ انتفاء أسباب الإباحة شرط ليظل الفعل محتفظاً بالصفة غير المشروعة التي اكسبها له نص التجريم (عبابنه، 2016).
- أن يترتب على أي السلوك الإجرامي ضرر بالمصالح الاجتماعية، وأن يكون الضرر محرم قانوناً، ومنصوصاً عليه في قانون العقوبات. فإذا فكر شخص في ارتكاب جريمة ما، ثم عدل عن فكرته ولم ينفذها. لا يُعتبر مجرماً؛ لأنه يعتد بالنية في إثبات الفعل الإجرامي.

- أن يُحدد القانون عقوبة كل جريمة: بمعنى أن لا يكتفي المشرع بوصف الجريمة، دون تحديد العقوبة المناسبة لها.
- الانصهار بين التصرف والقصد الجنائي: مثلاً رجل شرطة دخل لإلقاء القبض على شخص ما في بيته، ثم قتله بعد القبض عليه. في هذه الحالة لا يُعتبر الشرطي مرتكباً " لجريمة دخول المنزل"، لكنه يُعد مجرماً؛ لأنه في هذه الحالة قتل والقصد الجنائي والتصرف لم يلتقيا معاً (أبو عليان، 2016، ص24).

فالجريمة هي كل سلوك يُخلّ بالمصلحة العامة أو نشاط غير مشروع صادر عن إرادة آثمة يُقرر له المشرع جزاء جنائياً طبقاً لأحكام قانون العقوبات. فالجريمة ظاهرة اجتماعية سلبية تُعبّر عن خلل وارتباك في العلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعي، وتُجسّد طبيعة التناقضات في المتغيرات الموضوعية والذاتية المؤثرة في بيئة الإنسان وحياته الاجتماعية وتشخيص ما هيّة المشكلات الإنسانية التي يُعاني منها الفرد والجماعة على حد سواء (أبو الملحم، وآخرون، 2015).

الجريمة من وجهة النظر النفسية والاجتماعية

أولاً: من وجهة النظر النفسية

تُعد الجريمة سلوك متعمّد وغير مشروع يصدر عن مصادر نفسيه، وهي الكبت والاضطراب الداخلي لإشباع احتياجات تدفع الفاعل نحو السلوك المنحرف وتماديه في ارتكاب الجريمة.

وقد امتاز هذا التعريف بمدخل فردي، أي تأكيده على نوازع الفرد وميوله وتكوينه النفسي دون أن يُراعي الظروف الاجتماعية، إضافة إلى أن الكثير من الأفعال النفسية التي تُعد منحرفة من الوجهة السيكولوجية قد لا تمثل الجريمة بحد ذاتها.

ثانياً: من وجهة النظر الاجتماعية

فقد برزت اتجاهات عديدة، فالأول يرى أن الجريمة هي جميع أنماط السلوك المضاد للمجتمع أي الضرر بالمصلحة الاجتماعية، أما الثاني فيركز على الضبط الاجتماعي وما يتضمنه من معايير تحكم السلوك، أما الثالث فيتمثُل في محاولة إيجاد صياغة لتعريف الجريمة ويشمل جميع الأفعال الإجرامية والأفعال الخارجة عن المعايير الاجتماعية التي تخضع للعقاب (أبو الملحم، وآخرون، 2015، ص32).

ولكي تأخذ الجريمة الصفة الإجرامية فلا بدّ أن تتضمن بعض الخصائص التي توضحها عن المشكلات الاجتماعية الأُخرى، ومن هذه الخصائص أنه يجب أن يُحدث سلوك الجريمة أو السلوك المرتكب ضرراً للصالح العام وبصورة فعلية، لكن التفكير في ارتكاب الضرر لا يكفي وحده؛ لأنه يُشكل جريمة فالنيّة في ارتكاب الجريمة والتفكير بها دون ارتكاب الفعل الحقيقي لا يؤخذ به قانوناً.

أما الخاصية الثانية فهي وجوب أن يكون هذا الضرر محرماً قانوناً ومعرفاً في قانون العقوبات، ووجوب توافر القصد الجنائي أي الشخص الذي يرتكب الفعل الضار الذي حرّمه القانون وهو ممتلك حرية الإدارة، فيجب هنا أن يتوافق القصد الجنائي والتصرف الإجرامي، ومن خواصّها أيضاً أن تتوفر العلاقة السببية في الضرر المحرم قانوناً وسوء التصرف، ويحب أن يُحدد العقاب في الجريمة وينص عليها قانوناً، وهذه الخصائص المختلفة للجريمة ترتبط جميعاً بطبيعة السلوك الذي يُمكن أن يُطلق عليه اسم (الجريمة) أما العقوبات المفروضة فالقاضي هو الذي يُحددها بموجب القانون آخذاً بعين الاعتبار ظروف الجريمة وطريقة ارتكابها (أبو الملحم، وآخرون، 2015، ص33).

2.3.2.1.الجريمة أسبابها وآثارها:

تُعد الجريمة ذات تكاليف كبيرة في أي مجتمع، ليس فقط من حيث الجوانب المادية المتصلة بها والمرتبطة بنفقات بناء المؤسسات العقابية وإقامة النُزلاء بها، بل تمتد خطورة الجريمة وآثارها المدمرة إلى النواحي الإقتصادية والاجتماعية على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع بأسرة.

أولاً: الآثار الاقتصادية

تُفسر نظرية المدرسة الاقتصادية على أن الجريمة وليدة الظروف الاقتصادية مثل الفقر والبطالة، وقد استند أصحاب هذه النظرية إلى الإحصاءات التي تُبين كثرة الجرائم أثناء الأزمات الاقتصادية. لذا لا بد للعديد من الدول النامية أن تجعل الخدمات الأساسية في أولوياتها كالتعليم والصحة والبرامج الاجتماعية الواجب تقديمها للأفراد، وترصد لها الإعتمادات المالية الكافية لمكافحة الجريمة والحد من انتشارها، ومحاربة الرشوة بكل أنواعها لأن التكلفة المادية غير المباشرة للجريمة مثل الرشوة والتسهيلات في الأمور التجارية وغيرها من الأمور التي تُعرقل تنمية المجتمع وتطوره.

وتُعد الآثار الاقتصادية للجريمة من أخطر الآثار على الفرد والمجتمع، ومنها تظهر المشكلات الاجتماعية والأمنية للجريمة التي تُؤثر على إنتاجية الفرد ومدى تقدم الدولة ورقيها (عبابنة، 2016).

ثانياً: الآثار النفسية الاجتماعية

تُعد الجريمة وصمة عار تلحق بالأسرة وتبقى آثارها النفسية والاجتماعية تُطارد أبناء من ارتكب الجريمة وأبناء من ارتُكبت الجريمة بحقه بالإضافة إلى أقارب هذه الأسرة، وتتلخص هذه الآثار في الآتي:

1. التسبب في إصابة أبناء تلك الأسر بأمراض نفسية أو جسدية يصعب علاجها أو التخلص منها.
2. التسبب في إثارة جو من العنف والرعب بين أفراد الأسرة مما يؤدي إلى جنوح أبنائها، وبالتالي إلى زيادة نسبة الجرائم في المجتمع وعدم استقراره (أبو الملحم وآخرون، 2015).

3.3.2. السلم الاجتماعي

السلم الاجتماعي يُعبر عن حالة السلم والوئام داخل المجتمع نفسه، وفي العلاقة بين شرائحه وقواه، فإن تحقق يكون عاملاً أساسياً لتوفير الأمن والإستقرار في المجتمع. وهو سلام الإنسانية الحقة والإخاء الإنساني ومحاربة التمييز بكل أنواعه، ويتلازم مع الديمقراطية الاجتماعية، فهو دعوة للسلام الإقتصادي، وحاضن للسلام البيئي، ويضمن إنقاذ حقوق الإنسان وأهمها الحق في الحياة الكريمة، إذ يقوم على الديمقراطية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية والدولة الخادمة لكل الشعب. ثقافة السلم الاجتماعي، تُسمى أيضاً ثقافة السلم الاجتماعي أو الأهلي، لها الدور الأساس في تحقيق السلام الحقيقي والمستدام، فالسلام الحقيقي ينبع من مخافة الله سبحانه وتعالى، التي تُعمق إدراك الإنسان أياً كان لسُنة الله الرائعة في الحياة وخطته الفريدة والفُضلى لحياة كُلاً منا، فهي ثقافة الخير التي تتطلب تعليم وتدريب، لكي تُرسل جذورها عميقاً في كيان الإنسان فتثمر ثمار السلام الحقيقي، وهي غالباً ما تكون مضادة لردود الفعل الأولي عند معظمنا. فكل إنسان مدعو إلى الاشتراك في مهمة السلم المجتمعي فهو مفتاح لتوطيد إرادة إيجابية فاعلة في تبادل رؤى البناء والتطور، ومن أجل مزيد من الأمن والاستقرار. فالسلم الاجتماعي مفهوم يتصل بنشاط إيجابي ويرتبط بأوجه الحياة المختلفة، الإقتصادية والإجتماعية والسياسية بما يُحقق العدالة في التعاطي مع الآخر، وكفل احترام الاختلافات وتشجيع الحوار وتحويل النزاعات إلى مسار السلم للحفاظ على العلاقات والروابط الاجتماعية، فهو يُشكل حصانة للمجتمع، وله دور كبير في تحصين الشباب والنشء لحمياتهم من التشدد والتطرف والإرهاب، ويُقوي الجبهة الداخلية باعتبار الشعب كله وحدة واحدة متماسكة في مواجهة تيارات هدامة وفتن. فالسلم الاجتماعي مطلب إنساني وأساسي، وتحقيقه يتم من هلال إشاعة ثقافة الحوار وتفعيله بين مختلف فئات المجتمع (دعيم، 2017).

يُعد تحققُ السلم الاجتماعي عامل أساسي لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع. وإذا ما فُقدت حالة السلم والوئام الداخليين أو ضعفت، فإن النتيجة الطبيعية لذلك هي تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار، حيثُ تسود حالة الخصام والإحتراب، فيسعى كل طرف لإيقاع أكبر قدر ممكن من الأذى والضرر بالطرف الآخر، وتضيع عندها الحدود، وتُنتهك الحُرمات، وتُدمر المصالح العامة. حينها تشعر كل جهة بأنها مهدّدة في وجودها ومصالحها، فتدفع باتجاه البطش والإنتقام وإحراز أكبر مساحة ممكنة من السيطرة والغلبة.

وينطبق على هذه الحالة ما رُوي عن الإمام علي بن أبي طالب (ع) أنه قال: "من بالغ في الخصومة أثم، ومن قصّر فيها ظُلم، ولا يستطيع أن يتقي الله من خاصم".

وفي رحاب السلم الاجتماعي يُمكن تحقيق التنمية والتقدم، حيثُ يتجه الناس صوب البناء والإنتاج، وتتركز الاهتمامات نحو المصالح المشتركة، وتتعاضد الجهود والقدرات في خدمة المجتمع والوطن، على عكس ما يحصل في حالة الخصام والإحتراب، وإنشغال كل طرف بالآخر، وتغليب المصالح الخاصة والفئوية على المصلحة العامة والمشتركة. وفي مثل هذا الوضع، لا تستحيل فقط التنمية والتقدم، بل يصعب الحفاظ على القدر الموجود والقائم، فيتداعى بناء المجتمع، وينهار كيان الوطن، وتضيع مصالح الدين والأمة (الصفار، 2017).

3.3.2.1. أهمية السلم الاجتماعي:

إن تحقيق السلم الاجتماعي في المجتمعات البشرية ليس مطلباً فقط، بل هي ضرورة اجتماعية أيضاً، بحيث لا يُمكن قيام المجتمعات دون سلم حقيقي ودائم، (فالسلام ليس دورات زمنية بين معارك وحروب، بل لا بد أن يكون السلم الاجتماعي دائمياً وشاملاً)، والنواة الأولى لتحقيق سلم اجتماعي، هي إشاعة ثقافة السلم والتسامح ونبذ التعصب في أرجاء المجتمع، وينبغي أن نستفيد من المنابر الإعلامية والمؤسسات التعليمية ومنابر المساجد في إشاعة هذه الثقافة التي تُهيئ الأرضية المناسبة لمشروع السلم الاجتماعي، وهذه الثقافة التي تقبل الآخر، كالذات، هي المقدمة الطبيعية للوحدة الاجتماعية التي تُغذي مفاهيم السلم الاجتماعي.

والسلام ليس فقط فقدان الحروب والنزاعات، بل السلام مسيرة يُساندها تطورٌ حرُ، بعيداً عن كُل أشكال التبغيض والعنف، مسيرة شاملة أُسُسُها المعرفة الروحانية والأخلاق والعلم والثقافة، مسيرة يدفعها إلى

الأمام أكثر من الجنود العلماء والمفكرون والحكماء. وإقرار السلم ليس فقط مهمة الدول والجماعات، بل كُل إنسان بمفرده مدعو إلى الإشتراك في هذه المهمة، من أجل مزيد من الأمن والإستقرار والتواصل للمجتمعات، وتقوية أواصر المحبة والإلزام البشري في القضايا التي تهم الجميع.

المجتمع في الإسلام مجتمع معنوي، أي العلاقات الاجتماعية فيه تُبنى على الروابط الأدبية من تواد وتراحم، لا على أساس من العلاقات المادية فقط. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((مَثَلُ المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عُضو؛ تداعى له سائر الجَسد بالسهر وَالحُمى))، ولا شك أن العلاقات المعنوية التي تقوم على المودة والرحمة، هي التي يقوم عليها بنيان الجماعات الإنسانية، لأن المجتمع المعنوي يقوم على أساس من العلاقات الروحية الرابطة بين أجزائه، وهو متماسك بَين غير قابل لأن تتداعى لبناته، لأنه مترابط الأجزاء ما دام يتغذى بالروح والدين (يونس، 2015،ص24).

3.3.2.1. التنشئة الاجتماعية:

يُعتبر مفهوم التنشئة الاجتماعية من المفاهيم الأساسية المتداولة في كتابات علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والأنثروبولوجيا، وكانت البدايات الأولى لاستخدام هذا المفهوم في نهاية ثلاثينات القرن الماضي، وبالتحديد سنة 1939م، فكان أول من استخدمه " باراك ودولارد" في مقالات نشرت لهما في " المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع"، كما استخدمه كل من "أوجبرن ونيمكوف" في كتابهما " علم الاجتماع"، حيثُ عرفا التنشئة الاجتماعية هي:" عملية تحويل الطفل من كائن بيولوجي إلى عضو في المجتمع"، وقد استخدمه أيضاً " كاردينار" في مقال له بعنوان: "الفرد ومجتمعه".

قضية التنشئة الاجتماعية تحظى اليوم بإهتمام بالغ من قبل الباحثين في العلوم الاجتماعية، وترجع هذه الأهمية إلى " اعتماد جميع المجتمعات الإنسانية في تماسكها وتطورها على ما يتوفر لديها من فهم مشترك للقيم، والعادات والتقاليد التي تسود المجتمع وتطبع سلوك أعضاء المجتمع بطابع معين يميزه عن سلوك أعضاء المجتمعات الأخرى، كما أنها توحّد بين مشاعر واتجاهات أعضاء المجتمعات الأخرى".

التنشئة الاجتماعية ليست مرتبطة بمرحلة عمرية محددة، بل هي عملية ديناميكية مستمرة عبر المراحل العمرية المتتابعة، ويقع تحت تأثيرها الكبار والصغار، الذكور والإناث. وتأتي أهمية التنشئة الاجتماعية وخطورتها – في آن واحد – بشكل كبير في مرحلة الطفولة، لأن الطفل في هذه المرحلة يكون في آمَسْ الحاجة إلى من يأخذ بيده ويساعده على الإندماج مع المحيط الاجتماعي. والأسرة تُمثل حجر الأساس في هذه العملية حيثُ أنها " تُعتبر المجال الاجتماعي الأول في التنشئة الاجتماعية وبناء السلوك حيثُ

أن أول الناس الذين يمارسون مستلزمات التربية والتعليم والتأنيس في تاريخ الفرد هم الأبوان (أبو عليان،2011).

3.3.2.1 .الضبط الاجتماعي:

يُعتبر الضبط الاجتماعي من المسائل الاجتماعية الرئيسة ذات الأهمية في مختلف المجتمعات البشرية، حيثُ يُمثل من الناحية الاجتماعية أساس التنظيم والبناء الاجتماعي المتماسك. فالضبط الاجتماعي كموضوع اجتماعي يُعتبر من أهم وأقدم الموضوعات التي تناولها العلماء والمفكرون، وأكثرها تردداً حتى اليوم ومن أهم مقومات المجتمع الإنساني، لما له من صلة وثيقة بتنظيم المجتمعات وحياة الأفراد داخل هذه المجتمعات. فلا يوجد أي تنظيم اجتماعي دون معايير ضابطة للسلوك الإنساني تُحدد الأدوار الاجتماعية والأوامر والنواهي والمسموح والممنوع ضمن قوالب سلوكية أو عادات اجتماعية أو قوانين ومعتقدات دينية. فالضبط الاجتماعي من ناحية سلوكية يُشير إلى أن سلوك الفرد وأفعاله محدودة بالجماعات والمجتمع المحلي والمجتمع الكبير الذي يُعتبر الفرد عضواً فيه.

والضبط الاجتماعي إما أن يكون رسمياً ينطوي على أنساق السلطة المتمثلة في القوانين واللوائح التنظيمية التي تُحدد المكافآت أو العقوبات مقابل الامتثال أو المخالفة، أو يكون غير رسمي متمثلاً بصورة مختلفة كالرأي العام، والأعراف والقيم الاجتماعية، والتربية الدينية، ولا تكون لهذه الوسائط فاعليتها إلا عن طريق التربية والتنشئة الاجتماعية (سالم، 2010).

فقد تعرض الفلاسفة اليونان القدماء لمسألة الضبط الاجتماعي، ولكنهم استخدموا مصطلحات أُخرى: كالقانون أو الدين أو العرف أو الأخلاق. ويقول ابن خلدون الرائد الأول لمفهوم الضبط الاجتماعي " إن الاجتماع للبشر ضروري ولا بد لهم في الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه، وحكمه فيهم إما أن يستند إلى شرع مُنزل من عند الله يوجب انقيادهم إليه إيمانهم بالثواب والعقاب عليه، أو إلى سياسة عقلية يُوجب انقيادهم إليه ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم، بالأولى يحصل نفعها في الدنيا والآخرة، والثانية إنما يحصل نفعها في الدنيا فقط". فالإنسان بحاجة إلى سلطة ضابطة لسلوكه الاجتماعي.

لذلك فالضبط الاجتماعي يُمثل مختلف الوسائل التي يستخدمها المجتمع ويُمارسها من أجل التأثير على الأفراد من دين، عُرف، قانون، رأي عام، عادات، قيم اجتماعية، تربية، يستعين بها على حماية مقوماته

التي تُعتبر رمز وجوده واستمراره والعمل على المحافظة على قيمه ومواصفاته التي تُميزه عن الآخرين (بلصوار، 2011).

لذلك فإن عملية الضبط الاجتماعي مبنية على اتفاق الشرطة والجمهور وبموافقتها، لأن الاتفاق من شأنه المشاركة في عملية منع الجريمة، ولذلك منع خلق الفرص للجريمة لتنتشر، وتكون المشاركة في الضبط الاجتماعي من خلال أساليب التعاون بين الشرطة وأفراد المجتمع والتي تتمثل في عدة أشكال مما يجعل الأفراد شركاء في عملية حفظ النظام والأمن.

ومن الأمثلة التي تُبين مشاركة الشرطة المواطن في أداء العمل الآتي:

1. تسهيل طرق اتصال المواطنين بالشرطة للإبلاغ عن الجرائم من خلال تخصيص هواتف مباشرة تُمكن المواطن من الاتصال بمدير الشرطة.
2. عمل نظام لمراقبة المجمعات السكنية، مكون من مجموعة من الجيران ما بين (10–15) شخصاً من الذين يبدون اهتماماً مشتركاً ضد الجريمة، يضم عادة في حدود عشر أسر يجتمعوا أسبوعياً في منزل أحد أفراد المجموعة لمناقشة تأمين المجتمع، وإصدار معلومات مكتوبة وارشادات في شكل نشرات تُوزع على السكان بخصوص تأمين المجتمع والإبلاغ عن أي طارئ (أبو شامة، 2005).

3.3.2.1.ضعف الضبط الاجتماعي:

تلعب البيئة الاجتماعية دوراً مفصلياً في ضبط سلوكيات الأفراد وتشكيل طباعهم، فالبيئة تعكس نفسها على شخصية الفرد، وتُساهم بشكل كبير في صوغ أخلاقياته وميوله النفسية والثقافية والاجتماعية، كما توفر البيئة الاجتماعية قوة ردع معنوية مؤثرة تحول دون اختراق النظام العام، وتهديد الاستقرار الاجتماعي، أو اقتحام حرية المقدسات الاجتماعية بما فيها العادات والتقاليد الموروثة.

والأصل أن مجتمعاتنا وبفعل امتثالها لتعاليم الدين الحنيف، تُعتبر بيئة صحية لتربية أفراد ملتزمين دينياً وأدبياً، وامتلاكهم القابلية للرقى العلمي والخُلقي، سعياً إلى المقاصد الحضارية الكبرى التي تنتظرهم في بناء المجتمعات المتقدمة.

في السنوات الأخيرة يُلاحظ أن ثمة تراخياً قد تسرب إلى البيئة الاجتماعية بوصفها وسيطاً صحياً مناسباً للفضيلة والرقى، انعكس في حالات اختراق متكررة للنظام العام، فيما ضَعفت البيئة الاجتماعية عن كونها إدارة ردع وكابح للحد من الاختراقات.

لذا يجب إعادة تفعيل البيئة الاجتماعية، عبر تنشيط الروح الجماعية، وتحفيز العمل الجماعي، وتشجيع المؤسسات الأهلية، بتوفير شروط قيام المجتمع المدني الذي يُدير ذاته بذاته، ولكونه يوفر ذاتياً الوقاية المطلوبة لأفراده، بما يُحقق مقومات النهوض.
وتُعتبر الأسرة من أهم وأقدم النظم الاجتماعية إذ تُعتبر أداة اجتماعية ضابطة، وكذلك الدين، والنظم التربوية والإقتصادية كلها تُعتبر نظماً اجتماعية ضابطة حيثُ يكون لها تأثير فعال في توجيه سلوك الفرد.

يُعتبر مفهوم الضبط الاجتماعي لسلوك الفرد والجماعة من المشاكل النظرية في العلوم الاجتماعية حيثُ أن المعاملة التي يتلقاها من غيره تؤثر على أفعاله وتوقعاته من الآخرين، وعلى سبيل المثال يُلاحظ في بعض الأفراد أن سلوكهم اليائس على الرغم من أنهم يعيشون في إطار مجتمع منظم (جمال، وآخرون، 2011).

3.3.2.2..نظريات الضبط الاجتماعي:

اختلفت أفكار العلماء والباحثين حول مفهوم الضبط الاجتماعي وما ينطوي عليه، وتعددت تعريفاتهم لمصطلح الضبط الاجتماعي، وتبعاً لذلك ظهرت عدة نظريات في مجال الضبط الاجتماعي، كل نظرية تُفسر وجهة نظر صاحبها وفكرته عن الضبط الاجتماعي، وسأتناول عرض موجز لأهم نظريات الضبط الاجتماعي الغربية القديمة والحديثة.

1. **نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعي(روس Ross).**

تقوم هذه النظرية على أساس الطبيعة الخيرة للإنسان، إذ يعتقد روس أن داخل النفس الإنسانية أربع غرائز هي: المشاركة أو التعاطف، القابلية للاجتماع، الإحساس بالعدالة، ورد الفعل الفردي. تُشكل هذه الغرائز نظاماً اجتماعياً للإنسان يقوم على تبادل العلاقات بين أفراد المجتمع بشكل ودي. وكلما تطور المجتمع ضعفت تلك الغرائز وظهرت سيطرة المصلحة الذاتية عليه، وهنا يضطر المجتمع لوضع ضوابط مصطنعة تحكم العلاقات بين أفراده وتزداد تلك الضوابط وتتطور كلما ازداد تحضر المجتمع، وتعقدت أنظمته، وتباينت جماعاته. أي أن هناك مجموعة أسباب أوجدت الحاجة إلى الضبط الاجتماعي وتطور وسائله وهي:

1. زيادة حجم السكان وظهور طوائف وعشائر جديدة.

2. ضعف الغرائز الطبيعية، وظهور الأنانية الفردية.
1. ظهور جماعات متباينة (اقتصادياً أو عنصرياً أو طبقياً أو ثقافياً...) في المجتمع الواحد.

2. نظرية الضوابط التلقائية (سمنر Sumner)

تنصب الفكرة الأساسية لنظرية "سمنر" على أن الصفة الرئيسة للواقع الاجتماعي تعرض نفسها بطريقة واضحة في تنظيم السلوك عن طريق العادات الشعبية، إذ أنها تعمل على ضبط التفاعل الاجتماعي، وهي ليست من خلق الإرادة الإنسانية،. فهو يقول في كتابه "الطرائق الشعبية": "إن الطرائق الشعبية عبارة عن عادات المجتمع وأعرافه، وطالما أنها محتفظة بفاعليتها فهي تحكم بالضرورة السلوك الاجتماعي، وبالتالي تُصبح ضرورية لنجاح الأجيال المتعاقبة" فالأعراف عند "سمنر" لها أهمية بالغة، فهي التي تحكم النُظم والقوانين وهو يرى أنه لا يوجد فاصل بين الأعراف والقوانين، والفرق بينهما يكمن في الجزاءات، حيثُ أن الجزاءات القانونية أكثر عقلانية وتنظيماً من الجزاءات العرفيه.

3. نظرية الضبط الذاتي (كولي Cooley)

ينظر كولي للمجتمع على أساس أنه كل لا يتجزأ يعتمد في تنظيمه الاجتماعي على الرمز والأنماط والمستويات الجمعية والقيم والمُثل، فهو يرى أن الضبط الاجتماعي هو تلك العملية المستمرة التي تكمن في الخلق الذاتي للمجتمع، أي أنه ضبط ذاتي يقوم به المجتمع، فالمجتمع هو الذي يضبط، وهو الذي ينضبط في نفس الوقت. وبناءً عليه فالأفراد ليسوا منعزلين عن العقل الاجتماعي والضبط الاجتماعي يُفرض على الكل الاجتماعي وبواسطته، وهو يَظهر في المجتمعات الشاملة والجماعات الخاصة.

4. النظرية البنائية الوظيفية (لانديز Landis)

يُركز على مكونات البناء الاجتماعي ودورها في الضبط الاجتماعي، كما يُركز على مفهوم التوازن الوظيفي بين النظم الاجتماعية وعلاقة هذه النظم بالضبط الاجتماعي ويصور "لاندز" النظم الاجتماعية على شكل خط متصل نظري، يُمثل أحد طرفيه التفكك الاجتماعي الذي يتسم بالفوضوية والنزاعات الفردية، بينما يُمثل الطرف الآخر التنظيم الاجتماعي الأكثر صرامة والذي يتميز بالاعتماد على السلطة المطلقة، وبينهما توجد منطقة تسامح واسعة.

5. النظرية الثقافية التكاملية (جيروفيتش Gurvitch)

يُركز جيروفيتش على ضرورة دراسة الضبط الاجتماعي على أسس وشروط تتمثل فيما يلي:

1. أن الضبط الاجتماعي ليس نتيجة لتطور المجتمع وتقدمه، بل أنه كان موجوداً في المراحل المبكرة من تاريخ المجتمعات الإنسانية، إذ يَستحيل تصور مجتمع بلا ضوابط.
2. أن الضبط الاجتماعي واقع اجتماعي وليس أداة للتقدم.
3. عدم وجود صراع بين المجتمع والأفراد.
4. أن كل نمط من أنماط المجتمعات هو عبارة عن عالم صغير يتألف من جماعات، ولذا فإن مؤسسات الضبط الاجتماعي تختلف بإختلاف الجماعات والمؤسسات. والضبط الاجتماعي إما أن يكون ضبطاً منظماً، أو ضبطاً عن طريق الممارسات الثقافية والرموز كالعادات والتقاليد، أو ضبطاً تلقائياً من خلال القيم والأفكار والمثل، أو ضبطاً أكثر تلقائية من خلال الخبرة الجماعية المباشرة.

كانت هذه أهم النظريات في الضبط الاجتماعي، ويتضح مدى التباين والإختلاف في نظرة علماء الاجتماع لطبيعة الضبط الاجتماعي، فقد اهتم روس بالغرائز الإنسانية ودروها الإيجابي والسلبي في الضبط الذاتي، في حين ركز سمنر على الأعراف والتقاليد، واعتبرها الوسيلة الوحيدة والضابطة للمجتمع، بينما أبرز كولي دور المُثل والقيم في تحقيق الضبط الذاتي فضبط الجماعة ينبع من ضبط الفرد لذاته. أما لانديز فقد اهتم بالنظم الاجتماعية بإعتبارها أدوات الضبط الاجتماعي، ووضع جيروفيتش شروطاً ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند دراسة الضبط الاجتماعي (مصباح، 2013).

3.3.2.1.منهجية حلول المشكلات المجتمعية:

نعني بحل المشكلات هنا القيام بالدراسة المتأنية للجريمة والاضطرابات الأمنية في مناطق جغرافية محدودة. وذلك من أجل السماح للموارد المتاحة بخفض الجريمة. وهذا المنهاج يتطلب تحليل الحوادث التي وقعت للوصول إلى تشخيص لحالة الأمن في المجتمع الذي وقعت به. ويتضمن هذا المنهاج جمع البيانات عن الوقائع والمشكلات المختلفة تحليلاً دقيقاً لمعرفة العوامل المتشابهة المتسببة لها، وللوصول إلى حلول يُخطط لها على أساس علمي وتنفذ بالشكل المناسب. ويعتمد منهاج الحلول للمشكلات عادةً على مشاركة المؤسسات المدنية في تحديد وتشخيص المشكلات وفي تنفيذ الحلول وتقييم النتائج التي تحققت. ويتم ذلك عادةً على كلا المستويين الوقائي والعلاجي للمشكلات.

ويؤدي تطبيق هذا المنهاج إلى تحقيق هدفين في وقت واحد أحدهما تخفيض عدد الحوادث وثانيهما هو استخدام موارد مؤسسة الشرطة بشكل أكثر كفاءة والتي تتحرك عادة بعد وقوع الحادث وتتعامل مع كل حالة بشكل منفرد.

كما أن أداء الشرطة المجتمعية لدورها في حل المشكلات يقتضي الإلتزام بمنهج علمي محدد، كما جاء في المنهج الذي طبقته ولاية فرجينيا نموذجاً جيداً لقيامها بذلك من خلال الفحص للتعرف على الظواهر المختلفة، وجمع البيانات الخاصة بتلك الظواهر من كل مصادر البيانات المتاحة ومن ثم تحليلها تحليلاً علمياً صحيحاً وتحديد ما يُعتبر مشكلة تحتاج للحل في المجتمع المحلي والعمل على معالجتها من خلال الشرطة المجتمعية وهذا يُحدد مدى إدراك أفراد المجتمع المحلي لهذه المشكلات وإحساسهم بها وبتهديدها لسلامتهم ووجودهم حيثُ ستزداد مشاركة أفراد المجتمع مع الشرطة للتصدي للمشكلات بشكل كبير وفعال.

وتستحق نتائج استخدام هذا المنهاج الجهد والتغيير المطلوب لأنه يُقلل من استدعاء البوليس المتكرر ويؤدي إلى حلول للانحرافات والجرائم المتزايدة .وبهذا الشكل يُصبح منهاج حل المشكلات أداة لمواجهة الجريمة المنظمة والتي تتخذ أشكالاً جديدة كما يُعتبر مبدأً أساسياً في مفهوم الشرطة المجتمعية (غانم، 2008).

إن حل المشاكل جزء لا يتجزأ من عملية الشراكة التعاونية، فهي ضرورية لمنع الجريمة والسلوك المعادي للمجتمع على نحو فعال من خلال تعاون الشرطة والمجتمعات المحلية لتحديد المشاكل وأسبابها الجذرية من أجل القضاء على العوامل المسببه لها. من خلال عمليات المسح لتحديد المشاكل، وتحليلها من أجل وضع الحلول المثلى، ومن ثم تنفيذ هذه الحلول في الوقت المناسب. تتطلب عملية حل المشاكل انخراط المجتمع مع الشرطة، وهذا من شأنه تسهيل عملية الكشف المبكر عن الجرائم، لأن الحل التعاوني للمشاكل يُعزز ثقة المجتمع بالشرطة، وبالتالي تزيد المشاركة المجتمعية. والشكل رقم (2) التالي يوضح منهجية حل المشاكل.

شكل رقم (2): منهجية حل المشاكل

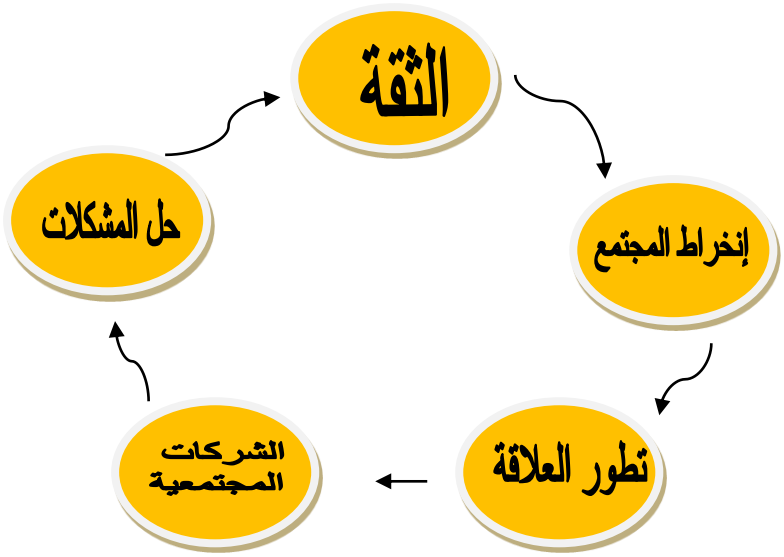

الشكل أعلاه يوضح الحل الفعال للمشاكل من خلال بناء العلاقات وتطوير الثقة. لأن العلاقات المبنية على الثقة تؤدي إلى الاستدامة وتوفير الفرص للمشاركة التعاونية المستمرة.

4.3.2. المواطنة والانتماء

المواطنه هي مجموعة من الحقوق والواجبات وهي التعبير عن العلاقة بين الفرد والدولة وتُعد المواطنة من المفاهيم الحديثة على الرغم من استخدامها منذ القدم لإرتباطها بمفهوم الدولة. والإنسان يرتبط بالمدينة ليس كأرض وإنما كهيئة جماعية تجمع بين أعضائها وحدة تاريخية ونمط من العبادات والشعائر الدينية فالإنسان كما يعرفه أرسطو(بأنه يبدو كحيوان مدني وليس كحيوان اجتماعي لأن الحيوان يمكن أن يكون اجتماعياً بمعنى أن يعيش ضمن جماعة أو قطعان، أما الإنسان فهو وحدة سياسية إذ أنه يعيش في التنظيم الجماعي الذي يُشكل للحضارة التي تُعد ضرورة طبيعية له ومثال أخلاقي (الصفار، 2017).

يُشير الدكتور جورج جقمان بأن المواطنة هي وجود مجموعة من القوانين التي تضعها الدولة وتكون قائمة على أساس العمل والمساواة، بحيث تضمن مساواة المواطنين أمام القانون بغض النظر عن الجنس والعرق والأصل أو لأي أسباب سياسية أو فئوية. المواطنة هي حقوق وواجبات فالمواطن هو الشخص الذي له حقوق التصويت وتولي المسؤوليات السياسية والتمتع بالمساواة أمام القانون والحق في الحصول

على الإمتيازات وفي المقابل فهي تعني إطاعة القوانين ودفع الضرائب والدفاع عن الوطن. فالمواطنة تتمثل بعملية الإندماج الوطني بين أفراد المجتمع الواحد، فمن خلال المواطنة للأفراد المشاركة في الحياة المجتمعية والسياسية وتسعى لتحقيق مفاهيم تعزيز الإنتماء وتقوي حُسن المسؤولية، فهي رابطة قانونية تسعى لتعزيز شعور المواطن بالأمن من خلال المساواة لمنح الأفراد الكرامة في المجتمع، ومنحهم كافة حقوقهم بغض النظر عن الفئة الإثنية أو الطائفية، ومقابل ذلك على جميع المواطنين احترام بعضهم البعض والإلتزام بالقوانين (جرار،2017).

لا يُمكن أن تقوم ديمقراطية بدون مبدأ المواطنة حتى يتمكن جميع الأفراد دون تمييز في اختيار حكامهم والمشاركة في الحياة الديمقراطية كما يذهب إلى ذلك تورين. وأن عدم المساواة بين المواطنين يؤدي إلى عدم اهتمام الأفراد بالمصالح العامة وابتعادهم عنها، فالديمقراطية الحقيقية تتطلب المساواة بين الأفراد جميعاً، إذاً فالديمقراطية هي دولة المواطنة حيثُ الكل متساوين أمام القانون، أي ان المواطنة هي إحدى المرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية، فالديمقراطية لا تكون ديمقراطية حقيقية من دون مبدأ المواطنة ولا يُمكن أن تكون هناك مواطنة حقيقية في نظام غير ديمقراطي كما تُعد المواطنة رابطة التعايش السلمي بين أفراد يعيشون في زمان ومكان مُعين أي في جغرافية محدودة، وتُشكل المواطنة أحد الأُسس التي تقوم عليها البنى التحتية في دولة المؤسسات ومجتمع القانون فهي الآلية في الحد من الصراعات الإثنية والدينية والطائفية على قاعدة مبدأي عدم التمييز والتهميش بين الأفراد والمواطنة هي انتساب وراثي على أرض معينة.

ويرى (الكواري) أن الوطنية تعني أن يكون المواطن مع وطنه في محنته كما كان وطنه معه في سرائه فالوطنية هي التي انتصرت كلما تعرضت الأوطان إلى المحن وستظل طوق النجاة كلما حاقت بالإنسان والأوطان الأزمات المدمرة. ومما لا شك فيه أن المواطنة هي التي تُعزز الوطنية لدى الأفراد لأنها ترتكز على الولاء والاحتماء فالمواطنة الحقيقية وحصول المواطن على حقوقه تُعزز الوطنية لدى الأفراد لأن الفرد عندما يحصل على حقوقه دون تهميش سيحب وطنه ويدافع عنه (الصفار، 2017).

يُعد مبدأ المواطنة أحد المبادئ الأساسية في الدولة الحديثة، لإرتباطها(أي المواطنة) بالمواطن وحرياته وواجباته باعتباره ركيزة من الركائز الأساسية لقيام وبقاء الدولة، على أُسس من العدالة وتكافؤ الفرص، وتلك المقومات ركيزة الاستقرار والتقدم والتنمية، مما يُسهم في دعم تماسك المجتمع في مواجهة التحديات المعاصرة سواء اكانت داخلية أم خارجية.

4.3.2.1. سمات المواطنة:

تنطوي المواطنة، بحسبانها مفهوماً متطوراً يواكب المتطلبات المعاصرة، على مجموعة من السمات الخاصة، التي تلازمها وتدور في فلكها، ولا تنفك عنها، وتبرز هذه السمات في التالي:

1. المواطنة عدلَ وإخاء

ترتبط المواطنة بوحدة الإنتماء واللغة والمشاعر والمشاركة القائمة على العدل والمساواة في إطار سيادة القانون، ومن منطلق أن للمواطن حقوقاً وواجبات سياسية واجتماعية واقتصادية تستند إلى المؤاخاة والعدل والقدرة والكفاءة والتوازن.

2. الإرتباط الوثيق بين المواطنة والحرية

تستند المواطنة على مفهوم الحرية المسؤولة والمنضبطة، قوامها الأخلاق والوعي بحدود الممارسة مع احترام حرية الآخرين في ظل ديمقراطية سليمة، وهي حرية يمارسها المواطن بشكل ديمقراطي منتظم يعي كل التحولات السياسية والفكرية والاجتماعية.

3. المواطنة قيمة أخلاقية وإنسانية راقية

المواطنة في حد ذاتها، قيمة أخلاقية وإنسانية، ومرجع ذلك أنها تُعبر عن مجموعة متشابكة من المصالح الفردية والاجتماعية، تتطلب توافقاً بينهما. والمعيار الحاكم – هنا– معيار أخلاقي وإنساني، يأخذ في الاعتبار مصالح المجموع والتضحية بالمصالح الفردية أو الذاتية، ويتطلب ذلك فكراً متقدماً ينم عن قيم أخلاقية وإنسانية راقية، بحسبان المواطنة انتماءً عقلياً وموضوعياً وأصيلاً لقيم الحق والخير.

4. المواطنة تقوم على الحوار الموضوعي البناء

يصعب في ضوء الاعتبارات المتقدمة أيضاً أن تتحقق المواطنة بدون الحوار الموضوعي البناء بين مختلف أفراد المجتمع دون تمييز، ويستند هذا الحوار في أساسه إلى الاحترام المتبادل للوصول إلى الحقيقة المطلقة، التي تُعبر عن التوافق الموضوعي والعقلاني حول القضايا التي تهم أبناء الوطن، مع ضرورة تبني آداب الحوار في المشاركة الفعالة لأبناء الوطن دون إقصاء أو إبعاد للآخر، وأن تسود لغة الحوار الفهم المشترك والاحترام المتبادل الذي يستهدف الوصول إلى الحقيقة. ومن ناحية أُخرى تعني المواطنة اندماج الفرد في جماعة أياً كانت ديانته أو معتقداته ما دام من أبناء الوطن، مما مؤاده أن

المواطنة تتنافى مع الأقلية، والأقلية تندمج في الجماعة وتُصبح كياناً واحداً لا فرق فيه بين أقلية أو أكثرية.

5. المواطنة دليل تقدم الدولة

ويُقصد بذلك أن المواطنة بما تتضمنه وتنطوي عليه من مفاهيم ثقافية واجتماعية وتاريخية مستمدة ومكتسبة من التفاعل المجتمعي لأبناء الوطن، إنما تتوافق مع الأوضاع السائدة في المجتمع، وينبني على ذلك أن المواطنة على هذا النحو تُصبح نتاجاً لحالة التطور الاجتماعي التي بلغها المجتمع، بل أيضاً انعكاس طبيعي لذلك، وهو ما يتعاظم مع السائد في الدول الحديثة والمتقدمة (د. صباح،2013، ص97-98).

4.3.2.1. أسباب ضعف روح المواطنة لدى المواطن:

ضعف روح الولاء والإنتماء من شأنه أن يؤدي إلى عزوف المجتمع عن المشاركة المطلوبة، ومما لا شك فيه أن المجتمع بمختلف طبقاته يُعاني من ضُعف روح الولاء لجهاز الشرطة نظراً لمعاناته من سوء المعاملة من قبل رجل الشرطة، فضلاً عن الثقة المفقودة فيما بين الطرفين، وما يلاقيه من صعوبة في إنهاء مصالحة المتنوعة، ومن أهم هذه الأسباب ما يلي:

اولاً: بالنسبة للمواطن تجاه الدولة بصفة عامة

1. انخفاض الدخل في مقابل ارتفاع معدل التضخم وارتفاع الأسعار.
2. بطء إجراءات التقاضي وعدم حصول المواطنين على حقوقهم مدنياً أو جنائياً في مواعيدها، مما ينمي ذلك لدى نفوس الناس عدم الإحساس بالأمان لفقدهم الثقة في الأجهزة القضائية والتنفيذية المنوطه بها ضمان حقوقهم.
3. تفشي ظاهرة الوساطة والمحسوبية في كافة المجالات (خدمات- تعيينات- حوافز – ترقيات...) دون النظر للكفاءة.
4. فصل السلطة عن المسؤولية باستخدام الحصانة (بمفهومها الخاطئ) من بعض من يتمتعون بهذه الحصانة كإعفائهم من سداد غرامات المخالفات المرورية بالمخالفة لأحكام الدستور والقانون، بالرغم

من أن الأصل أن تزيد المسؤولية بازدياد السلطة، فضلاً عن أن توفير الحصانة لهذه الفئات ليست مسؤولية الدولة إنما هي مسؤولية من يطلب بها أي كان موقعه فهو المكلف بتحصين نفسه من أي مخالفات أو شُبهات بالقدر الذي يحول دون اختراقه وذلك بالإلتزام بأحكام الدستور والقانون والقيم والمبادئ.

ثانياً: بالنسبة للمواطن تجاه جهاز الشرطة

2. عدم المساواة في تأدية الخدمات المدنية للمواطنين وتقديمها في الأوقات المقرره لكل خدمة.
3. سوء استخدام السلطة واستغلال مساعدات الوظيفة في أغراض غير أغراض متطلباتها وذلك على مختلف مستويات الجهاز (حبيب، وآخرون، 2011).

1.3.2.المعوقات التي تواجه الشرطة المجتمعية

إن تفعيل مفهوم الشرطة المجتمعية وتطبيقها يتطلب إجراء تغيرات مُتعددة، حيثُ لا يقتصر الأمر على إعادة النظر في سياسات وإجراءات الأجهزة الأمنية فحسب بل يجب أن تمتد هذه التغيرات إلى أفراد المجتمع بجميع فئاته وكذلك إلى السياسات المطبقة من قبل مؤسسات الدولة المختلفة حكومية أو غير حكومية حتى يمكن التحول من النظام المركزي للأداء الشرطي إلى الأداء اللامركزي للعمل الشرطي حينئذ من الممكن القول بأن هناك مشاركة اجتماعية إيجابية من قبل أفراد المجتمع في المجالات الأمنية بهدف حماية المجتمع من الأخطار التي يتعرض لها ومواجهة الجريمة والوقاية منها.

قد تنشأ جملة من المعوقات التي تعترض تحقيق استراتيجية الشرطة المجتمعية في تعزيز الأمن في مجتمعنا الفلسطيني وفي الوقت ذاته هناك مؤشرات مؤكدة لعدم نجاحها وذلك يعود إلى عدة أسباب من أهمها ضعف الاقتصاد الفلسطيني مما يعني أن العوامل المادية تُشكل صعوبات حقيقية تقف عائق أمام تنفيذ الاستراتيجية، وهنا لا بد من اهتمام الأنظمة الفلسطينية بالاستقرار الأمني والحد من معدلات الجريمة، وأن يكون في مقدمة الأولويات باعتباره العامل الرئيس للحفاظ على التنمية الشاملة للمجتمع الفلسطيني. ويكشف لنا الواقع العملي أن هناك كثير من المعوقات والتحديات والصعوبات التي قد تعترض نجاح التجربة المختلفة التي لا يمكن مواجهتها إلا إذا كان هناك تخطيط سليم وفق خطة زمنية معينة، يتم متابعة تنفيذها من قبل الأجهزة المعنية. وتتمثل المعوقات والتحديات التي تواجه الشرطة المجتمعية في العوامل التالية:

1. عدم اقتناع القائمين على الأجهزة الأمنية بضرورة التغير والتخوف من الانفتاح على المجتمع ومشاركة المواطن في العملية الأمنية وبالتالي الإبقاء على الصورة والدور التقليدي للشرطة بدلاً من اختيار أسلوب وإستراتيجية الشرطة المجتمعية.

لا شك أن هذا التخوف أمر مبرر لأنه يرتبط بالحالة الأمنية للمجتمع وإن عملية المخاطرة بحد ذاتها قد تنعكس سلباً على حالة الأمن ولكن حينما نرى التجارب الدولية ومدى نجاحها فإن ذلك يُقلل من نسبة الخطورة والقلق كما أنه مدعاة إلى الاتجاه نحو أحدث ما تم التوصل إليه في المجال الأمني في النظم الغربية. كما أن التجارب التي تم تطبيقها في الولايات المتحدة منذ الستينات وطبقتها دول أوروبا في منتصف الثمانينات من القرن الماضي أي قبل عقدين من الزمان مبينة على أُسس ونظريات علمية أمنية أثبت الواقع نجاحها وتأثيرها الإيجابي على خفض معدلات الجريمة وزيادة الوعي والحس الأمني لدى أفراد المجتمع. ولهذا فإنه ليس هناك خوف من خوض التجربة. وعليه فإن تطبيق استراتيجية الشرطة المجتمعية يتطلب اختيار عناصر من القيادات الأمنية لديها القناعة التامة بضرورة التغيير وتطبيق مفاهيم الشرطة المجتمعية للتولى زمام المبادرة والتنفيذ

2. مدى مشروعية عمل المواطنين ومؤسسات المجتمع الأخرى في نطاق الشرطة وكذلك مشروعية تدخل الشرطة في القيام بأعمال وأدوار اجتماعية أُخرى.

الحقيقة أن تطبيق استراتيجية الشرطة المجتمعية في تعزيز الأمن لا يعني تخلي جهاز الشرطة عن دوره التقليدي في مواجهة الجريمة فهو الجهاز الذي تقع عليه المسؤولية الأولى لتحقيق الأمن، وإنما هو تغيير في الأسلوب والأداء بحيث يعتمد على مشاركة المواطن ومؤسسات المجتمع وتفعيلها للإسهام في تحقيق الأمن، فلا يتصور إسهام المواطن العادي في عملية البحث والتحري والمطاردة ومعاينة الجريمة وغير ذلك من الأمور الجنائية وإنما تهدف الإستراتيجية إلى إشراكه في عملية الوقاية من الجريمة قبل وقوعها وتعاونه مع الأجهزة الأمنية بعد حدوثها حيثُ تتركز فكرة الشرطة المجتمعية على إشراك المجتمع في عملية حفظ الأمن من قبيل المبادرة في التحرك نحو الجرائم والأحداث المتوقعة للشرطة.

وبالتالي فإن إسهام المواطنين في حفظ الأمن يرتكز على جهودهم في معالجة الدوافع الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى ارتكاب الجريمة مما يؤثر على عدد القضايا المطروحة أمام الأجهزة الأمنية وعلى معدلات ارتكاب الجريمة في المجتمع نتيجة لاختلال تلك الدوافع (البشر،2008،ص252-254). وعلى هذا فإن المشاركة المجتمعية في تعزيز الأمن تتحدد في حل المشكلات واحتوائها قبل استفحالها وتحولها إلى جريمة تمس أمن المجتمع. وهذه الجهود يقوم بها الأفراد ومؤسسات المجتمع الأُخرى ولا

تتولاها الشرطة ولكنها تتأثر بنتائجها ومن هذا المنطلق فإن الإستراتيجية تعمل على تحقيق التكامل بين هذه الجهود.

كما أن جهاز الشرطة الذي يُعد أحد المؤسسات الاجتماعية اللصيقة بشؤون المجتمع وأفراده يشاركون في جُل المناشط الاجتماعية التي نشاهدها في واقعنا وحياتنا اليومية وهو حاضر في كل المناسبات الوطنية والرياضية والاجتماعية. ويُسهم بفاعلية في إنجاحها ويُعد قيامه بأعمال اجتماعية جديدة في ظل إستراتيجية المشاركة المجتمعية امتداداً لتلك الأعمال فلا يُمكن التشكيك في مدى مشروعيته لتولي أدوار اجتماعية جديدة في المجتمع (البشر، 2008، ص254).

3. عدم تجاوب النظم الاجتماعية في الدولة مع النظام الأمني وبالتالي تفشل الجهود والبرامج الأمنية.

لا شك أن تطبيق إستراتيجية المشاركة المجتمعية في تعزيز الأمن يتطلب التنسيق والتكامل بين مؤسسات المجتمع وخصوصاً ذات العلاقة في مكافحة الجريمة ولا يعني أن الجهاز الأمني أو وزارة الداخلية هي المعنية بتطبيقها بمفردها وإن كانت هي من تبادر إلى اقتراحها والمطالبة بتطبيقها بحكم مسؤولياتها.

إذ إنه من المعروف أن الجريمة والسلوك المنحرف هو نتيجة متغيرات ودوافع متعددة تنشأ نتيجة لإختلال في الأنظمة المجتمعية الأُخرى كالنظام التربوي أو الاجتماعي أو الإعلامي أو الديني ونحو ذلك مما ينعكس على النظام الأمني ويُؤثر فيه ولهذا فإن انسجام وتفاعل هذه الأنظمة مع بعضها البعض أمر يفرضه الواقع وتحتمه الظروف ولا يُمكن تفعيله إلا بمبادرة من الأجهزة الأمنية وإيلاء ذلك الأهمية البالغة. ولهذا فإن مقترح نموذج لمشاركة اجتماعية يُهيمن عليها مجلس أعلى للأمن الاجتماعي يتشكل من عدد من الوزراء ذوي العلاقة في حفظ أمن المجتمع ليكون بمثابة المظلة التي يعمل تحتها الجميع يُوحد من جهود كافة المؤسسات لتحقيق الأمن في المجتمع، كما أن عضوية المجالس الأُخرى تتشكل من مصالح ووزارات ذات علاقة بمكافحة الجريمة في المجتمع فلا يتوقع أن لا يكون هناك تجاوب بين الأنظمة فالأهداف واحدة والمصلحة مشتركة (البشر، 2008).

4. إحجام المواطنين وعزوفهم عن المشاركة والتعاون في البرامج الأمنية والأنشطة الوقائية المنبثقة من نموذج المشاركة المجتمعية لعدم قناعتهم أو لتجارب فاشلة وصور ذهنية سابقة تتم عن عدم الثقة والرغبة في التعاون مع الأجهزة الأمنية تعود للأسباب التالية:

1. التمسك ببعض التقاليد المغلوطة واعتبار الشهادة والإرشاد عن المجرمين والإبلاغ عن الجرائم تُعد من قبيل عدم الوفاء بأصول أبناء المدينة والمنطقة والعائلة.
2. نظرة المواطن بأن حفظ الأمن هو من واجبات جهاز الشرطة وحدها.
3. التخوف من رد فعل المجرمين في حالة الإرشاد عنهم.
4. طول الإجراءات الإدارية التي يتم اتخاذها مع المبلغين والشاهدين بأقسام الشرطة مع عدم صرفهم إلا بعد العرض على النيابة العامة دون سند قانوني في ذلك.
5. ضعف الوعي الديني والأخلاقي والاجتماعي نحو مسؤولية المواطن تجاه أمن مجتمعه (جمال، وآخرون، 2015).

لقد أثبتت الدراسات العلمية المتعددة التي أُجريت حول تعاون المواطن مع رجل الأمن نتائج إيجابية تدل على وعي المواطن ورغبته في الإسهام في حفظ أمن المجتمع إذا ما تم احترامه واعتباره شريكاً حقيقياً والنظر إليه نظرة الثقة والتقدير.

وتُشير إحدى الدراسات الميدانية الحديثة التي قامت بها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالرياض في هذا المجال على عينة من المواطنين إلى أن 8% من أفراد العينة يرون أن مسؤولية حفظ الأمن ليست مسؤولية الشرطة وحدها وإنما لهم دور في مسؤولية حفظ الأمن وأشار 83% منهم إلى أن من واجب المواطن طاعة رجل الشرطة، وذكر 88% منهم أنه يجب مساعدة رجال الأمن في أداء عملهم، وذكر 68% منهم أنه مستعد للمشاركة في أعمال النجدة متى ما طلب منه ذلك أجاب بنعم 64% في حال لو عُرض عليه حضور دورة خاصة بأصدقاء الشرطة، وذكر 8% منهم أنه على استعداد للمشاركة مع جهاز المرور لإبلاغهم عن المخالفين.

5. عدم تأهيل أفراد الأمن الحاليين الذين قد يكونون غير مهيئين لتنفيذ إستراتيجية المشاركة الاجتماعية بسبب تنشئتهم العسكرية ونتيجة لتعودهم على الأسلوب التقليدي لدور الشرطة عند تنفيذ واجباتهم.

لا شك أنه يُمكن التغلب على هذا العائق عن طريق تأهيل الكوادر الأمنية بالدورات التدريبية في مجال العلاقات الإنسانية وكيفية التعامل مع الجمهور، وغير ذلك وبذل الجهود لرفع مستوى الأداء العلمي والفني لرجال الأمن وإقناعهم بأهمية التغيير والانفتاح على المجتمع وإيضاح الفائدة المرجوة من هذه الإستراتيجية، وفي الوقت ذاته يتطلب الأمر تضمين مناهج الكليات والمعاهد الأمنية مواد وتطبيقات المشاركة المجتمعية والمواد الثقافية الأخرى لتُسهم في بناء شخصية رجل الأمن قبل تخرجه ودخوله الميدان العملي مما يُمكنه من فهم وإدراك الإستراتيجية الحديثة لتحقيق الأمن (البشر،2008، ص 256-257).

6. الاحتلال

إنه من المستحيل أن نتجاهل حقيقة أن فلسطين تحت الاحتلال، وبالتالي فإن للشرطة المدنية الفلسطينية سيطرة محدودة على بيئة عملها الشرطي. فالتسميات الجغرافية أ، ب، ج، فرضت قيوداً شديدة على حركة الشرطة الفلسطينية. وقد أثر ذلك سلباً على قدرة الشرطة المدنية الفلسطينية على توفير خدمة شرطية فعّالة، كما عمل على تسهيل تقدّم النشاط الإجرامي. مثل هذه البيئة، تُشكل دون شك تحدياً هائلاً لأي مؤسسة شرطيّة. لذلك فقد شرعت في نهج استباقي مع إيمانها الراسخ بأن نموذج الشراكة في إطار الشرطة المجتمعية هو الخيار الأفضل لتقديم خدمات فعّالة حتى في البيئة الشرطية الحالية. وهي تؤمن بشدّة أنها تستطيع بدعم المجتمع تطوير نماذج انتشار مرنة من شأنها تسهيل تقديم الخدمة حتى لمجموعات المجتمع التي يصعب الوصول إليها (الاطار الاستراتيجي لمفهوم الشرطة المجتمعية، 2017).

7. الثقافة في المجتمع الفلسطيني

هناك بعض الإجراءات التي تطبقها مؤسسة الشرطة قد تؤدي في بعض الأحيان إلى فجوة وتباعد بين أفراد الشرطة والمواطنين. وتتصل هذه الإجراءات أحياناً بنظام سير مركبات البوليس أو تحديد مناطق خدمة أفراد الشرطة أو نظام التنقلات الذي يخضعون له. مثل هذه الإجراءات قد تؤدي إلى هذا التباعد وإن كان هناك ما يبررها من وجهة نظر المؤسسة.

هناك فوائد كثيرة لتفاعل رجل الشرطة مع المواطنين وإنشاء علاقة تعاون متبادلة بينهما، فتواجد رجل الشرطة الظاهر على قرب من المواطنين يشعرهم بالأمن والثقة في الأجهزة المختصة بذلك، وتؤدي الثقة المتزايدة في رجل الأمن إلى التخفيف من أعبائه وإلى قدر أكبر من التعاون، ويؤدي هذا على المدى البعيد إلى نقص عدد الجرائم وكفاءة دور الشرطة وسيطرتهم على الأمن.

وتحتاج مؤسسة الشرطة لتحقيق ذلك إلى مراجعة إجراءاتها الحالية وأن تُعيد النظر في طريقة إدارتها وبرامجها. وقد تزيد من تواجدها في أماكن معينة وتقليله في أماكن أُخرى، وتُطيل من مدة خدمة أفرادها في المجتمعات التي يعملون بها حتى تتكون بينهم وبين المواطنين علاقات ثقة وتعاون.

ومن المهم أن تكون هناك علاقة تخطيط وإستراتيجية تأخذ في الاعتبار الاهتمامات المحلية للمواطنين وأن تدمج هذه الاهتمامات كجزء أساسي من أولويات إجراءات الشرطة وخدماتها (جمال، وآخرون، 2015).

6.2 الشرطة الفلسطينية

يُعرف مشروع قانون الشرطة، أن الشرطة قوة مدنية نظامية ذات شخصية اعتبارية، وفي المادة (84) الباب الخامس من القانون الأساسي الفلسطيني المُعدل تُعرف بأن " قوات الأمن والشرطة قوة نظامية وهي القوة المسلحة في البلاد وتنحصر وظيفتها في الدفاع عن الوطن وخدمة الشعب، وحماية المجتمع والسهر على حفظ الأمن والنظام العام والآداب العامة، وتؤدي واجبها في الحدود التي رسمها القانون في احترام كامل للحقوق والحريات" (القانون الفلسطيني الأساسي المعدل، 2003).
الشرطة المجتمعية ليست مفهوماً جديداً للشرطة المدنية الفلسطينية. وقد تضمنت الخطة الإستراتيجية للشرطة الفلسطينية للأعوام 2014–2016 عدّة أهداف إستراتيجية للشرطة المجتمعية وتقديم الخدمة. وكان التنسيق لتنفيذ هذه الأهداف يتم مركزياً من خلال إدارة العلاقات العامة والإعلام في الشرطة، ويشمل ذلك أنشطة مثل: محاضرات توعوية حول الوقاية من الجريمة والسلامة في المدارس والجامعات وفئات المجتمع "المعرضة للخطر" وكذلك الحملات الإعلامية حول السّلامة العامة والأمن، وأنشطة تطوير الشراكة مع المؤسسات والمنظّمات غير الحكومية، وبناء مراكز الشرطة المجتمعية ونشر مراكز الشرطة المتنقّلة لمعالجة الاحتياجات الشرطيّة للمجتمعات التي يصعب الوصول إليها(الاطار الاستراتيجي لمفهوم الشرطة الاجتماعية، 2017، ص13).

6.2.1. الشراكة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع الأخرى:

يقوم المواطنون بدور هام في مجال التعاون مع الأجهزة الأمنية والقضائية في الكشف عن الجريمة، وذلك بتطوعهم للإدلاء بالشهادة إذا استدعى الأمر لأن ذلك واجب وطني تحتمه المواطنة الصالحة، والضمير الحي. لذا فإن للشرطة المجتمعية المنبثقة من المؤسسة الشرطة قدرة على إنشاء علاقة شراكة حقيقية بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني والمواطنين(خزاعلة، 1998).

ومن أجل تطوير الشراكة المجتمعية، ينبغي على الشرطة تطوير علاقات إيجابية مع المجتمع ومؤسساته، وأن تُعطي المجتمع حصة أكبر في الحد من الجريمة والخوف منها، وحل مشاكل السلوك المعادي للمجتمع، ولتحقيق الفعالية في شراكات العمل يتطلب هذا درجة عالية من الثقة بين الشركاء لتطوير عملية الشراكة الرسمية من خلال اتخاذ الخطوات التالية:

1. تقوم الشرطة الفلسطينية بتحديد المؤسسات والمنظمات غير الحكومية أو المجموعات الممثلة للمجتمع المحلي للمشاركة في عملية الشراكة.
2. يقوم مدير الشرطة المدنية الفلسطينية أو مدير الشرطة المجتمعية في المحافظة بدعوة هذه المجموعات لاجتماع تمهيدي مفتوح.
3. يتم تحديد أدوار ومسؤوليات كل مجموعة من المجموعات الشريكة.
4. تقييم استعداد المجموعة المستهدفة للمشاركة في عملية الشراكة.
5. توفير فرصه لكل من شركاء الشرطة المجتمعية لتأكيد التزامهم بمفهوم الشرطة المجتمعية.
6. تطوير نهج متفق عليه لعقد اجتماعات منتظمة (الاطار الاستراتيجي لمفهوم الشرطة الاجتماعية، 2017). والشكل التالي يوضح عملية الشراكة.

شكل رقم (3) عملية تطوير الشراكة

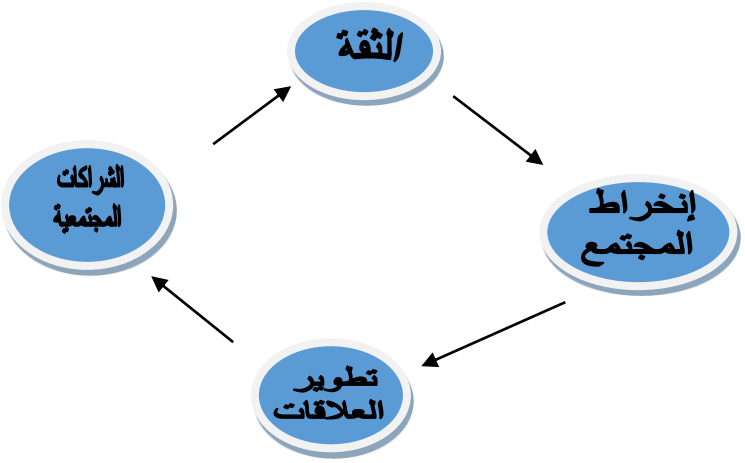

ولهذه الشراكة أهمية خاصة في ضوء تعدد وتشابك العوامل التي تؤدي للجرائم وغياب الأمن وتعقد هذه العوامل. لذا يتطلب التصدي لهذه العوامل من خلال التشخيص الدقيق لها واستخدام إستراتيجيات مستندة إلى مهن مختلفة متعددة.
فإن موضوع العلاقة التبادلية بين جهاز الشرطة والمجتمع أمر بالغ الأهمية، حيثُ تُعتبر تصورات أفراد المجتمع لمكانة رجل الشرطة، والأدوار التي يقوم بها من القضايا الأساسية في العلاقة التشاركية.

ومن المعروف أن مؤسسة الشرطة لا تملك كل الوسائل والموارد التي تمكنها من القيام بذلك لذا من المفيد أن تلجأ المؤسسة إلى المؤسسات المجتمعية الأُخرى، وإلى اللجان وجماعات المواطنين، وإلى المتخصصين من المهن المختلفة في القطاع الحكومي والخاص والمتواجدين في المجتمع المحلي (خزاعلة، 1998).

ويشمل ذلك الأخصائيين الاجتماعيين والأطباء وعلماء الجريمة والمهندسين وموظفي المجالس المحلية والمدرسين مما يمكن اعتبارهم شركاء قادرين على التعاون وتقديم الخدمات المناسبة. وإنشاء علاقة مع كل هؤلاء المتخصصين والمؤسسات تضع جهاز الشرطة في قلب شبكة من الأجهزة والتنظيمات قادرة على فهم وتشخيص أنشطة الإنحراف والجريمة على مستوى المجتمع المحلي كما تُساعد في التصدي لها (حبيب، وآخرون،2011).

فشرطة المجتمع هي عملية يتم من خلالها المشاركة في السيطرة على الجريمة، ولتأكيد هذه المشاركة لا بد من التأكيد على أن يتم تعيين الشرطي لمنطقة جغرافية محددة بفترة طويلة لأن ذلك يلعب دوراً مهماً في محاولة تخفيف الخوف من الجريمة لدى المواطنين، مما يشجعهم على المشاركة في أداء المهام الأمنية، وبذلك يُصبح المواطن شريكاً في العمل الأمني (أبو شامة، 2005).

فإذا استطاعت مديريات وقيادات ودوائر الشرطة العربية كسر الحاجز الوهمي لعلاقة رجل الشرطة للتعاون مع الجمهور فإن الجمهور من طرفه يتقبل هذه النقلة النوعية الحضارية عندما يستشعر أن مجمل الأمر يصب في صالحة.
أن التحول لتبني مفهوم الشرطة المجتمعية سيساهم بقدر كبير في تحقيق عدد من الأهداف لخدمة المجتمع برمته وخدمة المؤسسة الشرطية على نحو أفضل ويوجز سيدرمان بعضاً من هذه الأهداف على النحو التالي:

1. الولوج الأمثل في المصادر المعلوماتية التي تتوفر لدى الجمهور من خلال المشاركة.
2. امكانية استحداث خدمات شرطية تتناسب وطبيعة المجتمع وطبيعة الجرائم السائدة في حي من الأحياء أو بين طائفة أو مجموعة من البشر.
3. سرعة الوصول إلى المجرمين بواسطة الإستثمار الأمثل للمعلومات والإرشادات التي يقدمها الجمهور لرجال الشرطة.
4. التعرف على المجرمين ومتابعتهم والإبلاغ عنهم قبل تمكنهم من الهروب أو الاختفاء.
5. اختراق وكسر حاجز الصورة النمطية المنطبعة في ذهن الجمهور عن رجال الشرطة وكذلك تقريب الجمهور من رجال الشرطة وإزالة اللبس المرتبط بكون الأفراد هم تحت طائلة الشك.
6. تشجيع فكرة التفاهم المتبادل والمشترك عندما يتعلق الأمر بالجريمة ومرتكبيها.
7. الحد من كثرة الشكاوى التي تنهمر على غرف العمليات من الأفراد العاديين عند تحولهم إلى أفراد في الشرطة المجتمعية.
8. منح الجهاز الشرطي فرصة أكبر للإطلاع على ما يجري داخل الحي أو المدينة من خلال عيون الأفراد العاديين التي ترصد كل متغير أو كل ما يمكن أن يثير الريبة والشك.

تعزيز ثقة الجمهور بالجهاز الشرطي وتقدير كل ما يقوم به لخدمة أفراد المجتمع (الشعيبي، 2005، ص19-21).

6.2.2. الشرطة الفلسطينية التحديات التنظيمية:

"الجميع يشهد أن الشرطة اليوم ليس كما كانت عليه قبل عشر سنوات. والمشكلة هي أنه عندما يكون هناك سلوك سيء في الشارع، فإن كل ما تقوم به الشرطة من عمل يُعتبر جيد للحفاظ على آمن وآمان المواطنين. فالأمن شعور الفرد أو الجماعة بالطمأنينة، وإشاعة الثقة والمحبة بينهم، بعدم خيانة الأفراد لبعضهم البعض، والقضاء على الفساد، بإزالة كل ما يُهدد استقراراهم وعيشتهم، وتلبية متطلباتهم الجسدية والنفسية؛ لضمان قدرتهم على الاستمرار في الحياة بسلام وأمان.

وسيتم التطرق إلى ثلاثة أنواع للأمن وهي : (الأمن الاقتصادي، الأمن السياسي، الأمن الاجتماعي).

1. الأمن الاقتصادي

إن الحديث عن أمن الدولة الاقتصادي يتطلب الإيمان بنقطة أساسية في عالم اليوم وهي أن الدولة كطرف من الكيان العلمي الحديث يجب أن تتأثر بالعديد من خصائصة والتي من أهمها إرتباط أعضائه بدائرة معقدة من المصالح المتشابكة والمتداخلة، فهناك تداخل بين الشؤون الإقتصادية والسياسية في دولة

من جهة ومصالح اجتماعية وحضارية في دولة أو دول أُخرى. لذلك من الصعب للدولة القيام بإجراءات وتدابير إقتصادية سليمة تُعزز أمنها العام بمعزل عن مؤثرات البيئة الخارجية وظروف العلاقات الدولية.

فهنا ننوه إلى أن محاربة مخالفات الإقتصاد من الأمور المهمة لأنه من ركائز الدولة ولا بد من الإهتمام بمكافحة جرائمه والمحاولات التخريبية بشأنه. من خلال نشر التوعية الأمنية الإذاعية لكافة المجتمع بأهمية المحافظة على المال العام والممتلكات الوطنية، والتحذير من عمليات غسيل الأموال، وتهديد المنتجات القومية وكل عوامل الفساد الإقتصادي بشتى أشكاله، فالتوعية في المجال الإقتصادي شاملة كل أفراد المجتمع لأنه يهم الجميع (ربيع، 2008).

لذا لا بد من اعتماد الدولة على ذاتها لتحقيق أهدافها الإقتصادية وتحقيق وتأمين الضروريات المادية للاستمرار، وبقائها كياناً مستقلاً وهذا يتم عن طريق تحرير إقتصادها في قطاعاته المختلفة من الإتكال على الغير والوصول به إلى حد الإكتفاء الذاتي.
ومن أجل تطبيق الأمن الاقتصادي في المجتمع الفلسطيني لا بد من توفير دخل اقتصادي ثابت للأفراد يتقاضونه مقابل العمل، وأن يتلائم هذا الدخل مع غلاء المعيشة، إضافة إلى توفير شبكة أمان مُمولة من القطاع العام لدعم الفئات الغير قادرة على العمل، وتوفير فرص عمل للشباب الخريجين من خلال تمكينهم في مشاريع اقتصادية صغيرة من أجل القضاء على البطالة باعتبارها عاملاً أساسياً ومهماً وراء التوترات والجريمة والعنف (الاطار الاستراتيجي لمفهوم الشرطة المجتمعية، 2017).

2. الأمن السياسي

من مهام الأجهزة الأمنية المحافظة على الدولة بكل تنظيماتها وسلطاتها الحاكمة وهي تبذل جهداً كبيراً في المحافظة عليها ومكافحة مظاهر التمرد وكل ما يَمُس أمن الدولة. فالإنسان كما يؤكده علماء الإجتماع والمهتمون بالعلوم الإنسانية المختلفة سياسي بطبعه، فهو مدفوع بطبيعته الفطرية إلى خوض غمار النشاط السياسي في أُطره المختلفة وهذا ما توحي به التعاريف العلمية ذات العلاقة، فالسياسة هي عمليات وأنشطة هادفة إلى حل الخلافات والنزاعات التي تنشأ بين الأفراد والجماعات في أُطر علاقاتهم العامة والخاصة.

فالأمن السياسي هو الجهد المبذول في المحافظة على أسرار الدولة وسلامتها والعمل على منع كل ما من شأنه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب أو تشويه صورة الدولة، من خلال تشجيع وتنمية مشاركة المواطنين السياسية وفق وسائل مناسبة تنبع من قيمهم وثقافتهم الأصلية. فالأمن السياسي قائم على منع وضبط الجرائم الضارة بأمن الدولة والتصدي للمشكلات التي من شأنها أن تُشكل دوافع الإثارة للجماهير وقيام الأنشطة المضادة. وذلك من خلال توفير البرامج الصحيحة التي تُنمي المهارات السياسية عند الفرد

في ظل متطلبات العصر، فالمشاركة السياسية وسيلة لإمتصاص الحماس المضاد للسلطة وتفريغ النفوس المشحونة من مشاعر العداء من جهة، ومن جهة أخرى تؤدي المشاركة السياسية لأفراد المجتمع إلى تنوع الحلول المطروحة للمشكلات التي تواجه الحكام والقادة والسياسيين وإثراء الفكر السياسي، وهذا يُعتبر من مصالح الدولة وسبباً لإستقراراها سياسياً (ربيع، 2008).

لذلك لا بد من إعطاء أفراد المجتمع مساحة من أجل التعبير عن رأيهم دون أن يتعرضوا للقمع السياسي، والتعذيب المنهجي، وسوء المعاملة أو اختفاء المواطنين، وإعطاء مساحة لحرية الصحافة ضمن الحدود التي لا تمُس أمن الدولة (الاطار الاستراتيجي لمفهوم الشرطة المجتمعية، 2017).

3. الأمن الاجتماعي

إن الأمن الاجتماعي شعور يجده عموم أفراد المجتمع عندما تثق نفوسهم، بمتانة تقاليدهم وأعرافهم وممارستهم الاجتماعية، وللحصول على هذه الثقة لا بد أن تكون التقاليد والأعراف والممارسات الاجتماعية ذات أثر إيجابي في تهذيب الجماعة وإصلاح شؤونها بصرف النظر عن الظروف المكانية والزمانية التي تُحيط بها.

إذا كان خطر الجريمة هو خطر لصيق بالمجتمع الإنساني حيثُ يُسهم المجتمع في إفراز الأسباب المؤدية للإنحراف والجريمة، فإن الأمن الاجتماعي يُعنى بتحدي هذه الأساليب ويسعى جاهداً لعلاجها قبل أن تؤدي إلى انحراف السلوك الإنساني. حتى يشعر المواطن في المجتمع بالطمأنينة والإستقرار، وذلك من خلال إنعدام الظواهر الاجتماعية التي تتعارض مع قيم المجتمع الأصلية ومبادئه العليا والتي تنشأ عادةً عندما يقف المجتمع موقف سلبي ولا يواجه إنتشارها وتسيبها .إضافة إلى ذلك فإن ضُعف الأمن الاجتماعي يعمل على ضياع التراث الثقافي والفكري للمجتمع، وتتبع أهمية الأمن الاجتماعي من الإهتمام باستقامة أفراد المجتمع وخلوه من المقومات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وإقعاد الدولة بسبب نقص الكادر البشري.

كما أن نقص الأمن الإجتماعي في الدولة يُعتبر من أقوى العوامل المخلة بالأمن (أي فقدان الأمن الإجتماعي) وجود حواجز نفسية وإنعدام الثقة بين عناصر المجتمع، ومن أبرز صوره مثلاً، نفور الجيران من بعضهم البعض، وقطع صلة الأرحام، واللجوء إلى المحاكم في أبسط وأتفه الأمور.

لذا لا بد من وجود رقابة على سلوك المجتمع وحفظه من كل من يُريد الإخلال بالنظام الأمني وتعريض حياة الأشخاص للخطر وذلك عبر جهاز الشرطة بمساعدة الشرطة المجتمعية (ربيع، 2008).

ومن أجل توفير الأمن الاجتماعي في فلسطين لا بد من حماية الناس من الآثار المترتبة على الاحتلال، وكذلك الآثار الناتجة عن الانقسامات الداخلية في المجتمع، والآثار ذات الصلة بالسياسة، والدين، والوضع القائم الذي يتمثل بما يلي: (اللاجئون، ومناطق أ، ب، ج، والمقيمين في مناطق H2،H1) (الاطار الاستراتيجي لمفهوم الشرطة الاجتماعية، 2017).

7.2. نظريات الشرطة المجتمعية

1. نظرية الحلول المحلية للمشكلات المحلية

تُمثل هذه النظرية الترجمة العلمية المباشرة لإستراتيجية الشرطة المجتمعية فالإتجاه نحو المحلية أسلوب من أساليب الديمقراطية التي ترمي إلى توزيع السلطة وتحقيق مشاركة جميع أفراد المجتمع في إتخاذ القرارات، والمجتمع المحلي صورة مكبرة للأسرة، ونواة للمجتمع الكبير والدولة التي تضم المجتمع، فإذا كانت الأسرة الصغيرة المكونة من الوالدين والأبناء الأقدر على تفهم المشكلات والحاجيات التي تهم الأسرة، وقادرة على تحديد أولويات تلك المشكلات وإيجاد حلولها عن قناعة ورضاء فمن البديهي أن تكون مجموعة الأسرة الصغيرة التي تكون المجتمع المحلي قادرة على تفهم المشكلات المحلية وإيجاد حلول لها، غير أن المجتمع المحلي لا ينتهي دوره بمعالجة المشكلات المحلية بل يتعدى ذلك إلى الإسهام في معالجة المشكلات العامة مما يُعينها حتماً على حل المشكلات المحلية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

إن تملك المجتمع المحلي للحقائق المتصلة بشؤونه المحلية ومعايشتها على الواقع هو أفضل أسلوب للتعامل مع تلك الحقائق وفقاً لوجهة نظر أصحاب هذه النظرية وذلك للأسباب التالية:

1. المجتمع المحلي بحكم معايشته اليومية لمشكلاته المحلية قادر على التعامل معها بتدابير مؤقتة في إطار الأولويات.
2. المجتمع المحلي يلمس نتائج الحلول المحلية فور تحقيقها وبالتالي يدعم الأنشطة المحلية.
3. الأنشطة المنفذه محلياً واضحة في شكلها، ومضمونها ونفقاتها وعاداتها، ولجميع الأفراد حق في معرفة التفاصيل الدقيقة والمشاركة في إتخاذ قرارات المتابعة والمسائلة.
2. الملكية المشتركة للحقائق والقرارات بين جميع أفراد المجتمع المحلي تُحقق قدراً كبيراً من المساوات والإحساس بالعدل وبالتالي الإسهام الفعال في الأنشطة عن صدق وقناعة (ربيع، 2008، ص102-103).

3. نظرية الأمن الشامل

يمكن تحقيق الأمن الشامل بالعودة إلى المجتمع المحلي من خلال إستراتيجية الشرطة المجتمعية ، في ظل مفهوم الأمن الشامل دعوة تُنادي الأفراد والجماعات والهيئات الرسمية للإضطلاع بدور أمني متكامل وتمكينه من معالجة جميع المشكلات المحلية؛ بتحريك القطاعات والمؤسسات الأهلية والحكومية، وتطوير هذه الحلول المحلية لتعميم الفائدة على جميع المجتمعات على مستوى الدولة ، وإذا تَمكن المجتمع المحلي من معالجة جميع المشكلات المحلية بتحريك القطاعات والمؤسسات الأهلية والحكومية كافة، يكون المجتمع المحلي قد حقق الأمن الشامل بآليات شاملة (ربيع، 2008).

4. نظرية عدم السماح لأية جريمة

تعني هذه النظرية عدم السماح أو الصبر على أية جريمة مهما صغر حجمها والتعامل مع جميع المخالفات القانونية، والجرائم البسيطة بذات الأساليب والوسائل التي يُمكن تحريكها لمواجهة الجرائم الكبيرة أو الأكثر خطورة، في البيئة التي تُطبق بها هذه النظرية بعدم السماح بالجريمة، لكي يتعلم أفراد الشرطة والمجتمع الاهتمام بالعمل الأمني، وتحرص الشرطة على متابعة جميع الأنشطة المخالفة للقانون والنظام العام وتتخذ فيها الإجراءات، ويتعلم المجتمع من هذا الإهتمام الشرطي الكثير في مجال القانون والإنضباط الإجتماعي، كما أن فحص الجرائم البسيطة والعناية بها تقود أحياناً إلى إكتشاف جرائم خطيرة إرتُكبت أو يجري الإعداد لإرتكابها، وتتفق هذه النظرية مع نظرية النوافذ المحطمة التي ترى ضرورة إيقاع العقاب على أي سلوك مخالف للقانون مهما كان بسيطاً أو جسيماً، فالسلوك المخالف للقانون البسيط الذي لن يعاقب عليه، سيصبح في المستقبل سلوكاً مخالفاً جسيماً(الأطرش، 2016).

4. النظرية الإجتماعية الإنتقادية

تُركز هذه النظرية الإجتماعية الإنتقادية على الكيفية والأسباب التي تدعو أفراد المجتمع إلى الإندماج مع بعض في المواجهات الأمنية، وكيفية تقليل الخوف من الجريمة ومضافرة الجهود، لمواجهة المعوقات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي من شأنها أن تمنعهم من الحصول على إحتياجاتهم، وبهذا تُخاطب النظرية ثلاثة واجبات هي:

1. ضرورة التعليم بقصد تنوير أعضاء المجتمع بأهمية المجتمع في تحقيق أهدافه عن طريق العمل الجماعي للوقاية من الجرائم ومواجهة التحديات الأمنية، وأن أي طرف وحده غير قادر على مواجهة تلك التحديات.

2. يجب أن يتخذ أفراد المجتمع خطوات لتحسين ظروفهم عن طريق التمكين.

ج. سعي المجتمع إلى تحقيق أهدافه بالعمل الجماعي وتحرير الجوار من الأنشطة السالبة (ربيع، 2008).

4. نظرية النوافذ المحطمة

تُشكل نظرية النوافذ المتكسرة كما قال جيمس ويلسون محوراً مهماً في توجه الشرطة المجتمعية نحو حل المشكلات وتقول النظرية أنه عندما يتم كسر نافذة منزل ولا يتم إصلاحها بسرعة. فإن الناس سيفترضون أنه لا أحد يهتم بأمر هذا المبنى ومن ثم سيقومون بكسر المزيد من النوافذ حتى تتكسر جميع النوافذ، ومن ثم يزداد التخريب في الجوار وتزداد الفوضى والاضطراب، ويشعر الناس بالخوف بعدم الأمان والإحساس بالخوف العام، ويُعد الإحساس بالخوف وعدم الأمن رسالة للعامة بأنه لا يوجد في المجتمع من يهتم بالجوار، وهكذا يجد المجرمون البيئة الاجتماعية التي تُغري وتُنمي ظاهرة الجريمة، على حساب الإهمال واللامبالاة لدى أعضاء المجتمع المحلي ونتيجة لذلك يُسارع الناس بهذه المنطقة للاختباء خلف الأبواب وإغلاقها عليهم فإن اتجاه الشرطة نحو حل المشكلة يتمثل في سرعة إيجاد وتثبيت النوافذ المكسورة في وقت مبكر، وهذا يُعد علاجاً مجتمعياً للجريمة والإنحراف، وذلك من خلال دعوة المجتمع والشرطة إلى الإهتمام بحالات الإخلال بالأمن في مهدها، وبذل المزيد من الجهد على ضوء اهتمام المجتمع بحالة الأمن أو مخالفة القانون، ليتنامى الإحساس بالأمن، وبالتالي يتضاعف عدد الملتزمين بالقانون والنظام العام. وقال أحد رجال الشرطة هنا أنه عندما يرى الناس العصابات منتشرة فإنهم سيعتقدون أنها هي التي تحكم وليس الشرطة أو الناس، وعندما يرى الناس البلطجة وفرض الأتاوات من جانب البلطجية فإنهم سيعتقدون أن البلطجية أقوى من الحكومة والقانون وهكذا سينصاعون للبلطجية والخارجين على القانون ويستعينون بهم في استرداد حقوقهم ممن اغتصبها، وهكذا تُصطبغ نوعية الحياة بطابع غير قانوني(غانم، 2008).

("فهذه النظرية تتفق مع فلسفة العقوبة التي تقوم على نظرية الردع، فالشخص الذي يرتكب سلوكاً مخالفاً للقانون، ولا يُعاقب عليه بعقوبة رادعه له ولغيره، مهما كان ذلك السلوك بسيطاً أو جسيماً، فالعقوبة يجب أن تكون متناسبة مع المخالفة حتى ولو كانت بسيطة جداً، حتى لا يعتاد الشخص على عدم وجود عقوبة لأي سلوك مخالف يرتكبة، ومن ثم ستكون معززاً للشخص نفسه أو أشخاص آخرين لارتكاب نفس السلوك أو أي سلوك أخر"(الأطرش، 2016، ص25).

من خلال القراءة الأولية لهذه النظريات يتجلى بوضوح أن فكرة الشرطة المجتمعية هي ضرورة ملحة تمليها حاجة كل من جهاز الشرطة والمجتمع إلى تكميل بعضهما البعض من أجل الوصول إلى الغاية المنشودة وهي تُحقق الأمن الشامل وإشراك الجميع في الوصول إليه، ومن أجل هذه الغاية طُبق مفهوم

الشرطة المجتمعية في العديد من الدول الأجنبية والعربية، وسنتطرق لعرض بعض التجارب المطبقة في الدول الغربية والعربية لتعرف على الآليات التي تم اتباعها في هذه الدول لتعزيز مفهوم الشرطة المجتمعية.

8.2.تجارب الدول الغربية

1. التجربة الأمريكية

تُعد الولايات المتحدة الأمريكية أولى الدول التي أخذت بإستراتيجية مشاركة المواطنين في المسؤولية الأمنية، بعد فشل الأجهزة الأمنية في مواجهة انتشار المخدرات، وأحداث العنف والسطو المسلح على بعض المراكز التجارية، حيثُ أصدرت الحكومة الأمريكية عام 1968م، قانوناً يُسمى القانون الشامل لمنع الجريمة وسلامة الشوارع.

ويُعبر مفهوم الشرطة المجتمعية عن أن الشرطة المجتمعية في أمريكا مسؤولة عن رفع أو زيادة درجة التفاعل بين المواطن والأجهزة الأمنية، وذلك بهدف رفع فعاليتها ورفع كفاءة الأداء لديها من خلال إضافة مهام جديدة إلى مهامها التقليدية المعروفة وتتمثل هذه المهام في مساهمة الشرطة في الحيلولة دون استفحال المشاكل الاجتماعية وبروزها على السطح، وذلك بالمساهمة المباشرة في إيجاد حلول للمشاكل التي يُعاني منها السكان في بعض المناطق أو الأحياء السكنية.

كما يُركز مفهوم الشرطة المجتمعية على مبدأ مهم جداً، وهو أن الشرطة في سعيها لتحقيق مهامها وأهدافها، وتحقيقاً للأمن والاستقرار في المجتمع يجب عليها أن تُبادر بالذهاب إلى الفرد والمواطن والجماعات، ولا تنتظر قدوم الفرد والجماعات إليها كي تتفاعل، فالأجهزة الأمنية في أنشطتها العادية، تُعالج نتائج الأفعال الإجرامية وليس الأسباب المؤدية إليها. لذلك طالب الباحثون والمختصون في علم الجريمة والوقاية منها من أجل تغيير هذا الواقع باعتماد أسلوب الشرطة المجتمعية التي تعمل على التقرب من المواطن لبحث التفاعل على أكمل وجه.

وتعكس التجربة الأمريكية الطبيعة (البراغماتية) للمجتمع الأمريكي حيثُ تعني التجربة زيادة أو رفع فعالية الشرطة في مواجهة الإجرام والانحراف.

2. التجربة البريطانية

تهدف الشرطة المجتمعية في بريطانيا إلى جعل المواطن عين وأذن الشرطة، ويُساهم بشكل فعال في تحقيق الأمن في المجتمع، وذلك بتعاونه المباشر والفعال مع الشرطة.

وقد ابتُكر مفهوم الشراكة المجتمعية أو ما يُعرف بالشرطة المجتمعية في بريطانيا عن طريق المؤسسة الأهلية البريطانية، والتي تعمل في مجال الوقاية من الجريمة منذ عام 1982م، وهذه المؤسسة انطلقت في استخدامها لمصطلح الشرطة المجتمعية من الفلسفة الليبرالية الجديدة التي ظهرت في بريطانيا بعد منتصف الثمانينات والتي كانت لها آثار بارزة في المجتمع البريطاني.

ويُعد مفهوم الشرطة المجتمعية وسيلة لتعزيز الشراكة المجتمعية لمكافحة الجريمة، وهذا يعني أن على المواطن التوجه إلى الشرطة لمساعدتها على أداء مهامها. ومن هذا المنطلق على الشرطة أن تُعامل المواطن كصاحب حقوق في الخدمات الأمنية.

3. التجربة الفرنسية

سعت فرنسا لتطبيق مفهوم الأمن مسؤولية الجميع لمواجهة الجريمة في بداية الثمانينات، وكان للفرنسيين السبق في تفعيل مفهوم الشراكة المجتمعية في المجتمع الفرنسي انطلاقاً من قاعدة وفلسفة معينة هي أن على الشرطة أن تقترب إلى المواطن بدلاً من أن يقترب المواطن منها.

حيثُ تم استهداف إعادة صياغة العلاقة بين الشرطة والمواطنين بكيفية وأسلوب مختلف عن المفاهيم السابقة التي تعتمد على البطش والتخويف للمواطن إلى أسلوب يهدف إلى الإسهام الإيجابي من الطرفين المواطن والشرطة في العملية الأمنية، للمساهمة في تفعيل مفهوم الشرطة المجتمعية على أرض الواقع بطريقة فعالة وإيجابية، كما أكد الباحث (دومينيك مونجاردي) من المركز الفرنسي للبحوث العلمية (Cn1rs) على أن الأوضاع في المجتمع الفرنسي قد تغيرت، ونتيجة لذلك على الشرطة أن تُغير أسلوبها في تعاملها مع المواطنين، والتقرب منهم أكثر وتسويق خدماتها لهم مثلها مثل أي مرفق حكومي.

4. التجربة الفنلندية

تتميز تجربة فنلندا في تطبيق مفهوم الشراكة المجتمعية بصورة غير مباشرة عن طريق اعتماد برامج في المؤسسات التربوية من أجل إشراك المجتمع في مسؤولية تحقيق الأمن، وذلك من خلال برامج المكافحة والوقاية من الجريمة عن طريق مؤسسات الدولة الأهلية والحكومية وعن طريق الأفراد. وتشير الباحثه إلى أن أفضل عمل فعلي وميداني مارسته التجربة الفنلندية كان عن طريق المدارس والمؤسسات التربوية المختلفة، فقد اعتمدت فنلندا على ادخال مادة الوقاية من الجريمة كمادة أساسية في مناهجها التربوية، وخصصت لتدريس هذه المادة شرطي بالزي الرسمي يُساعده استاذ من نفس المدرسة، إضافة إلى ذلك حضور مؤلف المادة التعليمية محاضرة تدريبية واحده ليقف على مدى الإيجابية في أسلوب تدريسها.

والهدف من ذلك هو توضيح دور الشرطة في المجتمع باعتبارها حامية للأفراد وممتلكاتهم، ومنفذه للقوانين وحاميه لها، وكذلك توضيح طبيعة العلاقة بين الشرطة والمواطن، وأيضاً توضيح دور كلاً منهما في الحفاظ على أمن المجتمع وسلامته.
واستفادت فنلندا من تجربة الشرطة المجتمعية حيثُ أصبح الأمن هم كل مواطن حتى داخل دور الدراسة المختلفة والجامعات والمعاهد.

5. التجربة الأسترالية

اعتمدت التجربة الاسترالية في تطبيق الشراكة المجتمعية للوقاية من الجريمة على إنشاء المعهد الأسترالي للدراسات الإجرامية، وكان له أثر كبير في رسم السياسة الوقائية، وفي وضع الكثير من الفعاليات والأعمال الوقائية التي تم تنفيذها فعلياً في المجتمع الأسترالي على مختلف الأصعدة، وعلى مستوى المؤسسات التربوية.

كما تم إنشاء نادي نواب الشرطة والذي يهدف إلى نشر الوعي الأمني بين الطلاب، وتحديد مسؤوليتهم تجاه أسرهم ومجتمعهم من خلال دورات توعوية أمنية باستهداف طلاب المدارس من الفئة العمرية 15 سنة، كما يهدف أيضاً إلى تقوية الاتصالات المباشرة مع الشرطة المحلية، وتحسين العلاقة بين الطلاب وتشجيعهم على الانخراط في هذا النادي والانتماء له، والاستفادة من برامجه، ونشاطه الثقافي والذي يتضمن مسابقات ثقافية، وتوزيع ملصقات، ورسومات كرتونية، ونشرات، ومطويات متضمنة بعض الظواهر السلبية وأسلوب التعامل معها ومكافحتها.

وتُعد التجربة الأسترالية في ميدان الوقاية من الجريمة والسلوك المنحرف من التجارب الرائدة، وأيضاً لها علاقة بالتربية والمؤسسات التربوية، وذلك من خلال الزيارات المتكررة من طرف الشرطة للمدارس والدخول مع الطلاب في حوارات ومناقشات داخل الفصول المدرسية حول جميع الموضوعات ذات العلاقة.

وبناءاً على ما ذُكر فإن التجربة الأسترالية تُقرب المسافة ما بين انتشارها في المدارس والشرطة، وعندما يكبر الطلاب تكون لديهم خلفيات عن الجرائم وكيفية الحد منها، وكذلك كسر حاجز الخوف من الشرطة، وبذلك يُصبح الأطفال قريبين من أفراد جهاز الشرطة وملمين بالجرائم التي تطال من يرتكبها، وبذلك يحدث لدى الطفل منذ بداية حياته وازع الخوف في عدم ارتكاب الجرائم.

6. التجربة اليابانية

عمدت اليابان من أجل تحقيق الشراكة المجتمعية إلى إنشاء نظام الشرطة عام 1954م، ويعتمد في تشكيله على عدد من المواطنين المدنيين الذين يسهموا في رسم وتنفيذ السياسة الوقائية لمكافحة الجريمة.

حيثُ يُشكل مفهوم الشراكة المجتمعية في اليابان مرحلة من مراحل تطور الشرطة التقليدية من خلال دمجها في المجتمع بالأسلوب الياباني. أي أن اليابانيون لم يتمسكوا بالخبرة الغربية بحذافيرها، بل قاموا بوضعها في قوالب يابانية أصلية. وأبرز ما يُميز تعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية في النظام الياباني هو (نقاط الشرطة اليابانية)، وتتكون من مكتب صغير يأخذ موقعاً استراتيجياً بارزاً في الشوارع الرئيسة داخل المدن، وأماكن الإزدحام، والأسواق، والمراكز التجارية، وتُعتبر هذه النقطة نقطة ارتكاز مؤقت للدوريات الأمنية المتحركة، ورجل الشرطة العامل في هذه النقطة هو المرجع لكل ما يدور في دائرة اختصاصه، فهو المرشد والموجه لأهل المنطقة أو الوسيط لفض النزاعات العامة والخاصة، ومعالجة مشكلات الشباب وتسوية المشاكل الأسرية، فأصبح يمثل رمز السلطة والوجه المشرق للشرطة.

كما أن الشرطة اليابانية أعطت صلاحيات للمؤسسات الأهلية مع الوثوق بها، والتي تعمل وفق برامج معدة من قبل المواطنين الذين يعملون في هذه الجمعيات على سبيل التطوع، وتقوم هذه الجمعيات بعقد لقاءات دورية تتدرج من الأحياء إلى المراكز والمحافظات، وتُختتم بإلقاء سنوي عام لممثلي الجمعيات على مستوى اليابان.

8.2.1.تجارب الدول العربية لتعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية أو ما يُعرف بالشرطة المجتمعية:

نتيجة لتطور الطبيعي لمفهوم الأمن، قامت بعض الدول بتطبيق إستراتيجية مشاركة المواطنين في المسؤولية الأمنية. وقد تفاوتت تلك التجارب من دولة إلى أخرى وفق ظروفها وإمكاناتها.

ونظراً لتميز تجارب كلاً من شرطة دبي وليبيا والأمن العام في المملكة الأردنية الهاشمية، فقد تناولت الباحثة هذه التجارب كنماذج عربية لمشاركة المواطن في العملية الأمنية.

1. تجربة دبي

تُعد تجربة دبي من التجارب الناجحة في إشراك المواطن بالمسؤولية الأمنية على المستوى العربي، وذلك انطلاقاً من اعتناقها فلسفة مفادها أن خدمة المجتمع هي أحد المبادئ الأساسية في عمل جهاز الشرطة.

وقد استُخدمت التجربة لأجل تعزيز الشراكة المجتمعية باعتبارها مجتمعاً اقتصادياً منفتحاً، وذلك من خلال تقديم خدمات أمنية لأفراد المجتمع باعتبارهم عملاء لهذه الخدمة، ولتعزيز هذا المفهوم دأبت شرطة دبي على تقديم خدمات متنوعة للجمهور ذات صبغة اجتماعية وتعليمية، ومن أجل ذلك عملت على عقد دورات علمية، وإطلاق حملات توعية للتعريف بأضرار الجريمة وتبعاتها. كما قامت بإنشاء مكاتب الخدمة الاجتماعية في الأحياء التي ترتفع بها نسبة حدود المشكلات، وفتح مدارس لمحو الأمية وتعليم الكبار، والسماح للمعوقين من المواطنين بمزاولة الرياضة في النوادي الخاصة بمنتسبي الشرطة. وهي بذلك جعلت تقديم الخدمات ذات صبغة اجتماعية كمحفزات للمواطن وتشجيعاً له للإسهام في مكافحة الجريمة.

كما قامت شرطة دبي بإنشاء عدد من المجالس المحلية كمجلس الشرطة الاستشاري لخدمة المجتمع. والمجالس الشرطية لخدمة الأحياء، كما فتحت عضوية هذه المجالس للمواطنين، وهذه المجالس تهدف إلى دراسة الظواهر والمشكلات التي يُعاني منها الجمهور والمتعلقة بالجوانب الأمنية داخل امارة دبي مثل: مشكلات الشباب والمخدرات والمرور.

كما تقوم شرطة دبي بطرح برامج متكاملة للوقاية من الجريمة تهدف إلى تفعيل التعاون بين الشرطة والجمهور، وتحفيز أفراد المجتمع على مساعدة الشرطة في ضبط الخارجين على القانون وتعميق مفهوم المشاركة بين الشرطة والمجتمع (خالد، 2015).

2. التجربة الليبية

اعتمدت التجربة الليبية لتعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية على مبدأ يقضي بأن المواطن في هذا المجتمع هو رجل أمن مسئول مسؤولية كاملة عن نفسه وعمن حوله، ولتحقيق ذلك صدر قانون متعلق بالأمن والشرطة تضمن بلائحة تنفيذية متعلقة بتنظيم الأمن الشعبي والمحلي عام 1992م، ومن النصوص التي تضمنها هذا القانون الأتي:

1. اعتماد مبدأ الأمن هو مسؤولية كل مواطن ومواطنة، فكل مواطن مسئول عن أمنه مسؤولية فردية.
2. المواطنون هم أعضاء المؤتمرات الشعبية، وهم مسئولون مسؤولية جماعية عن توفير أمنهم بعد تقديم التوعية الأمنية اللازمة لهم، وتكون أعمالهم وبرامجهم تحت إشراف رجال الأمن العام.
3. مركز الأمن الشعبي المحلي هو النقطة الرئيسة التي تنطلق منها العمليات الأمنية في تنفيذ برامج الأمن الشعبي المحلي، ومن هذه البرامج ما يلي:

1. تنفيذ برامج الأمن الشعبي المحلي في كل من الحي، والمؤسسة التعليمية، والصناعية، والاجتماعية.
2. رصد كل الأنشطة الهدامة التي تخل بالأمن والإبلاغ عنها.
3. اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ضد مرتكبي الجرائم من جُنح ومخالفات، وإخطار الأمن العام بذلك ليتولى إجراءات التحقيق فيما يتعلق بالجنايات.
4. المساهمة في تنفيذ برامج الدفاع المدني.
5. حصر كل المقيمين في نطاق المؤتمر من المواطنين، والعرب، والأجانب.

وضمن برنامج الأمن الشعبي المحلي قامت الجماهيرية الليبية بإنشاء (350) مركز أمني شعبي محلي في كل أنحاء الجماهيرية، وتم توعية المتطوعين بأهمية هذه البرامج، وتدريبهم من قبل رجال الأمن وهذا البرنامج له دور في المؤسسات التعليمية، ويتمثل هذا الدور بتعريف الطلاب بهذا البرنامج، والعمل على إعداد قيادات طلابية قادرة على قيادة تنظيم الطلاب، والتنسيق مع مركز الأمن الشعبي المحلي، والعمل على وضع برامج تكفل تعزيز هذا المفهوم في قناعات الطلبة.

كما أن عملية تعزيز هذا المفهوم في واقع المجتمع الليبي قامت على التزام كل عضو بحدود اختصاصاته، وتنمية وعي المواطن بأهمية البرنامج المطروح للتطبيق وانخراطه بالتطوع في مركز الأمن الشعبي المحلي بالتنسيق مع الجهات المعنية. يُتيح نظام الأمن الشعبي المحلي في الجماهيرية الليبية الفرصة لجميع المواطنين للمشاركة في اجراءات الوقاية من الجريمة، وقد اتخذ لأجل ذلك تحقيق

استيعاب الفكرة لجميع المواطنين، ومن ثم تطبيقها وتفعيلها في جميع مؤسسات الدولة بالأسلوب الصحيح.

3. التجربة الأردنية

إرتأت مديرية الأمن العام في المملكة الأردنية أهمية التواصل مع الجمهور والتحاور معه للوصول إلى مجتمع آمن تنخفض فيه معدلات الجريمة، من خلال قيام المواطن بواجبه الأمني لتعزيز حفظ الأمن والنظام العام. ولتحقيق ذلك اتبعت الأساليب التالية:

1. عقد دورات متخصصة شهرياً في المجال الأمني تسمى (دورات أصدقاء الشرطة) يُنظمها قسم الشرطة، وتتناول كافة الموضوعات التوعوية الخاصة بالمواطنين، وبمشاركة مختلف شرائح المجتمع من طلاب، وربات بيوت، وموظفين.
2. عمل مجلس محلي في كل مركز أمني " مخفر شرطة الحي" ويتكون هذا المجلس من جميع أطياف تركيبة المجتمع، ويجتمع شهرياً لبحث الوضع الأمني، واستعراض أبرز الجرائم التي وقعت في حدود الحي، واستقبال أي ملاحظات حول أداء المركز وتعامل أفراده مع أبناء المجتمع المحلي لتلافي السلبيات ورفع ذلك للمسؤول الأعلى.
3. فتح مكتب للشكاوى وحقوق الإنسان في كل محافظة بمقر مديرية الشرطة لاستقبال الشكاوى ضد أفراد رجال الشرطة والتحقيق فيها.
4. تخصيص هواتف مباشرة يستطيع المواطن الاتصال بمدير الأمن العام الأردني، وإخباره بأية معلومات أمنية، أو تقديم شكوى على رجال الأمن العام.
5. استجابة رجال الأمن الأردني لمختلف دعوات الجمعيات، والمنتديات، والأندية لإلقاء المحاضرات أو المشاركة في الندوات.
6. تأسيس جمعية أصدقاء الشرطة، وتقدم خدمات متعددة ويحق لكافة أبناء الوطن الانتساب إليها، ويُمنح كل عضو ينتسب إليها بطاقة عضوية، إضافة إلى شهادة تقدير موقعة من قبل المسؤولين في الأمن العام الأردني.

بالرغم من التجارب المختلفة التي ذُكرت سابقاً، إلا أن الإسلام كان سباق لعشرات القرون لهذه التجارب وهذه المفاهيم، ففي صدر الإسلام كانت الحسبة تقوم بوظائف الشرطة، وتنظيم الأسواق والأسعار، وتوجيه الأنشطة الاجتماعية، بالإضافة إلى وظيفة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر امتثالاً لقوله تعالى " الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتو الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور" (الحج . آية 41).

ومن المعلوم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يتضمن العمل الوقائي ضد الجريمة بصيغة جوهرية، ويقوم به متطوعين من المجتمع وليس جهاز الشرطة الرسمي.

كان الرسول صلى الله عليه وسلم يأمر إقامة العدل وينهي عن تطفيف الكيل والميزان وينهي عن الربا.

وسار على نهج الرسول الكريم خلفائه الراشدين فاختار الخليفة أبو بكر عبد الله بن مسعود على رأس جماعة من المسلمين ليقوموا بحراسة أسواق المدينة المنورة وكان عمر بن الخطاب يقوم بنفسه بوظيفة الحسبة ويطوف على الأسواق ويراقب المكاييل والموازين ويمنع إشغال الطرقات بالمجالس الخاصة وكان يعسى ليلاً ويتفقد الرعية ويراقب الأمن ويمنع الإخلال به (بشير، 2016).

من خلال الاضطلاع على التجارب السابقة ترى الباحثة بأن يتم تطبيق الشرطة المجتمعية، من خلال انتهاج ما جاء في التجارب السابقة وخاصةً التجربة الأردنية والتي يتم إيجازها فيما يلي:

1. إطلاق حملات توعوية في المدارس للتعريف بأضرار الجريمة وتبعاتها.
2. إدخال مادة الوقاية من الجريمة كمادة أساسية في المنهاج التربوي، وتخصيص شرطي لتدريسها.
3. عقد مؤتمرات شعبيه للمواطنين، على ن تكون أعمالهم وبرامجهم تحت إشراف الأمن.
4. إنشاء جمعية لأصدقاء الشرطة، وفتح باب الانتساب إليها، وعمل دورات تدريبية للمنتسبين، وان تعقد دورات شهرياً متخصصة في المجال الأمني تتناول كافة موضوعات التوعية الخاصة بالمواطنين، وبمشاركة كافة شرائح المجتمع.
5. إنشاء مجلس محلي في كل مركز شرطة يتكون من جميع تركيبة المجتمع، يجتمع شهرياً لبحث الوضع الأمني، واستعراض أبرز الجرائم التي وقعت في الأحياء التابعة للمجلس، واستقبال أي ملاحظات حول أداء المركز، وتفاعله مع أفراد المجتمع المحلي.
6. تخصيص هواتف مباشرة يستطيع المواطن التواصل من خلالها مع مدير الشرطة للإبلاغ عن الجرائم أو تقديم شكوى ضد أفراد الشرطة.

10.2. الدراسات السابقة

لتعرف على آليات عمل الشرطة المجتمعية، وكيفية تحقيق أهدافها في الوقاية من الجريمة والحد منها من خلال تعديل الانحرافات السلوكية، وتطبيق ممارسات الضبط الاجتماعي، وتحقيقاً للأمن والسلم الاجتماعي. استعرضت الباحثة عدد من الدراسات العربية والأجنبية والتي تناولت موضوع الشرطة المجتمعية، لتعرف على المناهج المتبعة فيها، وأدوات جمع البيانات، والنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات، وذلك من أجل معرفة مدى تطابق هذه الدراسات مع الدراسة التي تُجريها الباحثة.

10.2.1. الدراسات العربية:

1. دراسة (دعيم،2017) بعنوان: مفهوم ونشر ثقافة السلم الاجتماعي من وجهة نظر مجتمعية.

تهدف الدراسة إلى التعرف على معنى ثقافة السلم المجتمعي ومضمون نشر الإدارة المدرسية لثقافة السلم المجتمعي في مدارس الجليل من وجهة نظر مجتمعية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، قام الباحث ببناء الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة بالطريقة القصدية، واختيار 27 فرداً من مديرين ومديرات ومعلمين ومندوبين عن المجتمع والمؤسسات المحلية والمدنية. وأظهرت نتائج الدراسة أن العينة المجتمعية تنظر إلى ثقافة السلم المجتمعي بعدة مفاهيم وفقاً للترتيب التنازلي التالي: ثقافة السلم المجتمعي هي تطوير علاقات سلمية سليمة، وتبني منظومة قيم وتوجهات إيجابية، وهي مولدة مجموعة نتاجات إيجابية، كما أنها ترفض العنف بكل أشكاله، وهي منظومة سلوكيات إيجابية، وهي تربية، ومنهجية، وتنظر أيضاً إلى عملية نشر ثقافة السلم من خلال نشر ثقافة السلم المجتمعي بتطوير مناخ مدرسي وصفي إيجابي، وتفعيل دور المدرسة كوكيل تنشئة وتنمية تربوية تعيش هذه الثقافة وحياة القدوة والنموذج الجيد، والإشادة والتركيز على نتائجها الإيجابية للمجتمع، من خلال برامج وفعاليات داعمة ومعززة.

2. دراسة (حرارة، 2016) بعنوان: اتجاهات العاملين في الهيئة العليا لشؤون العشائر للمحافظات الجنوبية ودورهم في تعزيز السلم الاجتماعي بقطاع غزة.

تهدف الدراسة إلى التعرف على اتجاهات العاملين في الهيئة العليا لشؤون العشائر للمحافظات الجنوبية ودورهم في تعزيز السلم الاجتماعي بقطاع غزة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة، واستخدمت الدراسة الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة المكونة من (60) مفردة، بالطريقة العشوائية البسيطة، وأظهرت نتائج الدراسة، أن السلم الاجتماعي يُشكل عاملاً أساسياً لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع. والدور الكبير للهيئة العليا لشؤون العشائر في تعزيز السلم الاجتماعي، وإدراك العاملين في شؤون العشائر لمفهوم السلم الاجتماعي، وأن التعصب الحزبي والأوضاع الاقتصادية، وعدم وجود دخل ثابت لبعض أعضاء الهيئة من أهم المعوقات التي تواجه عمل الهيئة في تحقيق السلم الاجتماعي.

3. دراسة (بشير،2016) بعنوان: الشرطة المجتمعية ودورها في تحقيق شعار الأمن مسؤولية الجميع.

تهدف الدراسة إلى إستعراض العوامل التي تؤثر في علاقة المواطن بالشرطة، والإلمام بتلك العوامل إيجابياً وسلبياً، خلال معرفة دور الشرطة المجتمعية خارج نطاق الدور التقليدي وتقليد المواطن لدور أمني شرطي، وتسعى إلى رسم خطة لإشراك المزيد من المواطنين في المسألة الأمنية، استخدمت الدراسة المنهج التاريخي للوقوف على نشأة وتطور الشرطة المجتمعية ، والمنهج المقارن للمقارنة بين الشرطة المجتمعية في السودان وبعض تجارب الدول الآخرى، وتناولت الدراسة تجربة الشرطة المجتمعية في السودان منذ العام 1995م حتى عام 2016م، وأظهرت نتائج الدراسة أن وجود الشرطة المجتمعية وإنتشارها على مستوى السودان والعالم بعث من جديد القيم والمثل والأعراف في المجتمعات السودانية وغيرها من المجتمعات المتمثلة في النفير والنجدة والجودية والصلح، وتجمع الشرطة المجتمعية بين تقديم الخدمات للمجتمع وتعزيز الجهود الأمنية، واعتبار الشرطة المجتمعية وعاء يجمع كل مكونات المجتمع فقد حققت البعد المجتمعي من إدخال وإدماج المجتمع في الشرطة، وبذلك حققت شعار الأمن مسؤولية الجميع، ومن المقاييس العالمية للشرطة المجتمعية التطوع من خلال تجارب الدول مثل التجربة الإسترالية والتجربة الليبية وتجربة دبي، وذلك من أجل الدفع بالعملية الأمنية، واتضح ذلك في تجربة الشرطة المجتمعية في السودان التي إندمجت فيها اللجان المجتمعية وقد ثبت في هذه الدراسة أن الشرطة المجتمعية في السودان وغيرها من الدول بأهدافها وواجباتها وأبعادها ومنهجها هي جزء لا يتجزأ من المجتمع، وهذا النجاح كان نتيجة عدة عوامل منها الاهتمام بتدريب وتأهيل المتطوعين، ومنح السلطات

الكافية للمتعاونية مع الشرطة، وإيجاد آليات للتنسيق بين الشرطة والمجتمع مثل المنسقين واللجان المجتمعية، وأن مسؤولية الأمن تقع على كل مواطن وليست خاصة برجال الشرطة، وأن دور المواطن لا يختصر على قيامة بوظيفته وعمله بل لا بد من أن يستشعر الواجب الأمني اتجاه أسرته ومجتمعة ووطنه.

4. دراسة (محمود،2015) بعنوان: آليات تنفيذ الشرطة المجتمعية.

تهدف الدراسة إلى عرض أهمية الشرطة المجتمعية في العصر الحديث في ظل العولمة وتطور أساليب ارتكاب الجريمة وتنوعها بشكل كبير مما يجعل مواجهة جهاز الشرطة وحده لها أمراً شبه مستحيل دون معاونة ومشاركة المجتمع، واعتبار الشرطة المجتمعية أحد استراتيجيات العمل الشرطي التي لها الصفة الرسمية لتعلقها بالوظيفة الأمنية للدولة، والتي تقوم فلسفتها على عمل كل من الشرطة والمجتمع معاً للتعرف على المشكلات الاجتماعية الراهنة ومعالجتها من أجل تحسين ظروف الحياة والبيئة الاجتماعية، ولمعرفة مدى إمكانية نجاح هذه الإستراتيجية عند تطبيقها، قام الباحث ببناء الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة من خلال العينة العشوائية المنتظمة باختيار ضباط الشرطة الذين يعملون في أماكن متفرقة من مدينة القاهرة (50 مفردة) والمواطنين المترددين على إدارات شرطية مختلفة (مصلحة الأحوال المدنية، إدارة تصاريح العمل، إدارات الجوازات، المرور، أقسام الشرطة) بمدينة القاهرة (50 مفردة)، وقد تم تطبيق استمارتي استبيان عليهم لاستطلاع رأيهم حول تطبيق الشرطة المجتمعية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يهدف إلى فهم وتقويم ظواهر وأوضاع موجودة وقائمة، ويستند على التحليلات الكمية والكيفية لمعطيات الدراسة الميدانية، وأظهرت نتائج الدراسة قبول كلاً من رجال الشرطة والمواطنين بنظام الشرطة المجتمعية، وهو ما يعني إمكانية نجاح هذا النظام في مصر.

5. دراسة (خالد، 2015) بعنوان :تقييم تطبيق الشرطة المجتمعية بدارفور.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الكيفية التي يتم بها استخدام الشرطة المجتمعية من قبل شرطة بعثة الأمم المتحدة في دارفور بالسودان في عملية المصالحة وبناء السلام والثقة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والذي يقوم على إنشاء لجان أمن مجتمعي، وتعيين منسقي أمن للمناطق، وتدريب متطوعين من أهالي المعسكرات على الشرطة المجتمعية، ودور بعثة الأمم المتحدة في التدريب على أنشطة بناء الثقة، وأنشطة التوعية، واستمر العمل عامين، وبعد ذلك قام الباحث ببناء أداة الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة المكونة من 30 محطة لشرطة الأمم المتحدة على مستوى كافة قطاعات دارفور الخمسة، بطريقة عشوائية منتظمة، وقسم الباحث الاستبيان إلى قسيمن، القسم الأول يشمل التحديات

العامة التي تُعيق عمل الشرطة المجتمعية مثل العقبات والتحديات المرتبطة بالعمليات على الأرض، والصعوبات والتحديات الخارجية، والقسم الثاني استعراض رؤية العاملين في مجال الشرطة المجتمعية حول تطوير الأداء، وتطوير العلاقة مع الشرطة المحلية ومع النازحين، وأظهرت نتائج الدراسة وجود فجوة كبيرة بين المأمول والمتاح في عمل الشرطة المجتمعية.

6. دراسة (الحسني، 2015) بعنوان: انحراف السلوك وأثره على أمن المجتمع في اليمن.

تهدف الدراسة إلى إبراز الأسباب التي تؤدي إلى الانحراف الإجرامي، والآثار التي يتركها الانحراف على آمن المجتمع واستقراره. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد في جمع البيانات على الكتب، والتقارير الإحصائية. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:أن الجريمة تُعد مؤشراً من المؤشرات التي تُظهر قصوراً من قبل الأسرة في تربية أبنائها، إضافة إلى ضُعف دور المؤسسات التربوية والتعليمية كالمدرسة والجامعة؛ لأن التربية تُعد عاملاً من العوامل الأساسية المؤثرة في شلوك الفرد. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الدولة بجميع مؤسساتها بمواجهة السلوك الانحرافي الإجرامي وبدون تهاون، والتصدي له بكل الوسائل الوقائية والعلاجية؛ للحد منه ومن ثم القضاء عليه، من خلال التعاون والتكامل بين أجهزة الدولة من شرطة ومنظمات المجتمع المدني؛ حفاظاً على المجتمع من التفكك.

7. دراسة (بخيت، وآخرون،2011) بعنوان: اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو العوامل المتعلقة بالقضايا ذات الطابع العشائري.

تهدف الدراسة إلى معرفة وتحليل العوامل المتعلقة بالقضايا ذات الطابع العشائري في الأردن، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقام الباحث ببناء أداة الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة البالغة (1080) مواطن، واستخدم الباحث العينة العشوائية المنتظمة، تم استعادة الاستبانات كاملة، وخضع منها للتحليل الاحصائي (1078) استبانة، أي ما نسبته (99.8%) من عينة الدراسة، وأجرى الباحث مقابلات مع مجموعة من شيوخ وقضاة العشائر في الأردن، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك أهمية عالية جداً لطبيعة الدور العشائري في المحافظة على الأمن والاستقرار، وأن للعوامل التالية الاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية، والقانونية، والمتعلقة بالتكنولوجيا والإعلام، والقضايا ذات الطابع العشائري أهمية كُبرى في المحافظة على الأمن والاستقرار.

8. دراسة (الطراونة، 2008) بعنوان: اتجاهات المواطن العربي نحو رجل الأمن.

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وأثر طبيعة التعامل ما بين المواطن (مشتكي، مشتكى عليه، شاهد) ورجل الأمن واتجاهاته نحوه في العالم العربي، استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة، مجتمع الدراسة المجتمع الأردني بكافة فئاته، والمقيمن على أرضه خلال فترة إجراء الدراسة، وقام الباحث ببناء أداة الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة من خلال العينة العشوائية ل (600) شخص من مختلف الفئات العمرية والنوع من جميع المحافظات، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك اتجاهات إيجابية نحو رجل الأمن من قبل المواطن، ووجود فروقاً معنوية بين متوسطي الاتجاهات نحو رجل الأمن باختلاف الحالة العملية للمبحوثين، وفروقات متعلقة بطبيعة التعامل مع رجل الأمن واتجاهاته نحوه في العالم العربي، وأن المواطن شريك في العملية الأمنية.

9. المنشاوي، 2005، بعنوان: معرفة رأي الجمهور في الشرطة المجتمعية.

تهدف الدراسة إلى معرفة رأي الجمهور في الشرطة المجتمعية، استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي للجمهور في العاصمة المقدسة، وقام الباحث ببناء الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة باستخدام العينة العمدية مختارة بعناية لتمثل مجتمع الدراسة، وبلغت نسبة عينة الدراسة (28,71) من أصل المجموع الكلي لمجتمع الدراسة والبالغ (2800) وهي نسبة عالية ومقبولة منهجياً. وأظهرت نتائج الدراسة أن الجمهور تقبل فكرة الشرطة المجتمعية، وأن هناك حاجة إلى تحديد واضح وصريح للأعمال والصلاحيات المطلوب من الآخرين القيام بها في حالة تطبيق الشرطة المجتمعية للمشاركين من غير منسوبي الأجهزة الأمنية، وأن تشمل عضوية أصدقاء الشرطة على جميع فئات المجتمع دون اقتصارها على المواطنين فقط، والحاجة إلى زيادة أواصر العلاقة مع الجمهور، وأهمية مشاركة جميع أجهزة المجتمع الرسمية والمدنية المختلفة في المسؤولية الأمنية.

10. دراسة الشعيبي، 2005، بعنوان: العلاقة التكاملية بين الشرطة النظامية (التقليدية) والشرطة المجتمعية.

تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم الشرطة المجتمعية، ومتطلبات تطبيقها في مجتمع الإمارات، والمعوقات الثقافية التي يمكن أن تحد من فاعلية تطبيقها في الذهنية العربية على مستوى الأفراد والمؤسسة الشرطية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمسحي وهو الأكثر ملائمة لدراسة الظواهر الأمنية، وأظهرت نتائج الدراسة أن مفهوم الشرطة المجتمعية هي مجموعة السياسات

والممارسات التي تربط المؤسسة الشرطية بأفراد المجتمع في رباط وثيق من أجل الحد من الجرائم التي يُمكن أن تحدث في المجتمع، من خلال التطبيق الأمثل للقانون عن طريق المشاركة، وللحد من المعوقات الثقافية التي تحد من فاعلية تطبيق مفهوم الشرطة المجتمعية هو إحداث تغييرات حقيقية من الداخل، خلق ثقافة يؤمن بها قادة الجهاز الشرطي لأهمية مشاركة الجمهور في كافة الجهود المرتبطة بالحد من الجريمة ومساعدة الجهاز الشرطي من قبل الأفراد العاديين.

11. دراسة (عبد المطلب، 2001) بعنوان: أنموذج الشرطة المجتمعية هل يصلح للتطبيق في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تهدف الدراسة إلى التعرف على التنظيم الأمني للشرطة المجتمعية من جوانبه المختلفة من خلال معرفة تجارب الدول التي قامت بتطبيق أنموذج الشرطة المجتمعية وأثر ذلك في منع الجريمة واكتشافها وتثبيت دعائم الأمن والاستقرار في المجتمع، وتحديد إمكانية تطبيق نظام الشرطة المجتمعية في المجتمع العربي وخصوصاً في دولة الإمارات العربية المتحدة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقام الباحث ببناء أداة الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة باستخدام العينة العشوائية البسيطة، وأظهرت نتائج الدراسة أن التبعية الوظيفية شديدة التأثر بالتوجيهات المقدمة في فكر الموظف الشرطي، وأن الخوف من المسؤوليات المحددة لكل وظيفة، دفعت الموظف لاتخاذ إجراءات تضمن سلامة موقفه الوظيفي، فأصبحت غاية الموظف الشرطي هي كيفية تحقيق ذاته والوصول إلى المناصب العليا بمزاياه وسلطانه ووجهاته الاجتماعية،

12. دراسة (الأطرش، 2016) بعنوان: دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة.

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة، وعلى آليات تطبيق الشرطة المجتمعية في الضفة الغربية، والتعرف على معوقات تطبيق الشرطة المجتمعية ، وتحديد معززات الشرطة المجتمعية، ومدى إمكانية تطبيق تصور الشرطة المجتمعية في الضفة الغربية من وجهة نظر كلاً من رجال الشرطة والمواطنين، واستخدمت الدراسة المسح الاجتماعي والمنهج المقارن، وقام الباحث ببناء أداة الدراسة الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة، وبلغت عينة الدراسة (388) فرداً، موزعين على (194) من رجال الشرطة، و(194) من المواطنين، وأظهرت نتائج الدراسة أن نسبة استجابات رجال الشرطة والمواطنين على محور آليات الشرطة المجتمعية كان (77.8%) و (78.2%) على التوالي، بينما وصل الوزن النسبي لاستجابات رجال الشرطة والمواطنين على محور معوقات الشرطة (77.6%) و (80.6%) على التوالي، كما أن الوزن النسبي لاستجابات

رجال الشرطة والمواطنين على محور معززات الشرطة المجتمعية وصل إلى (82.2%) و 79.8%) على التوالي، وأوصت الدراسة فيما يتعلق بالشرطة بضرورة استحداث قسم خاص في إدارة الشرطة متخصص في شؤون الشرطة المجتمعية، وإقرار قانون مختص بتنظيم الشرطة المجتمعية، أما فيما يتعلق بالمواطنين أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور لجان الإصلاح، وأن يتخذ المواطنون موقفاً إيجابياً اتجاه الجريمة من خلال الالتزام بالقوانين، والتبليغ عن الجرائم.

13. دراسة (عامر، 2018) الضبط الاجتماعي في الأسرة الجزائرية – القيم الاجتماعية نموذجاً.

تهدف الدراسة إلى إبراز الدور الهام الذي تلعبه القيم في ضبط سلوكيات الفرد داخل الأسرة من خلال إيضاح دور القيم الاجتماعية في ترتيب السلوك الإنساني، ضمن إطار تطبيقي يقوم على تقويم الفعل والقول بين أفراد الأسرة ونقل ذلك إلى المجتمع، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وقام الباحث ببناء الاستبيان أداة لجمع البيانات من عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة، وبلغت عينة الدراسة حي 200 مسكن بالبلدية أخذ ما نسبته 20% أي ما يُعادل 40 أسرة كانت عينة ممثلة للمجتمع الأصلي، وأظهرت نتائج الدراسة، أهمية احترام القيم الاجتماعية التي تضبط سلوك الأفراد، القيم لها قدرة على ضبط وتقويم أفعال وأقوال وتصرفات الفرد في الأسرة، وبذلك قيام القيم بدورها الضبطي في تهذيب وتقويم السلوك.

14. دراسة (خزاعلة، 1998) الشرطة المجتمعية المفهوم والأبعاد.

تهدف الدراسة إلى التعرف على علاقة النظام الشرطي (الأمني) بمختلف مكونات البناء الاجتماعي، وموقف المواطنين من السلوك الانحرافي، والخطوات الاجتماعية الوقائية التي يُمكن أن تتبعها الشرطة لكسب ثقة المواطنين

10.2.2.الدراسات الأجنبية:

1. دراسة شانون (Shannon V. Wintruba,2018) بعنوان: الشرطة المجتمعية وتصور الجمهور لسوء سلوك الشرطة.

تهدف الدراسة إلى التعرف على تؤثر الخصائص الاجتماعية والديمغرافية، ومستوى الامتثال بالشرطة، وتصورات فعالية الشرطة والرغبة في الشراكة مع الشرطة، والمشاركة المجتمعية على تصورات المواطن

حول عدالة الشرطة، والكفاءة المهنية والشرعية، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم المنهج البحثي الكمي، وتم إعداد استبانة من قبل الباحث لجمع البيانات من عينة الدراسة والبالغ حجمها (152) فرد من البالغين داخل مدينة حضرية كبيرة في القسم الشمالي الشرقي من الولايات المتحدة، باستخدام العينة العنقودية متعددة المراحل بشكل عشوائي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: وجود علاقة إيجابية كبيرة بين تصور الجمهور لفعالية الشرطة، وتصورهم للعدالة والمهنية، والشرعية والرضا. وجود علاقة سلبية كبيرة بالاتصال بالشرطة عندما يكون لدى فرد من أفراد الأسرة المباشرين اتصال مباشر بالشرطة وتصور الفرد عن الاحتراف والرضا. وأوصت الدراسة أنه من أجل تشكيل علاقة إيجابية بين المجتمع والشرطة بطريقة واقعية، يجب تأسيس علاقة ثقة غير قضائية بين كلاً من المجتمع والشرطة.

2. دراسة كايل (Kyle L. Ward, 2013) بعنوان تقييم تواصل الشرطة – المواطن من خلال تحديد تصورات أساليب الشرطة المجتمعية وفعاليتها.

تهدف الدراسة إلى تقييم التواصل بين الشرطة والمواطن من خلال تحديد تصورات أساليب الشرطة المجتمعية. استخدمت الدراسة المنهج البحثي الكمي وتم الحصول على البيانات باستخدام استبانة طُبقت على عينة عشوائية من أفراد الشرطة والمواطنين في مقاطعة كلارك بولاية بنفادا. وأظهرت النتائج أن هناك حاجة عامة لتحسين فهم واستخدام وكفاءة برامج الشرطة المجتمعية، وأوصت الدراسة بتقييم تدريب الشرطة والمواطن، والتعليم، ومستوى الخبرة في ممارسات الشرطة المجتمعية لقياس التواصل بين الشرطة والمواطنين، كما أوصت الدراسة أيضاً إلى مقارنة لبرامج تدريب الشرطة والمواطن، مع دراسة عوامل نظرية التعلم الاجتماعي والنظرية النقدية.

3. دراسة ستيفن (Steven W. Minard, 2011) بعنوان الشرطة المجتمعية من قبل قادة الشرطة غير المتفرغين.

تهدف الدراسة إلى استكشاف خبرات الشرطة المجتمعية لقادة الشرطة غير المتفرغين داخل المقاطعات الجنوبية الشرقية في ولاية شمال شرق الولايات المتحدة، استخدم الباحث المنهج الاستكشافي، والذي يتم داخل بيئة طبيعية مع الاعتماد الكبير على الباحث كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة، وتحليلها وتفسيرها، وهذا النوع من الدراسة يركز على البراعة الحسية والقدرات المنطقية للباحث، واستخدام الباحث المقابلة والأسئلة المفتوحة كانت عملية أخذ العينات غير عشوائية من أجل ضمان تحقيق معايير العينة لهذه الدراسة، وهكذا كانت العينة لهذه الدراسة متعمدة، أو هادفة؛ حيثُ تم أخذ عينات من قادة وقادة الشرطة الريفية غير المتفرغين عن عمد من المقاطعات الأصغر، وتم مقابلة 8 من المشاركين من أصل 12 في أماكن العمل الخاصة بهم، وهذه الدراسة الاستكشافية ستعمل على تعزيز الفهم الحالي لتجارب قادة الشرطة الريفية غير المتفرغين الذين تكون تجاربهم غير مفهومة بشكل جيد عند مقارنتها

بتجارب قادة الشرطة الحضرية بسبب عدم وجود نموذج شرطة مجتمعية ريفية وبدوام جزئي، وأظهرت نتائج الدراسة أن العديد من المشاركين الذين عملوا كضباط إنفاذ القانون بدوام كامل قبل التقاعد وأصبحوا قادة غير متفرغين فهموا الفلسفة ومارسوا أعمال الشرطة المجتمعية من خلال عملية حل المشكلات، أن الشرطة المجتمعية هي فلسفة تُعزز الاستراتيجيات التنظيمية التي تدعم الاستخدام المنهجي للشراكات وتقنيات حل المشكلات، من أجل معالجة الظروف العاجلة التي تُثير مشاكل السلامة العامة مثل الجريمة والاضطراب الاجتماعي والخوف من الجريمة، أن هناك تباين في تجارب اتخاذ القرارات التنفيذية للمشاركين، لأن العديد منهم كان لديهم خبرة سابقة كمشرفين على إنفاذ القانون بدوام كامل، ومنهم من كانوا جُدد في مناصبهم ولا يزالوا في مرحلة تخطيط وتنفيذ التحولات التنظيمية، وأن جميع قادة الشرطة يعتقدون أنهم قدموا خدمات إلى المجتمع وواجهوا العديد من نفس المشكلات التي يواجهها قادة الشرطة بدوام كامل، على الرغم من قلة الموارد المحددة ووضع سياسة عامة بشأن أفضل الممارسات، وأوصت الدراسة أن من شأن البحوث الإضافية أن تُفيد أقسام الشرطة غير المتفرغة وقادة الشرطة والمجتمعات والمقيمين الذين يخدمهم ضباط وقادة غير متفرغين، أن يتم المزيد من الأبحاث حول وكالات الشرطة الصغيرة، خاصة وكالات الشرطة غير المتفرغة والشرطة المجتمعية التي قام بها قادة وضباط غير متفرغين، حيثُ لم يتم إجراء سوى القليل جداً من الأبحاث بهذا الشأن.

11.2.2 التعقيب على الدراسات السابقة:

حيثُ استفادت الباحثة من اطلاعها على الدراسات والبحوث السابقة العربية منها والأجنبية، في بناء الإطار النظري للدراسة، وصياغة المشكلة وتحديدها، وصياغة الأسئلة الملائمة، وبناء أدوات الدراسة والأسلوب الإحصائي لتحليل النتائج ومناقشتها، فكانت هذه الدراسة حديثة تتوافق مع بعض الدراسات السابقة وتختلف مع بعضها الآخر من حيث الجوانب التي تناولتها، في ظل محدودية الدراسات في مجال موضوع الدراسة " واقع جاهزية الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية من وجهة نظر العاملين في المؤسسات في ضواحي مدينة القدس" حيثُ أن هذه الدراسة تتفق أو تختلف مع الدراسة الحالية بحسب الآتي:

- اتفقت الدراسة مع غالبية الدراسات التي تناولت السلم الاجتماعي، كدراسة وصفية، استخدمت فيها الاستبانة كأداة الدراسة ومنها: دراسة (حرارة، 2016) بعنوان: " اتجاهات العاملين في الهيئة العليا لشؤون العشائر للمحافظات الجنوبية ودورهم في تعزيز السلم الاجتماعي بقطاع غزة، ودراسة (دعيم، 2017) بعنوان: "مفهوم ونشر ثقافة السلم المجتمعي من وجهة نظر مجتمعية ". ودراسة (بخيت، وآخرون، 2011) بعنوان: " اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو العوامل المتعلقة بالقضايا ذات الطباع العشائري ".
- اختلفت الدراسة مع دراسة (الطراونه، 2008) بعنوان: " اتجاهات المواطن العربي نحو رجل الأمن " حيثُ تناولت أثر المتغيرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية، وأثر طبيعة التعامل ما بين المواطن (مشتكي، مشتكى عليه، شاهد)، فيما تم حصرها في هذه الدراسة بالمتغيرات الديمغرافية.
- اتفقت الدراسة مع دراسة (عامر، 2018) بعنوان: " الضبط الاجتماعي في الأسرة الجزائرية – القيم الاجتماعية نموذجاً"، لما للقيم من قدرة على ضبط وتقويم أفعال وأقوال وتصرفات الفرد في الأسرة، وهذا يؤكد على ما جاء في نظرية الضوابط التلقائية ل (سمنر Sumner)، والذي يقول في كتابه " الطرائق الشعبية" إن الطرائق عبارة عن عادات المجتمع وأعرافه، وطالما أنها محتفظة بفاعليتها فهي تحكم بالضرورة السلوك الاجتماعي، وبالتالي تُصبح ضرورية لنجاح الأجيال المتعاقبة، فالأعراف لها أهمية بالغة، فهي تحكم النظم والقوانين، ولا يوجد فاصل بين الأعراف والقوانين، والفرق بينهما يكمُن في الجزاءات، فالجزاءات القانونية تكون أكثر عقلانية وتنظيماً من الجزاءات العرفية.

- اتفقت دراسة الباحثة مع دراسة (الشعيبي، 2005) بعنوان: " العلاقة التكاملية بين الشرطة النظامية والشرطة المجتمعية". حول المعوقات التي تواجه الشرطة المجتمعية، كما اتفقت أيضاً مع ما جاء في الإطار النظري باعتبار أن الثقافة العامة السائدة في المجتمع إحدى المعوقات التي تواجه الشرطة المجتمعية. كما اتفقت أيضاً مع دراسة (شانون، 2018) بعنوان: " الشرطة المجتمعية وتصور الجمهور لسوء سلوك الشرطة " وهي أحد المعوقات التي توصلت إليها الباحثة من خلال استجابات أفراد عينة الدراسة والتي تم إدراجها ضمن الثقافة العامة السائدة في المجتمع، وهي عدم وجود ثقة بين المواطن والشرطة لغياب السلطة التنفيذية الرادعة والمطبقة للقانون، إضافة إلى عدم وجود قوة قانونية تحمي قرار الشرطة المجتمعية. ودراسة (بشير، 2016) بعنوان: " الشرطة المجتمعية ودورها في تحقيق شعار الأمن مسؤولية الجميع ".
- تفاوت حجم العينة بين دراسة وأخرى، وفقاً للزاوية التي يتم منها بحث هذه المشكلة، فالدراسات التي ركزت على السلم الاجتماعي استخدمت عينة صغيرة نسبياً مثل دراسة (دعيم، 2017)، دراسة (حرارة، 2016)، دراسة (محمود، 2015)، دراسة (خالد، 2015) بالمقارنة بالدراسات المسحية التي اشملت المواطن العربي بشكل عام في منطقة جغرافية معينة مثل الدراسة التي قام بها (الطراونة، 2008)، حيثُ استملت العينة على (600) شخص من مختلف الفئات العمرية والنوع في جميع المحافظات.
- إضافة دراسة جديدة إلى الدراسات التي اهتمت بموضوع الشرطة المجتمعية، حيثُ أظهرت هذه الدراسة أهمية قدرة الشرطة المجتمعية على تعزيز المواطنة والانتماء من خلال عملها ومشاركتها للمواطنين، والمجتمع المحلي في حفظ الأمن للوقاية من الجرائم التي تُخل بالنظام والأمن العام.
- اختلفت دراسة الباحثة عن الدراسات السابقة في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فقد جاءت الأهداف الفرعية للدراسة منبثقة من الهدف الرئيس الذي يتمثل في فحص واقع جاهزية الشرطة المجتمعية في الحفاظ على الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية، فقد اختلفت متغيرات الدراسة حيثُ أن المتغيرات المستقلة هي العوامل الديمغرافية (الجنس، العمر، مكان السكن، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، الوظيفة)، والمتغيرات التابعة عوامل حفظ الأمن (نجاح الشرطة المجتمعية، الحد من الانحرافات، السلم الاجتماعي، المواطنة والانتماء) لدى العاملين في المؤسسات الحكومية.

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات

3.1 مقدمة

3.2 منهج الدراسة

3.3 وصف متغيرات الدراسة

3.4 مصادر جمع البيانات

3.5 مجتمع الدراسة

3.6 عينة الدراسة

3.7 أداة الدراسة

3.8 صدق أداة الدراسة

3.9 ثبات أداة الدراسة

3.10 اجراءات الدراسة

3.11 المعالجة الاحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3.1 مقدمة:

يتناول هذا الفصل وصفاً مفصلاً للإجراءات التي اتبعتها الباحثة في تنفيذ الدراسة، ومنها تعريف منهج الدراسة، ومصادر جمع البيانات، وقياس المتغيرات، ووصف مجتمع الدراسة، وتحديد عينة الدراسة، وإعداد أداة الدراسة، والتأكد من صدقها وثباتها، والأساليب الاحصائية التي استخدمت.

3.2 .منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي. ويعرف بأنه المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حدثاً أو قضية موجودة حالياً يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة البحث دون تدخل من الباحثة فيها. والتي تحاول الباحثة من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، وبيان العلاقة بين مكونات والآراء التي تطرح حولها، والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسات الدقيقة بالفحص والتحليل.

3.3.وصف متغيرات الدراسة:

يبين الجدول (1.3) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس أن نسبة 77.1% للذكور، ونسبة 22.9% للإناث. ويبين متغير العمر أن نسبة 12.5% من 20 – أقل من 30 سنة، ونسبة 27.1%

من 30 – أقل من 40 سنة، ونسبة 45.8% من 40 – أقل من 50 سنة، ونسبة 14.6% من 50- فما فوق. ويبين متغير مكان السكن أن نسبة 37.5% للمدينة، ونسبة 47.9% للقرية، ونسبة 14.6% للمخيمات. ويبين متغير المستوى التعليمي أن نسبة 16.7% لثانوية عامة فأقل، ونسبة 2.1% للدبلوم، ونسبة 47.9% للبكالوريوس، ونسبة 33.3% لماجستير فأعلى. ويبين متغير سنوات الخبرة أن نسبة 8.3% لأقل من 5 سنوات، ونسبة 18.8% من 5-أقل من 10 سنوات، ونسبة 16.7% من 10- أقل من 15 سنة، ونسبة 56.3% من 15 سنة فأكثر. ويبين متغير الوظيفة أن نسبة 58.3% مساعد إداري فاعلى، ونسبة 41.7% لمدير فأعلى.

جدول (1.3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة.

المتغير	المستوى	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	37	77.1
	أنثى	11	22.9
العمر	من 20 – أقل من 30	6	12.5
	من 30 – أقل من 40	13	27.1
	من 40 – أقل من 50	22	45.8
	من 50 – فما فوق	7	14.6
مكان السكن	مدينة	18	37.5
	قرية	23	47.9
	مخيم	7	14.6
المستوى التعليمي	ثانوية عامة فأقل	8	16.7
	دبلوم	1	2.1
	بكالوريوس	23	47.9
	ماجستير فأعلى	16	33.3
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	4	8.3
	من 5-أقل من 10 سنوات	9	18.8

	من 10- أقل من 15 سنة	8	16.7
	من 15 سنة فأكثر	27	56.3
الوظيفة	مساعد إداري فأعلى	28	58.3
	مدير فأعلى	20	41.7

العينة الاستطلاعية:

قامت الباحثة بعد تصميم الاستبانة بصورتها الأولية بتوزيعها على عينة استطلاعية للتحقق من صدق وثبات اداة الدراسة، وهي كمايلي:

جدول (2.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس للعينة الاستطلاعية

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	0.673*	0330.	12	0.740*	140.0	23	0.769**	90.00
2	0.734*	0160.	13	0.825**	30.00	24	0.686*	290.0
3	0.893**	010.0	14	0.778**	80.00	25	0.718*	190.0
4	0.738*	0150.	15	0.857**	20.00	26	0.935**	0000.
5	0.647*	0430.	16	0.707*	220.0	27	0.643*	450.0
6	0.763*	010.0	17	0.690*	270.0	28	0.913**	0.000
7	0.721*	190.0	18	0.945**	0.000	29	0.915**	0.000
8	0.883**	00.00	19	0.821**	40.00	30	0.712*	210.0
9	0.727*	170.0	20	0.871**	10.00	31	0.632*	050.0
10	0.657*	390.0	21	0.710*	210.0			
11	0.817**	40.00	22	0.896**	0.000			

. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

وقامت الباحثة من التحقق من ثبات الأداة للعينة الاسطلاعية، من خلال حساب ثبات الدرجة الكلية لمعامل الثبات، لفقرات الدراسة حسب معادلة الثبات كرونباخ الفا، وكانت الدرجة الكلية لواقع جاهزية الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس (0.965)، وهذه النتيجة تشير الى تمتع هذه الاداة بثبات يفي بأغراض الدراسة. ويبين الجدول التالي نتائج اختبار كرونباخ الفا للمحاور والدرجة الكلية:

جدول (3.3): معامل الثبات للمحاور والدرجة الكلية.

المحاور	معامل الثبات
عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس	**0.934**
الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم	**0.922**
قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي	**0.804**
قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء	**0.732**
الدرجة الكلية	**0.965**

3.4 مصادر جمع البيانات

1. المصادر الثانوية:

البيانات التي تجمع من الجهات الرسمية، ولمعالجة الإطار النظري للبحث اللجوء إلى مصادر البيانات الثانوية التي تتمثل في تجميع مخرجات واقع جاهزية الشرطة المجتمعية بعينة الدراسة في ضواحي محافظة القدس، والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة والكتب العلمية بالإضافة إلى الرسائل الجامعية المحلية والخارجية، كما تم الاعتماد على المقالات والدوريات والتقارير المنشورة على المواقع الالكترونية العلمية المتخصصة، وذلك من أجل وضع الدراسة في إطارها ومساعدة القارئ على فهمها.

2. **المصادر الأولية:**

التي تعتبر بيانات غير معالجة وجمعت من مصادرها الأصلية، ولمعالجة الجوانب التحليلية للموضوع تم اللجوء إلى جمع البيانات الأولية من خلال الإستبانة كأداة رئيسية للبحث، صممت خصيصاً لهذا البحث.

3.5 . مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع موظفي وموظفات المؤسسات الحكومية في ضواحي محافظة القدس، ممن لهم دراية وعلاقة بموضوع الشرطة المجتمعية والبالغ عددهم (50) موظف وموظفة من المؤسسات التالية: (محافظة القدس، وزارة شؤون القدس، مديرية التنمية الاجتماعية، مديرية التربية والتعليم ضواحي القدس، مديرية الصحة، شرطة ضواحي القدس، المحكمة الشرعية).

يُمثل مجتمع الدراسة عينة قصدية من الموظفين العاملين في المؤسسات الحكومية في ضواحي محافظة القدس، وتم أخذ العينة القصدية لأن ليس جميع الموظفين هم ذوي اختصاص أو لديهم معلومات عن موضوع الشرطة المجتمعية.

3.6 عينة الدراسة:

هي نفسها مجتمع الدراسة، وتم توزيع الاستبيان بالطريقة العمدية في أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (50) موظف وموظفة، استرجع منهم (48) استمارة.

3.7 أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبانة؛ باعتبارها أداة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة، وقد تم صياغة الأسئلة الفردية لهذه الاستبانة بطريقتين، وهي: أسئلة من الدراسات السابقة، أسئلة فردية تم أخذها من الدراسات السابقة، ثم تحويرها وتعديلها بما يخدم تحقيق أهداف هذه الدراسة، تم تصميم استبانة خاصة تفي بالغرض، وتم تعديلها بناء على طلب سبعة من المحكمين والتي تكونت من أسئلة عامة ما بين مغلقة ومفتوحة، بالإضافة إلى (31) سؤال مقسمة إلى محاور، وتتدرج الإجابة على الأسئلة من الإجابة (موافق بدرجة كبيرة جداً) إلى الإجابة (موافق بدرجة قليلة جداً) حسب الأرقام (1–5) حسب مقياس (ليكرت).

3.8 صدق أداة الدراسة

قامت الباحثة بتصميم الاستبانة بصورتها الأولية، ومن ثم تم التحقق من صدق أداة الدراسة بعرضها على المشرف ومجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، حيث وزع الباحثة الاستبانة على عدد من المحكمين. حيث طلب منهم إبداء الرأي في فقرات الاستبانة من حيث: مدى وضوح لغة الفقرات وسلامتها لغوياً، ومدى شمول الفقرات للجانب المدروس، وإضافة أي معلومات أو تعديلات أو فقرات يرونها مناسبة، ووفق هذه الملاحظات تم إخراج الاستبانة بصورتها النهائية.

من ناحية أخرى تم التحقق من صدق الأداة أيضاً بحساب معامل الارتباط بيرسون لفقرات الاستبانة مع الدرجة الكلية للأداة، واتضح وجود دلالة إحصائية في جميع فقرات الاستبانة ويدل على أن هناك التساق داخلي بين الفقرات. والجداول التالية تبين ذلك:

جدول (4.3): نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس

الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية	الرقم	قيمة R	الدالة الإحصائية
1	0.646**	0.000	12	0.458**	10.00	23	0.477**	10.00
2	0.586**	0.000	13	0.501**	0.000	24	0.531**	0.000
3	0.490**	0.000	14	0.734**	00.00	25	0.514**	0.000
4	0.546**	20.00	15	0.777**	0.000	26	0.629**	0000.
5	0.436**	0.000	16	0.600**	0.000	27	0.480**	10.00
6	0.669**	0.000	17	0.695**	0.000	28	0.616**	0.000
7	0.420**	30.00	18	0.674**	0.000	29	0.746**	0.000
8	0.477**	10.00	19	0.674**	0.000	30	0.667**	0.000
9	0.436**	20.00	20	0.514**	0.000	31	0.649**	0.000
10	0.384**	70.00	21	0.592**	0.000			
11	0.737**	0.000	22	0.539**	0.000			

8 *. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).*

9 *. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

3.9 ثبات أداة الدراسة

قامت الباحثة من التحقق من ثبات الأداة، من خلال حساب ثبات الدرجة الكلية لمعامل الثبات، لفقرات الدراسة حسب معادلة الثبات كرونباخ الفا، وكانت الدرجة الكلية لواقع جاهزية الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس (0.929)، وهذه النتيجة تشير الى

تمتع هذه الاداة بثبات يفي بأغراض الدراسة. ويبين الجدول التالي نتائج اختبار كرونباخ الفا للمحاور والدرجة الكلية:

جدول (5.3): معامل الثبات للمحاور والدرجة الكلية.

المحاور	معامل الثبات
عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس	**0.816**
الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم	**0.897**
قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي	**0.718**
قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء	**0.875**
الدرجة الكلية	**0.929**

3.10 إجراءات الدراسة

قامت الباحثة بتطبيق الأداة على أفراد عينة الدراسة، حيث قامت بتوزيع 52 استمارة عبر البريد الإلكتروني، وبعد أن اكتملت عملية تجميع الاستبيانات من أفراد العينة بعد إجابتهم عليها بطريقة صحيحة، تبين للباحثة أن عدد الاستبيانات المستردة الصالحة والتي خضعت للتحليل الإحصائي: (48) استبانه.

3.11 المعالجة الإحصائية

بعد جمع الاستبيانات والتأكد من صلاحيتها للتحليل تم ترميزها (إعطائها أرقامتا معينة)، وذلك تمهيدا لإدخال بياناتها إلى جهاز الحاسوب الآلي لإجراء المعالجات الإحصائية المناسبة، وتحليل البيانات وفقا لأسئلة الدراسة بيانات الدراسة، وقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخراج الأعداد والنسب المؤية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وذلك باستخدام الرزم الإحصائية (SPSS) (Statistical Package For Social Sciences).

الفصل الرابع: نتائج الدراسة

الفصل الرابع

نتائج الدراسة:

1 . 4 مقدمة

تضمن هذا الفصل عرضا لنتائج الدراسة، التي توصلت إليها الباحثة عن موضوع الدراسة وهو " **واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس** " وبيان أثر كل من المتغيرات من خلال استجابة أفراد العينة على أداة الدراسة، وتحليل البيانات الإحصائية التي تم الحصول عليها. وحتى يتم تحديد درجة متوسطات استجابة أفراد عينة الدراسة تم اعتماد الدرجات التالية:

الدرجة	مدى متوسطها الحسابي
منخفضة	2.33 فأقل
متوسطة	3.67–2.34
عالية	3.68 فأعلى

4 . 2 نتائج أسئلة الدراسة:

1.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي الأول:

ما واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس الفلسطينية ؟

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على أبعاد الاستبانة التي تعبر عن واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس الفلسطينية.

جدول (1.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لواقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس الفلسطينية

الرقم	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	قيمة t	P-value الدلالة	الدرجة	النسبة المؤية
4	قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء	3.78	0.827	21.9	11.548	0.000	عالية	75.6
2	الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم	3.66	0.758	20.7	11.551	0.000	متوسطة	73.3
3	قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي	3.60	0.625	17.3	13.345	0.000	متوسطة	72.1
1	عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس	3.56	0.549	15.4	14.638	0.000	متوسطة	71.2
	الدرجة الكلية	3.63	0.554	15.3	15.339	0.000	متوسطة	72.5

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس الفلسطينية أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية(3.63) وانحراف معياري (0.554) وهذا

يدل على أن واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس الفلسطينية جاءت بدرجة متوسطة. وتبين أن محور قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء حصل على أعلى متوسط حسابي (3.78) وبدرجة عالية، يليه محور الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم، ومن ثم محور قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي، يليه محور عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس، وجميعها بدرجة متوسطة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول:

ما أهم عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس؟

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن محور عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس.

جدول (2.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	قيمة t	P-value الدلالة	الدرجة	النسبة المؤية
10	الإسراع في حل المشكلة وعلاجها يُسهم في إحساس المواطن بالأمن.	4.35	0.887	20.4	15.263	0.000	عالية	87.0
12	تستوجب خصوصية مدينة ضواحي القدس وجود شرطة مجتمعية فاعلة.	4.19	1.024	24.4	12.090	0.000	عالية	83.8
5	يُعد المواطن شريكاً في العملية الأمنية.	4.00	1.149	28.7	9.651	0.000	عالية	80.0
6	الشرطة المجتمعية تُسهم في محاربة الجريمة بكل أنواعها من	3.60	0.984	27.3	8.481	0.000	متوسطة	72.0

	أجل بناء مجتمع متماسك اجتماعياً.							
2	تُسهم الشرطة المجتمعية في تعزيز الجهود الأمنية.	3.54	0.898	25.4	8.806	0.000	متوسطة	70.8
1	الشرطة المجتمعية تُسهم في تقديم الخدمات للمواطنين بشكل أفضل.	3.46	0.849	24.5	8.631	0.000	متوسطة	69.2
9	الشرطة المجتمعية تُسهم في تنفيذ برامج توعيه في مؤسسات ضواحي محافظة القدس.	3.46	1.091	31.5	6.722	0.000	متوسطة	69.2
4	تقبل مُنتسبي/ات الشرطة لفكرة وجود شرطة مجتمعية.	3.44	0.823	23.9	8.737	0.000	متوسطة	68.8
11	تُسهم الشرطة المجتمعية في إنفاذ القانون ومنع الجريمة والسلوك المعادي للمجتمع.	3.44	1.09	31.7	6.596	0.000	متوسطة	68.8
13	تطبيق نظام الشرطة المجتمعية يُساهم في خفض التكلفة المالية التي تتحملها الدولة في تجهيز الشرطة النظامية.	3.44	1.201	34.9	5.984	0.000	متوسطة	68.8
8	وجود شرطة مجتمعية يُعزز هذا المفهوم لدى شرائح المجتمع كافة.	3.23	0.928	28.7	6.190	0.000	متوسطة	64.6
3	مدى تقبل المواطن لفكرة وجود الشرطة المجتمعية.	3.21	0.849	26.4	6.593	0.000	متوسطة	64.2
7	الشرطة المجتمعية تُقلل من التعصب الحزبي.	2.92	1.145	39.2	3.125	0.003	متوسطة	58.4
الدرجة الكلية		**3.56**	**0.549**	**15.4**	**14.638**	**0.000**	**متوسطة**	**71.2**

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس أن المتوسط

الحسابي للدرجة الكلية(3.56) وانحراف معياري (0.549) وهذا يدل على أن محور عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس جاء بدرجة متوسطة.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (2.4) أن (3) فقرات جاءت بدرجة عالية و(10) فقرات جاءت بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة " الإسراع في حل المشكلة وعلاجها يُسهم في إحساس المواطن بالأمن " على أعلى متوسط حسابي (4.35)، ويليها فقرة " تستوجب خصوصية مدينة ضواحي القدس وجود شرطة مجتمعية فاعلة " بمتوسط حسابي (4.19). وحصلت الفقرة " الشرطة المجتمعية تُقلل من التعصب الحزبي " على أقل متوسط حسابي (2.92)، يليها الفقرة " مدى تقبل المواطن لفكرة وجود الشرطة المجتمعية " بمتوسط حسابي (3.21).

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني:

ما هي العوامل للحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم ؟

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن محور الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم.

جدول (3.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	قيمة t	P-value الدلالة	الدرجة	النسبة المؤية
7	تعزيز أواصر العلاقة بين الشرطة والمواطنين يُعزز الوقاية من الجريمة.	3.98	0.887	22.3	12.334	0.000	عالية	79.6
6	مشاركة ذوي الكفايات العلمية في الشرطة المجتمعية يُسهم	3.88	0.841	21.7	12.150	0.000	عالية	77.6

	في الحد من الانحرافات السلوكية والوقاية من الجريمة.							
4	يُسهم التواصل مع المؤسسات ذات التأثير الفعال والمؤثر في التنشئة الاجتماعية في غرس مفاهيم الشرطة المجتمعية والفوائد العائدة على كل أفراد المجتمع.	3.65	1.000	27.4	8.633	0.000	متوسطة	73.0
5	أفراد الشرطة المجتمعية لهم دور في التصدي للجرائم والسلوك المنحرف، لأنهم أعلم بما يدور في مجتمعهم	3.60	0.869	24.1	9.602	0.000	متوسطة	72.0
3	تدريب وتأهيل المتطوعين لمساعدة الشرطة يُسهم في الحد من الجرائم.	3.58	1.048	29.3	7.819	0.000	متوسطة	71.6
1	تُسهم الشرطة المجتمعية في الحفاظ على القيم والمُثل التي تضبط السلوك منعاً من وقوع الحوادث والجرائم في المجتمع الفلسطيني.	3.54	0.967	27.3	8.183	0.000	متوسطة	70.8
2	يُسهم نشر ثقافة الشرطة المجتمعية عبر وسائل الإعلام في تعديل الانحرافات السلوكية.	3.42	1.108	32.4	6.359	0.000	متوسطة	68.4
الدرجة الكلية		**3.66**	**0.758**	**20.7**	**11.551**	**0.000**	**متوسطة**	**73.3**

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم أن المتوسط الحسابي للدرجة

الكلية(3.66) وانحراف معياري (0.758) وهذا يدل على أن محور الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم جاء بدرجة متوسطة.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (3.4) أن فقرتين جاءتا بدرجة عالية و(5) فقرات جاءت بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة " تعزيز أواصر العلاقة بين الشرطة والمواطنين يُعزز الوقاية من الجريمة " على أعلى متوسط حسابي (3.98)، ويليها فقرة " مشاركة ذوي الكفايات العلمية في الشرطة المجتمعية يُسهم في الحد من الانحرافات السلوكية والوقاية من الجريمة " بمتوسط حسابي (3.88). وحصلت الفقرة " يُسهم نشر ثقافة الشرطة المجتمعية عبر وسائل الإعلام في تعديل الانحرافات السلوكية " على أقل متوسط حسابي (3.42)، يليها الفقرة " تُسهم الشرطة المجتمعية في الحفاظ على القيم والمُثل التي تضبط السلوك منعاً من وقوع الحوادث والجرائم في المجتمع الفلسطيني " بمتوسط حسابي (3.54).

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثالث:

ما مدى قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي ؟

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن محور قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي.

جدول (4.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	قيمة t	P-value الدلالة	الدرجة	النسبة المؤية
1	يُشكل السلم الاجتماعي عاملاً أساسياً لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع الفلسطيني.	4.33	0.808	18.7	16.582	0.000	عالية	86.6
5	مسؤولية الأمن تقع على المواطن ورجل الشرطة معا.	4.19	0.790	18.9	15.682	0.000	عالية	83.8
6	للشرطة المجتمعية دور فاعل في حل المشكلات الاجتماعية التي تؤدي لانحراف بعض الأفراد والجماعات وممارستهم الأفعال الجرميه التي يُعاقب عليها القانون.	3.50	0.923	26.4	8.261	0.000	متوسطة	70.0
2	يُسهم رجال العشائر في محافظة القدس في تعزيز السلم الاجتماعي.	3.46	1.202	34.7	6.100	0.000	متوسطة	69.2
3	لدى العاملين في جهاز الشرطة ادراك لمفهوم السلم الاجتماعي.	3.35	0.934	27.9	7.080	0.000	متوسطة	67.0
4	يوجد لدى أفراد المجتمع ثقافة عالية لمفهوم السلم الاجتماعي.	2.79	1.129	40.5	2.403	0.020	متوسطة	55.8
	الدرجة الكلية	**3.60**	**0.625**	**17.3**	**13.345**	**0.000**	**متوسطة**	**72.1**

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية(3.60) وانحراف معياري (0.625) وهذا يدل على أن محور قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي جاء بدرجة متوسطة.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (4.4) أن فقرتين جاءتا جاءت بدرجة عالية و(4) فقرات جاءت بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة " يُشكل السلم الاجتماعي عاملاً أساسياً لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع الفلسطيني " على أعلى متوسط حسابي (4.33)، ويليها فقرة " مسؤولية الأمن تقع على المواطن ورجل الشرطة معا " بمتوسط حسابي (4.19). وحصلت الفقرة " يوجد لدى أفراد المجتمع ثقافة عالية لمفهوم السلم الاجتماعي " على أقل متوسط حسابي (2.79)، يليها الفقرة " لدى العاملين في جهاز الشرطة ادراك لمفهوم السلم الاجتماعي " بمتوسط حسابي (3.35).

النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الرابع:

ما مدى قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء ؟

قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة التي تعبر عن محور قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء.

جدول **(5.4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء**

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	قيمة t	P-value الدلالة	الدرجة	النسبة المؤية
3	مشاركة جميع أجهزة المجتمع الرسمية والمدنية المختلفة له دور فاعل في الوقاية من الجرائم التي تحدث في المجتمع.	4.06	1.060	26.1	10.866	0.000	عالية	81.2
5	يُعتبر التشاور الدائم مع أفراد المجتمع مهماً لكسب ثقتهم وتعاونهم في ضبط الجريمة قبل وقوعها.	4.04	1.010	25.0	11.264	0.000	عالية	80.8

4	مشاركة الجمهور يُقلل من الجرائم وعدد ضحاياها.	3.73	1.047	28.1	8.799	0.000	عالية	74.6
2	هناك ضرورة أن تشمل عضوية أصدقاء الشرطة المجتمعية على جميع فئات المجتمع.	3.65	0.956	26.2	9.026	0.000	متوسطة	73.0
1	يعتمد نجاح الشرطة المجتمعية على التخلي عن مركزية اتخاذ القرارات المتعلقة بحماية أمن المجتمع ومتابعة الجريمة.	3.42	0.964	28.2	7.308	0.000	متوسطة	68.4
الدرجة الكلية		**3.78**	**0.827**	**21.9**	**11.548**	**0.000**	**عالية**	**75.6**

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على محور قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية(3.78) وانحراف معياري (0.827) وهذا يدل على أن محور قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء جاء بدرجة عالية.

كما وتشير النتائج في الجدول رقم (5.4) أن (3) فقرات جاءت بدرجة عالية وفقرتين جاءتا بدرجة متوسطة. وحصلت الفقرة " مشاركة جميع أجهزة المجتمع الرسمية والمدنية المختلفة له دور فاعل في الوقاية من الجرائم التي تحدث في المجتمع " على أعلى متوسط حسابي (4.06)، ويليها فقرة " يُعتبر التشاور الدائم مع أفراد المجتمع مهماً لكسب ثقتهم وتعاونهم في ضبط الجريمة قبل وقوعها " بمتوسط حسابي (4.04). وحصلت الفقرة " يعتمد نجاح الشرطة المجتمعية على التخلي عن مركزية اتخاذ القرارات المتعلقة بحماية أمن المجتمع ومتابعة الجريمة " على أقل متوسط حسابي (3.42). يليها الفقرة "

هناك ضرورة أن تشمل عضوية أصدقاء الشرطة المجتمعية على جميع فئات المجتمع " بمتوسط حسابي (3.65).

2.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي الثاني:

هل يختلف واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس الفلسطينية حسب متغيرات الجنس، العمر، مكان السكن، المستوى التعليمي، سنوات الخبرة، الوظيفة ؟

وللاجابة عن هذا السؤال تم تحويله للأسئلة الفرعية التالية:

نتائج السؤال الفرعي الأول:

هل يختلف واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس الفلسطينية حسب متغير الجنس ؟

تم فحص السؤال الفرعي الأول بحساب الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة في واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس الفلسطينية حسب لمتغير الجنس.

جدول (6.4): الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة في واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس الفلسطينية حسب متغير الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس	ذكر	37	3.5613	0.55997
	أنثى	11	3.5524	0.53495
الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم	ذكر	37	3.6371	0.77489
	أنثى	11	3.7532	0.72588
قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي	ذكر	37	3.6081	0.64695
	أنثى	11	3.5909	0.57428
قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء	ذكر	37	3.8703	0.81815
	أنثى	11	3.4727	0.82109
الدرجة الكلية	ذكر	37	3.6373	0.56752
	أنثى	11	3.5924	0.53148

يتبين من خلال الجدول السابق أن المتوسط الحسابي في الدرجة الكلية للذكور (3.63)، وهو أعلى من المتوسط الحسابي للإناث (3.59).

نتائج السؤال الفرعي الثاني:

هل يختلف واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس الفلسطينية حسب متغير العمر ؟

تم فحص السؤال الفرعي الثاني بحساب الأعداد والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس الفلسطينية يعزى لمتغير العمر.

جدول (7.4): الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لواقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس الفلسطينية يعزى لمتغير العمر

المجال	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس	من 20 – أقل من 30	6	3.8590	0.55559
	من 30 – أقل من 40	13	3.4320	0.62377
	من 40 – أقل من 50	22	3.5944	0.43136
	من 50 – فما فوق	7	3.4286	0.72277
الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم	من 20 – أقل من 30	6	3.8095	0.61721
	من 30 – أقل من 40	13	3.3407	0.95394
	من 40 – أقل من 50	22	3.8247	0.67141
	من 50 – فما فوق	7	3.6327	0.66423
قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي	من 20 – أقل من 30	6	3.8056	0.35616
	من 30 – أقل من 40	13	3.5769	0.81824
	من 40 – أقل من 50	22	3.5606	0.53340
	من 50 – فما فوق	7	3.6190	0.75593

قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء	من 20 – أقل من 30	6	3.7667	0.77374
	من 30 – أقل من 40	13	3.6923	1.04120
	من 40 – أقل من 50	22	3.8727	0.79413
	من 50 – فما فوق	7	3.6571	0.65027
الدرجة الكلية	من 20 – أقل من 30	6	3.8226	0.46691
	من 30 – أقل من 40	13	3.4814	0.70839
	من 40 – أقل من 50	22	3.6848	0.44731
	من 50 – فما فوق	7	3.5484	0.64570

يلاحظ أن المتوسط الحسابي في الدرجة الكلية للعمر (من 20– أقل من 30) حصل على أعلى متوسط حسابي (3.82) يليه للعمر (من 40 – أقل من 50) بمتوسط حسابي (3.68)، ومن ثم للعمر (من 50 – فما فوق) بمتوسط حسابي (3.54)، يليه للعمر (من 30 – أقل من 40) بمتوسط حسابي (3.48).

نتائج السؤال الفرعي الثالث:

هل يختلف واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس الفلسطينية حسب متغير مكان السكن ؟

تم فحص السؤال الفرعي الثاني بحساب الأعداد والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس الفلسطينية يعزى لمتغير مكان السكن.

جدول (8.4): الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لواقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس الفلسطينية يعزى لمتغير مكان السكن

المجال	مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس	مدينة	18	3.7821	0.63061
	قرية	23	3.4448	0.47642
	مخيم	7	3.3626	0.39402
الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم	مدينة	18	3.9603	0.76509
	قرية	23	3.3913	0.69215
	مخيم	7	3.7959	0.71836
قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي	مدينة	18	3.6296	0.66803
	قرية	23	3.5145	0.59652
	مخيم	7	3.8333	0.63099
قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء	مدينة	18	3.8111	0.80432
	قرية	23	3.7130	0.88590
	مخيم	7	3.9143	0.78194
الدرجة الكلية	مدينة	18	3.7975	0.60732
	قرية	23	3.4895	0.50666
	مخيم	7	3.6406	0.50985

يلاحظ أن المتوسط الحسابي في الدرجة الكلية للسكن في المدينة حصل على أعلى متوسط حسابي (3.79) يليه للسكن في المخيمات بمتوسط حسابي (3.64)، ومن ثم للسكن في القرية بمتوسط حسابي (3.48).

نتائج السؤال الفرعي الرابع:

هل يختلف واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس الفلسطينية حسب متغير المستوى التعليمي؟

تم فحص السؤال الفرعي الرابع بحساب الأعداد والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس الفلسطينية يعزى لمتغير المستوى التعليمي.

جدول (9.4): الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لواقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس الفلسطينية يعزى لمتغير المستوى التعليمي

المجال	المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس	ثانوية عامة فأقل	8	3.8942	0.54538
	دبلوم	1	3.5385	.
	بكالوريوس	23	3.5351	0.50093
	ماجستير فأعلى	16	3.4279	0.59781
الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم	ثانوية عامة فأقل	8	3.6786	0.76265
	دبلوم	1	4.5714	.
	بكالوريوس	23	3.6087	0.87026
	ماجستير فأعلى	16	3.6786	0.59818
قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي	ثانوية عامة فأقل	8	3.8333	0.59094
	دبلوم	1	4.1667	.
	بكالوريوس	23	3.6159	0.69710
	ماجستير فأعلى	16	3.4375	0.51953
قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء	ثانوية عامة فأقل	8	3.8000	0.65900
	دبلوم	1	5.0000	.

	بكالوريوس	23	3.6087	0.92732
	ماجستير فأعلى	16	3.9375	0.71449
الدرجة الكلية	ثانوية عامة فأقل	8	3.8185	0.57935
	دبلوم	1	4.1290	.
	بكالوريوس	23	3.5792	0.57742
	ماجستير فأعلى	16	3.5685	0.52279

يلاحظ أن المتوسط الحسابي في الدرجة الكلية للمستوى التعليمي الدبلوم حصل على أعلى متوسط حسابي (4.12) يليه للمستوى الثانوية العامة فأقل بمتوسط حسابي (3.81)، ومن ثم للبكالوريوس بمتوسط حسابي (3.57)، يليه لماجستير فأعلى بمتوسط حسابي (3.56).

نتائج السؤال الفرعي الخامس:

هل يختلف واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس الفلسطينية حسب متغير سنوات الخبرة ؟

تم فحص السؤال الفرعي الخامس بحساب الأعداد والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس الفلسطينية يعزى لمتغير سنوات الخبرة.

جدول (10.4): الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لواقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس الفلسطينية يعزى لمتغير سنوات الخبرة

المجال	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس	أقل من 5 سنوات	4	3.3846	0.61858
	من 5–أقل من 10 سنوات	9	3.8034	0.59722
	من 10– أقل من 15 سنة	8	3.3365	0.50682
	من 15 سنة فأكثر	27	3.5698	0.52962
الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم	أقل من 5 سنوات	4	3.4286	0.40406
	من 5–أقل من 10 سنوات	9	3.8413	0.66794
	من 10– أقل من 15 سنة	8	3.4107	1.05100
	من 15 سنة فأكثر	27	3.7143	0.73700
قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي	أقل من 5 سنوات	4	3.8750	0.58333
	من 5–أقل من 10 سنوات	9	3.7778	0.53359
	من 10– أقل من 15 سنة	8	3.4375	0.84954
	من 15 سنة فأكثر	27	3.5556	0.59377
قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء	أقل من 5 سنوات	4	4.2500	0.25166
	من 5–أقل من 10 سنوات	9	3.6000	0.85440
	من 10– أقل من 15 سنة	8	3.4250	1.07138
	من 15 سنة فأكثر	27	3.8741	0.77687
الدرجة الكلية	أقل من 5 سنوات	4	3.6290	0.42511
	من 5–أقل من 10 سنوات	9	3.7742	0.55896
	من 10– أقل من 15 سنة	8	3.3871	0.76337
	من 15 سنة فأكثر	27	3.6487	0.50566

يلاحظ أن المتوسط الحسابي في الدرجة الكلية لسنوات الخبرة (من 5-أقل من 10 سنوات) حصل على أعلى متوسط حسابي (3.77) يليه لسنوات الخبرة (من 15 سنة فأكثر) بمتوسط حسابي (3.64)، ومن ثم لسنوات الخبرة (م أقل من 5 سنوات) بمتوسط حسابي (3.62)، يليه لسنوات الخبرة (من 10- أقل من 15 سنة) بمتوسط حسابي (3.38).

نتائج السؤال الفرعي السادس:

هل يختلف واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس الفلسطينية حسب متغير الوظيفة ؟

تم فحص السؤال الفرعي الرابع بحساب الأعداد والمتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة على واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس الفلسطينية يعزى لمتغير الوظيفة.

جدول (11.4): الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد عينة الدراسة لواقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس الفلسطينية يعزى لمتغير الوظيفة

المجال	الوظيفة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس	مساعد إداري فأعلى	28	3.5934	0.58839
	مدير فأعلى	20	3.5115	0.49869
الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم	مساعد إداري فأعلى	28	3.5357	0.79551
	مدير فأعلى	20	3.8429	0.68103
قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي	مساعد إداري فأعلى	28	3.5893	0.63906
	مدير فأعلى	20	3.6250	0.62097
قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء	مساعد إداري فأعلى	28	3.7357	0.84687
	مدير فأعلى	20	3.8400	0.81718
الدرجة الكلية	مساعد إداري فأعلى	28	3.6025	0.59429
	مدير فأعلى	20	3.6613	0.50579

يلاحظ أن المتوسط الحسابي في الدرجة الكلية للوظيفة (مدير فأعلى) حصل على أعلى متوسط حسابي (3.66) يليه للوظيفة (مساعد إداري فأعلى) بمتوسط حسابي (3.60).

3.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي الثالث:

ما المعوقات التي يُمكن أن تواجه فكرة تطبيق الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس؟

قامت الباحثة بتلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على المعوقات التي يُمكن أن تواجه فكرة تطبيق الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس وحساب الأعداد والنسب المؤية على هذه الاجابات، حيث تبين أن حصلت الإجابة بأن الاحتلال أحد المعوقات على نسبة 35.2%، ونسبة 18.3% للثقافة العامة السائدة في المجتمع، ونسبة 9.9% للفئات الخارجة عن القانون، ونسبة 9.9% لتقسم المناطق (A,B,C)، ونسبة 4.2% لتعدد المرجعيات، ونسبة 4.2% لاختلاف الهوية، ونسبة 7% للنقص في الاحتياجات اللوجستية والبشرية، ونسبة 11.3% لم يجب.

جدول (12.4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المعوقات التي يُمكن أن تواجه فكرة تطبيق الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس.

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
الاحتلال	25	35.2
الثقافة العامة السائدة في المجتمع	13	18.3
الفئات الخارجة عن القانون	7	9.9
تقسيم المناطق (A,B,C)	7	9.9
تعدد المرجعيات	3	4.2
اختلاف الهوية	3	4.2
النقص في الاحتياجات اللوجستية والبشرية	5	7.0
لم يجب	8	11.3

الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال السادس

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

يهدف هذا الفصل إلى استعراض أهم نتائج الدراسة واستنتاجاتها وما خلصت إليها الباحثة بعد عمليات تحليل البيانات، واختبار أسئلة الدراسة، والوقوف على واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي مدينة القدس. بعد ذلك تُقدم الباحثة توصياتها المقترحة، في ضوء نتائج الدراسة والاستنتاجات التي توصلت إليها من خلال تلك النتائج، لتحقيق غاية البحث، المتمثلة في واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية. ينقسم هذا الفصل إلى المحاور الآتية:-

1.5.مناقشة نتائج الدراسة

1.1.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول

ما العوامل المؤثرة في نجاح واقع الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكومية؟

وقد أظهر نتائج الجدول (1.4) الذي يُبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على العوامل المؤثرة في نجاح واقع الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكومية، أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية بلغ (3.538) وانحراف معياري (0.561) وهذا يدل على أن العوامل المؤثرة في نجاح واقع الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكومية جاءت بدرجة متوسطة.
وتؤكد هذه النتائج إلى حد ما على أهمية نجاح عمل الشرطة المجتمعية في حل المشاكل وعلاجها والإسهام في حفظ الأمن في حال تم تطبيقها في ضواحي محافظة القدس.

وتتفق مع النتائج في الجدول رقم (1.4) أن 3 فقرات جاءت بدرجة عالية و (10) فقرات جاءت بدرجة متوسطة، وحصلت الفقرة " **الإسراع في حل المشكلة وعلاجها يُسهم في إحساس المواطن بالأمن**" على أعلى متوسط حسابي (4.35)، ويليها فقرة " **تستوجب خصوصية مدينة ضواحي القدس وجود شرطة مجتمعية فاعلة** " بمتوسط حسابي (4.15). وحصلت الفقرة " **الشرطة المجتمعية تُقلل من التعصب الحزبي** " على أقل متوسط حسابي (2.96)، يليها الفقرة " **وجود شرطة مجتمعية يُعزز هذا المفهوم لدى شرائح المجتمع كافة** " بمتوسط حسابي (3.15).

كما تعزو الباحثة هذه النتيجة (الدرجة المتوسطة) إلى حداثة الشرطة المجتمعية في فلسطين من حيثُ النشأة والتطور والاهتمام لذلك نجد عدم تقبل فكرة الشرطة المجتمعية من قبل المجتمع والأفراد ، وهذا يدل على أن حداثة الموضوع ممكن أن يكون له أثر في ذلك ، وأيضاً ممكن أن يكون للثقافة العامة السائدة في المجتمع أثر ، وهذا يتفق مع ما جاء في المعوقات التي تواجه الشرطة المجتمعية وكانت الثقافة في المجتمع الفلسطيني إحدى هذه المعوقات، وهذا ما أجمع عليه أفراد عينة الدراسة.

2.1.5 مناقشة نتائج السؤال الثاني:

ما واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن في ضواحي محافظة القدس من وجهة نظر العاملين بالمؤسسات تُعزى إلى متغيرات الجنس والعمر ومكان السكن والمستوى التعليمي وسنوات الخبرة والوظيفة؟

1. الفرع الأول

حيثُ أظهرت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة التي تُعبر عن واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية من وجهة نظر العاملين بالمؤسسات في ضواحي محافظة القدس.

ولوحظ من نتائج الجدول (6.4) الذي يُظهر المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن في ضواحي محافظة القدس من وجهة نظر العاملين بالمؤسسات تُعزى إلى متغير الجنس أن " **محور قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء**" **جاء بدرجة عالية من وجهة نظر الذكور**، ويليه " **محور الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم** " **بدرجة عالية من وجهة نظر الإناث**، وحصل " **محور قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي على أقل متوسط حسابي من كلا الجنسين**، يليه " **محور عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس.**

وترى الباحثة أن هذه النتيجة في ترتيب المحاور كما يلي بالنسبة إلى " **محور قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء**" **جاء بدرجة عالية من وجهة نظر الذكور**، هو حصول الذكور في المجتمع على حقوقهم وواجباتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالمقابل عدم حصول الإناث على كامل حقوقهن إلى حد ما.

2. الفرع الثاني

حيثُ أظهرت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة التي تُعبر عن واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية من وجهة نظر العاملين بالمؤسسات في ضواحي محافظة القدس.

ولوحظ من نتائج الجدول (7.4) الذي يُظهر المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن في ضواحي محافظة القدس من وجهة نظر العاملين بالمؤسسات تُعزى إلى متغير العمر أن " **محور عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس**" جاء بدرجة عالية للعمر من 20 إلى أقل من 30، ويليه " **محور الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم**" بدرجة عالية للعمر من 40 إلى أقل من 50، وحصل أيضاً "**محور الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم**" على أقل درجة متوسطة للعمر من 30 إلى أقل من 40، يليه "**محور عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس**" للعمر من 30 إلى أقل من 40.

وتنسب الباحثة هذه النتيجة في ترتيب المحاور كما يلي بالنسبة إلى " **محور عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس**" **جاء بدرجة عالية للعمر من 20 إلى أقل من 30،** إلى إدراك أفراد عينة الدراسة من هذه الفئة العمرية إلى أهمية محاربة الجريمة بكافة أنواعها من أجل بناء مجتمع متماسك اجتماعياً واقتصادياً. أما بالنسبة إلى نفس " **محور عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس**" **والذي جاء بأقل درجة متوسطة للعمر من 30 إلى أقل من 40.** تعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن هذه الفئة في هذا المحور لديها إدراك للصعوبات التي قد تواجه عمل الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس.

3. الفرع الثالث

حيثُ أظهرت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة التي تُعبر عن واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية من وجهة نظر العاملين بالمؤسسات في ضواحي محافظة القدس.

ولوحظ من نتائج الجدول (8.4) الذي يُظهر المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن في ضواحي محافظة القدس من وجهة نظر العاملين بالمؤسسات تُعزى إلى متغير مكان السكن أن " **محور الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم**" بدرجة عالية للمدينة، يليه " **محور قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء**" بدرجة عالية للمخيم، وحصل " **محور عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس**" على أقل متوسط حسابي للمخيم، يليه "**محور الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم**" بدرجة متوسطة للقرية.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة في ترتيب المحاور كما يلي بالنسبة إلى " **محور الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم**" **بدرجة عالية للمدينة،** وهذا يتوافق مع ما جاء في نظرية النوافذ المحطمة والتي تُشكل محوراً مهماً في عمل الشرطة المجتمعية، حيثُ أن حل المشكلة يتمثل في سرعة إيجاد وتثبيت النوافذ المكسورة في وقت مبكر، وهذا يُعد علاجاً مجتمعياً للجريمة والانحراف، من خلال دعوة

المجتمع والشرطة إلى الاهتمام بحالات الاخلال بالأمن في مهدها، وبالتالي يتضاعف عدد الملتزمين بالقانون والنظام العام (غانم، 2008). أما بالنسبة " **لمحور الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم**" والذي جاء **بدرجة متوسطة للقرية**" ينسجم مع ما جاء في نظرية الضبط الذاتي ل(كولي) والتي ينظر فيها للمجتمع على أساس أنه كل لا يتجزأ ويعتمد في تنظيمه الاجتماعي على الرمز والأنماط والمستويات الجمعية والقيم والمُثل. (مصباح،2013) أي أن أفراد مجتمع القرية لديهم ترابط أسري، والقرية مجتمع صغير وغير منفتح مثل المدينة والمخيم، ولديهم تمسك بالعادات والتقاليد ولا يسمح لأي فرد بارتكاب أي سلوك يخالف القيم والعادات، باعتبار الضبط الاجتماعي عملية مستمرة تكمن في الخلق الذاتي للمجتمع.

4. الفرع الرابع

حيثُ أظهرت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة التي تُعبر عن واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية من وجهة نظر العاملين بالمؤسسات في ضواحي محافظة القدس.

ولوحظ من نتائج الجدول (9.4) الذي يُظهر المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن في ضواحي محافظة القدس من وجهة نظر العاملين بالمؤسسات تُعزى إلى متغير المستوى التعليمي أن " **محور قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء**" بدرجة عالية لحملة الدبلوم، يليه "**محور الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم**" بدرجة عالية لحملة الدبلوم. وحصل " **محور عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس** "على أقل متوسط حسابي لحملة الماجستير فأعلى، يليه "**محور قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي**" لحملة الماجستير فأعلى.

وترى الباحثة أن هذه النتيجة في ترتيب المحاور كما يلي بالنسبة إلى " **محور قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء** " **بدرجة عالية لحملة الدبلوم** ويليه " **محور الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم**" **بدرجة عالية لحملة الدبلوم أيضاً** يتفق مع ما جاء في النظرية الثقافية التكاملية ل

(جيروفيتش) والتي تُفيد بأن الضبط الاجتماعي ليس نتيجة لتطور المجتمع وتقدمه بل هو موجود في المراحل المبكرة من تاريخ المجتمعات الإنسانية، ويكون أيضاً عن طريق الممارسات الثقافية والرموز كالعادات والتقاليد. (مصباح، 2013)، إضافة إلى أن لدى هذه الفئة إدراك إلى نجاح عمل الشرطة المجتمعية وقدرتها على جسر الفجوة ما بين أفراد المجتمع المحلي والشرطة النظامية للتعاون فيما بينهما من أجل تحقيق الأمن العام والأمان للمواطن في حال تم تطبيقها في ضواحي محافظة القدس. أما " **محور عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس** " **والذي حصل على أقل متوسط حسابي لحملة الماجستير فأعلى.**

ترى الباحثة أن هذه الفئة تكون مطلعة أكثر على طبيعة الوضع القائم في ضواحي محافظة القدس، وعلى السياسات والإجراءات المتبعة من قبل الاحتلال، فهي مدركة تماماً بأن عمل الشرطة المجتمعية في هذه المناطق سوف يواجه العديد من المعوقات، رغم إدراكها لأهمية تطبيق الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس لما لها من دور فاعل في الحفاظ على النسيج الاجتماعي والسلم الاجتماعي، لذا لا بُد من وضع خطة عمل من قبل ذوي الاختصاص تحُد من هذه المعوقات، وتُعزز تطبيق عمل الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس.

5. الفرع الخامس

حيثُ أظهرت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة التي تُعبر عن واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية من وجهة نظر العاملين بالمؤسسات في ضواحي محافظة القدس.

ولوحظ من نتائج الجدول (10.4) الذي يُظهر المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن في ضواحي محافظة القدس من وجهة نظر العاملين بالمؤسسات تُعزى إلى متغير سنوات الخبرة أن " **محور قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء** " بدرجة عالية للخبرة أقل من 5 سنوات، **يليه** " **محور قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي**" بدرجة عالية للخبرة أقل من 5 سنوات، وحصل " **محور عوامل نجاح**

الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس" على أقل متوسط حسابي لسنوات الخبرة من 10 إلى أقل من 15 سنة، **يليه** " **محور قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء**" .

وتعزو الباحثة هذه النتيجة في ترتيب المحاور كما يلي بالنسبة إلى " **محور قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء**" **بدرجة عالية للخبرة أقل من 5 سنوات،** إلى أهمية الشرطة المجتمعية في جسر الفجوة ما بين أفراد المجتمع وجهاز الشرطة في التعاون المشترك من أجل حفظ الأمن كما ذكرت سابقاً، **و** " **محور قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي**" **بدرجة عالية للخبرة أقل من 5 سنوات،** إلى أن أفراد المجتمع لديهم وعي وإدراك إلى ضرورة وجود شرطة مجتمعية تُسهم في حل النزاعات لتسود حالة السلم والوئام داخل المجتمع نفسه، وهو مفتاح لتوطيد إرادة إيجابية فاعلة في تبادل رؤى البناء والتطور، وهو مرتبط بأوجه الحياة المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يُحقق التعاطي مع الآخر، وكفل احترام الاختلافات وتشجيع الحوار وتحويل النزاعات إلى مسار السلم، وتوفير الأمن والاستقرار للمجتمع، أما بالنسبة إلى " **محور عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس** " **والذي حصل على أقل متوسط حسابي لسنوات الخبرة من 10 إلى أقل من 15 سنة،** هذا يدل على تخوف المواطنين من رد فعل المجرمين في حالة الارشاد عنهم، والتمسك ببعض التقاليد المغلوطة واعتبار الشهادة والإرشاد عن المجرمين والإبلاغ عن الجرائم تُعد من قبيل عدم الوفاء بأصول أبناء المنطقة والعائلة، إضافة إلى تخوفهم على أبناءهم من قبل المجرمين في حال تم الإبلاغ عنهم.

6. الفرع السادس

حيثُ أظهرت نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات الاستبانة التي تُعبر عن واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية من وجهة نظر العاملين بالمؤسسات في ضواحي محافظة القدس.

ولوحظ من نتائج الجدول (11.4) الذي يُظهر المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمجالات واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن في ضواحي محافظة القدس من وجهة نظر العاملين بالمؤسسات تُعزى إلى متغير الوظيفة أن محور "**الحد من الانحرافات السلوكية**

للوقاية من الجريمة" حصل على متوسط حسابي (3.842) بدرجة عالية لوظيفة مدير فأعلى، **يليه** "**محور قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء**" حصل على متوسط حسابي (3.84) بدرجة عالية لوظيفة مدير فأعلى أيضاً. **يليه** "**محور قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي**" حصل على متوسط حسابي (3.62) بدرجة متوسطة لوظيفة مدير فأعلى. **يليه** "**محور عوامل نجاح الشرطة المجتمعية**" حصل على أقل متوسط حسابي (3.59) لوظيفة مساعد إداري فأعلى"

وتعزو الباحثة هذه النتيجة في ترتيب المحاور كما يلي بالنسبة إلى "**محور الحد من الانحرافات السلوكية**" **بدرجة عالية أيضاً لوظيفة مدير فأعلى،** إلى ضرورة تطبيق عمل الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس لما لها من دور إيجابي في ضبط أفراد المجتمع وحل المشاكل للحفاظ على آمن وآمان المواطن وإشعاره بالطمأنينة، والقضاء على الفساد، وإزالة كل ما يُهدد استقرار أفراد المجتمع. و**محور قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء**" **بدرجة عالية لوظفية مدير فأعلى،** إلى الحوار الموضوعي البناء بين مختلف أفراد المجتمع، والتوافق الموضوعي والعقلاني حول القضايا التي تهم أبناء الوطن. أما بالنسبة إلى "**محور قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي**"، والذي حصل على متوسط حسابي (3.62) بدرجة متوسطة لوظيفة مدير فأعلى النتيجة التي حصل عليها ليست دليلاً على عدم قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم لاجتماعي، إنما تُرجح الباحثة هذه النتيجة إلى المعوقات التي تواجه الشرطة المجتمعية، وأيضاً إلى حداثة تطبيقها في محافظة القدس، حيثُ أنه بدأ تطبيقها بشهر تشرين ثاني من العام 2019، ولا زالت في بدايتها وعبارة عن برامج وأنشطة تستهدف المدراس. أما بالنسبة إلى "**محور عوامل نجاح الشرطة المجتمعية**" **والذي حصل على أقل متوسط حسابي لوظيفة مساعد إداري فأعلى،** هذه النتيجة المتوسطة لا تدل على أن تطبيق الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس لن تُكلل بالنجاح، **والدليل على ذلك أن قدرة الشرطة المجتمعية الحد من الانحرافات السلوكية، وعلى تعزيز المواطنة والانتماء حصلتا على أعلى متوسط حسابي.**

3.1.5. مناقشة نتائج السؤال الثالث

ما هي عوامل الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم في ضواحي محافظة القدس من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكومية؟

وقد أظهر نتائج الجدول (3.4) الذي يُبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عوامل الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم في ضواحي محافظة القدس من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكومية، أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية بلغ (3.651) وانحراف معياري (0.766) وهذا يدل على أن عوامل الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم في ضواحي محافظة القدس من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكومية جاءت بدرجة متوسطة.
وتؤكد هذه النتائج إلى حد ما إلى ضُعف الضبط الاجتماعي، وإلى التراخي الذي قد تسرب إلى البيئة الاجتماعية بسبب عدم أخذ هذه السلوكيات على محمل الجد، مما أدى إلى زيادة عدد مرتكبي السوكيات المنحرفة في ضواحي محافظة القدس، وإلى ضُعف العلاقة ما بين المواطنين والشرطة.

وتتفق مع النتائج في الجدول رقم (3.4) أن فقرتين جاءتا بدرجة عالية و(5) فقرات جاءت بدرجة متوسطة، وحصلت الفقرة " **تعزيز أواصر العلاقة بين الشرطة والمواطنين يُعزز الوقاية من الجريمة** على أعلى متوسط حسابي (3.94)، ويليها فقرة " **مشاركة ذوي الكفايات العلمية في الشرطة المجتمعية يُسهم في الحد من الانحرافات السلوكية والوقاية من الجريمة** " بمتوسط حسابي (3.85). وحصلت الفقرة " **يُسهم نشر ثقافة الشرطة المجتمعية عبر وسائل الإعلام في تعديل الانحرافات السلوكية** " على أقل متوسط حسابي (3.42)، يليها الفقرة " **تدريب وتأهيل المتطوعين لمساعدة الشرطة يُسهم في الحد من الجرائم** " بمتوسط حسابي (3.54).

كما تعزو الباحثة هذه النتيجة (الدرجة المتوسطة) إلى حداثة الشرطة المجتمعية في فلسطين، وإحجام المواطنين وعزوفهم عن المشاركة والتعاون في البرامج الأمنية والأنشطة الوقائية لعدم قناعتهم بهذه المشاركة، إضافة إلى الحساسية المفرطة التي يستشعرها رجال الشرطة ضباطاً وأفراداً من جراء مشاركة الجمهور في بعض واجبات العمل الشرطي، **وتتفق هذه النتيجة مع نظرية تطور وسائل الضبط**

الاجتماعي ل (روس)، والتي تتحدث عن الحاجة إلى الضبط الاجتماعي وتطور وسائله بسبب زيادة حجم السكان وضعف الغرائز الطبيعية، وظهور الأنانية الفردية، إضافة إلى ظهور جماعات متباينة (اقتصادياً أو عنصرياً أو طبقياً أو ثقافياً) في المجتمع الواحد (مصباح، 2013)

4.1.5 مناقشة نتائج السؤال الرابع

ما مدى قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي في ضواحي محافظة القدس من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكومية؟

وقد أظهر نتائج الجدول (4.4) الذي يُبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مدى قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي في ضواحي محافظة القدس من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكومية، أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية بلغ (3.590) وانحراف معياري (0.628) وهذا لا يعني بأن الشرطة المجتمعية ليس لها قدرة في الحفاظ على السلم الاجتماعي في ضواحي محافظة القدس من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكومية التي جاءت بدرجة متوسطة.

وتؤكد هذه النتائج إلى حد ما قبول المجتمع للشرطة المجتمعية وقدرتها على الحفاظ على السلم الاجتماعي.

وتتفق مع النتائج في الجدول رقم (4.4) أن فقرتين جاءتا بدرجة عالية و (4) فقرات جاءت بدرجة متوسطة، وحصلت الفقرة " **يُشكل السلم الاجتماعي عاملاً أساسياً لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع الفلسطيني**" على أعلى متوسط حسابي (4.33)، ويليها فقرة " **مسؤولية الأمن تقع على المواطن ورجل الشرطة** " بمتوسط حسابي (4.15). وحصلت الفقرة " **يوجد لدى أفراد المجتمع ثقافة عالية لمفهوم السلم الاجتماعي** " على أقل متوسط حسابي (2.81)، يليها الفقرة " **لدى العاملين في جهاز الشرطة ادراك لمفهوم السلم الاجتماعي** " بمتوسط حسابي (3.31).

كما تعزو الباحثة هذه النتيجة (الدرجة المتوسطة) إلى عدم تطبيق الشرطة المجتمعية على أرض الواقع في ضواحي محافظة القدس، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاء في التجربة الأردنية والتي ترتأي فيها مديرية الأمن العام أهمية التواصل مع الجمهور والتحاور معه للوصول إلى مجتمع آمن تنخفض فيه معدلات الجريمة، ومع ما جاء أيضاً في القرآن الكريم وهو السباق لعشرات القرون بالأمر بالمعروف والنهي عن المكنر امتثالاً لقوله لقوله تعالى " الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وأتو الزكاة وأمروا بالمعروف ونهو عن المنكر ولله عاقبة الأمور" (الحج، 41).

5.1.5 مناقشة نتائج السؤال الخامس

ما مدى قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء في ضواحي محافظة القدس من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكومية؟

وقد أظهر نتائج الجدول (5.4) الذي يُبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مدى قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء في ضواحي محافظة القدس من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكومية، أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية بلغ (3.750) وانحراف معياري (0.833) وهذا يدل على أن مدى قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء في ضواحي محافظة القدس من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكومية جاءت بدرجة عالية.

وتعزو الباحثة هذه النتيجة (الدرجة العالية) إلى أهمية تفعيل دور الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس لما لها من دور كبير في جسر الفجوة في العلاقة ما بين أفراد المجتمع المحلي وجهاز الشرطة النظامية، ودورها الفاعل في الوقاية من الجرائم والتقليل من ضحاياها، إضافة إلى اعتبار المواطنة أحد المبادئ الأساسية في الدولة الحديثة، لارتباطها بالمواطن وحرياته وواجباته، وتعتبر ركيزة من الركائز الأساسية لقيام وبقاء الدولة، فهي ركيزة للاستقرار والتقدم والتنمية. **وتتفق مع ما جاء في المواطنة والديقراطية (الصفار،2017).**

وتتفق مع النتائج في الجدول رقم (5.4) أن (3) فقرات جاءت بدرجة عالية و(فقرتين) جاءتا بدرجة متوسطة، وحصلت فقرة " **مشاركة جميع أجهزة المجتمع الرسمية والمدنية المختلفة له دور فاعل في الوقاية من الجرائم التي تحدث في المجتمع** " على أعلى متوسط حسابي (4.02)، ويليها فقرة " **مشاركة الجمهور يُقلل من الجرائم وعدد ضحاياها** " بمتوسط حسابي (3.71). وحصلت الفقرة " **يعتمد نجاح الشرطة المجتمعية على التخلي عن مركزية اتخاذ القرارات المتعلقة بحماية أمن المجتمع ومتابعة الجريمة** " على أقل متوسط حسابي (3.42)، يليها الفقرة " **هناك ضرورة أن تشمل عضوية أصدقاء الشرطة المجتمعية على جميع فئات المجتمع** " بمتوسط حسابي (3.58).

كما تعزو الباحثة هذه النتيجة (الدرجة المتوسطة) إلى عدم وجود شراكه حقيقية بين المؤسسة الشرطية والمؤسسات الأُخرى وأفراد المجتمع المحلي في الحفاظ على الأمن العام والسلم المجتمعي، إضافة إلى تعدد وتشابك العوامل التي تؤدي إلى الجرائم وغياب الأمن.

6.1.5 **مناقشة نتائج السؤال السادس**

ما المعوقات التي يُمكن أن تواجه فكرة تطبيق الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس من وجهة نظر العاملين في المؤسسات الحكومية؟

- أظهرت نتائج الدراسة أن الاحتلال أهم عائق، إضافة إلى الثقافة العامة السائدة في المجتمع، وتقسيمات المناطق (A.B.C)، والفئات الخارجة عن القانون، واختلاف الهوية، كما أظهرت النتائج أيضاً أن النقص في الاحتياجات اللوجستية والبشرية بالنسبة للمؤسسة الشرطية العاملة في مجال الشرطة المجتمعية يُشكل عائقاً أمام عملها، مما يستوجب تفعيل عمل الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس لسد النقص الذي تُعاني منه المؤسسة الشرطية النظامية من خلال فتح باب التطوع لذوي الكفايات العلمية للإندماج في عمل الشرطة المجتمعية وتطبيقها على أرض الواقع.
- أما بالنسبة للانسجام ما بين فقرات الدراسة، حيثُ أظهرت النتائج أن هناك انسجام المحاور التالية: **محور عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس بفقراته** (الإسراع في حل

المشكلة وعلاجها يُسهم في إحساس المواطن بالأمن، تستوجب خصوصية مدينة القدس وجود شرطة مجتمعية فاعلة، يُعد المواطن شريكاً في العملية الأمنية). **ومحور الحد من الانحرافات السلوكية بفقراته** (تعزيز أواصر العلاقة بين الشرطة والمواطنين يُعزز الوقاية من الجريمة، مشاركة ذوي الكفايات العلمية في الشرطة المجتمعية يُسهم في الحد من الانحرافات السلوكية والوقاية من الجريمة). **ومحور قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي بفقراته** (يُشكل السلم الاجتماعي عاملاً أساسياً لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع الفلسطيني، مسؤولية الأمن تقع على المواطن ورجل الشرطة معاً). **ومحور قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء بفقراته(** مشاركة جميع أجهزة المجتمع الرسمية والمدنية المختلفة له دور فاعل في الوقاية من الجرائم التي تحدث في المجتمع، يُعتبر التشاور الدائم مع أفراد المجتمع مهماً لكسب ثقتهم وتعاونهم في ضبط الجريمة قبل وقوعها، مشاركة الجمهور يُقلل من الجرائم وعدد ضحاياها). جميعها جاءت بدرجة عالية وتجمع على أن تطبيق الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس يُسهم في حفظ الأمن.

2.5 الاستنتاجات

بعد إجراء هذه الدراسة والتي هدفت إلى دراسة واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس، توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- تُعد الدراسة الحالية دراسة وصفية للتعرف على واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن وهي محاولة للوقوف على أهم العوامل التي تُؤثر في حفظ الأمن التي تُحققها الشرطة المجتمعية لمساندة المؤسسة الشرطية. سعياً لمساندة أصحاب القرار من أجل العمل على تفعيل عمل الشرطة المجتمعية في ضواحي مدينة القدس.
- الوقوف على مواطن القوة لتعزيزها وتطويرها من أجل إنجاح عمل الشرطة المجتمعية، لتُسهم في مساندة المؤسسة الشرطية.
- اقتصرت الدراسة على تحديد واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن في ضواحي محافظة القدس بشكل خاص ولم تبحث واقع الشرطة المجتمعية في باقي محافظات الضفة الغربية وعليه فإن هناك عوامل أُخرى تحتاج إلى دراسة أشمل وأدق في الموضوع.
- أظهرت نتائج الدراسة **أن هناك أهمية عالية للشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء،** حصلت على متوسط حسابي (3.78) وبدرجة عالية، كما أظهرت النتائج أن هناك أهمية عالية لمشاركة جميع أجهزة المجتمع الرسمية والمدنية المختلفة له دور فاعل في الوقاية من الجرائم التي تحدث في المجتمع، وأظهرت النتائج أن التشاور الدائم بين أفراد المجتمع مهماً لكسب ثقتهم وتعاونهم في ضبط الجريمة قبل وقوعها، كما أظهرت النتائج أيضاً أن هناك أهمية عالية لمشاركة الجمهور للمؤسسة الرسمية يُقلل من الجرائم وعدد ضحاياها، فالمواطنة الحقيقية هي التي تُعزز الوطنية لدى الأفراد بحصول الفرد على حقوقه، لارتباطها بالاستقرار والتقدم والتنمية في الدولة. وأن عدم الخوف

والإسراع في التبليغ عن الجرائم يُقلل من حدوثها، وهذا يؤكد على ضرورة اتخاذ الجهات المختصة الإجراءات اللازمة من أجل تطبيق الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس.

- أن هناك أهمية عالية لتعزيز أواصر العلاقة بين الشرطة والمواطنين للوقاية من الجريمة، من خلال التزام المواطنين بالقوانين والتبليغ عن الجرائم، والتي أثبتت وجود علاقة إيجابية كبيرة بين تصور الجمهور لفعالية الشرطة المجتمعية، وتصورهم للعدالة والمهنية، وهذا يُعد دليلاً على نجاح عمل الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن، وأهمية عالية لمشاركة ذوي الكفايات العلمية في الشرطة المجتمعية يُعد دليلاً آخر على نجاح عمل الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن في ضواحي مدينة القدس.
- أن هناك أهمية عالية للسلم الاجتماعي في توفير الأمن والاستقرار في المجتمع الفلسطيني، إضافة إلى وجود أهمية عالية بأن مسؤولية الأمن تقع على المواطن ورجل الشرطة معاً، وهذا يُحقق شعار الأمن مسؤولية الجميع ويُعد دليلاً على نجاح عمل الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن في ضواحي محافظة القدس.
- أن هناك أهمية عالية للإسراع في حل المشكلة وعلاجها يُسهم في إحساس المواطن بالأمن، وأن خصوصية ضواحي مدينة القدس تستوجب وجود شرطة مجتمعية فاعلة، وهناك أهمية عالية باعتبار المواطن شريكاً في العملية الأمنية، مما يدل على أهمية تطبيق عمل الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس.
- أظهرت نتائج الدراسة **أن المعوقات التي قد تواجه تطبيق الشرطة المجتمعية في ضواحي مدينة القدس**، الاحتلال بالدرجة الأولى وما ينجم عنها من تقسيمات المناطق (A.B.C)، وأظهرت النتائج أن الثقافة العامة السائدة في المجتمع وما ينجم عنها من اختلاف الهوية، وعدم الثقة بالجهاز القضائي، وتعدد المرجعيات، كما أظهرت النتائج أن وجود الفئات الخارجة عن القانون تُشكل إحدى المعوقات التي تواجه الشرطة المجتمعية وما ينجم عنها من تجارة المخدرات، وتجارة الأسلحة، وحيازة أسلحة دون ترخيص، وأظهرت النتائج أيضاً أن النقص في الاحتياجات اللوجستية والبشرية بالنسبة

للمؤسسة الشرطية في العاملة في مجال الشرطة المجتمعية يُقلل من قدرتها على ضبط التجاوزات القانونية في ضواحي محافظة القدس، مما يستوجب العمل على ضرورة تفعيل عمل الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس من خلال إشراك أفراد المجتمع المحلي من ذوي الكفايات العلمية والشخصيات الاعتبارية والقيادية للحفاظ على السلم الاجتماعي، والعمل على ضبط السلوكيات التي تؤدي إلى الإخلال بالأمن العام وأمن المواطن.

- تميزت دراسة الباحثة في أن الشرطة المجتمعية لها دور هام وفاعل في تعزيز المواطنة والانتماء، حيثُ حصل محور " قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء " على متوسط حسابي (3.750) وهي درجة عالية، وانحراف معياري (0.833) وبنسة مئوية (75%)، حيثُ لا يوجد أي دراسات سابقة تناولت موضوع الشرطة المجتمعية ودورها في تعزيز المواطنة والانتماء.

3.5.التوصيات

وفقاً للنتائج والاستنتاجات التي تم التوصل إليها من واقع التحليل الاحصائي للبيانات، تُوصي الباحثة بما يلي:

1. إنشاء مكاتب متنقلة للشرطة المجتمعية، يكون فيها متطوعين من أفراد المجتمع المحلي من أجل التعرف على المجرمين، والوقاية من الجرائم قبل وقوعها.
2. تأسيس جمعية لأصدقاء الشرطة، وفتح باب الانتساب للمواطنين، وإعطاء كل عضو بطاقة انتساب، وعمل دورات تدريبية لمنتسبي النادي.
3. إنشاء مجلس محلي في كل مركز شرطة، يضم كافة أطياف المجتمع، وعقد اجتماعات شهرية لمناقشة الأحداث التي حصلت في المناطق التابعة لكل مجلس.
4. مشاركة ضبابط الشرطة المجتمعية المواطنين في مناسباتهم، وأعيادهم، وإبقائهم في مناطق عملهم لمدة طويلة، من أجل بناء الثقة بين المواطنين وأفراد الشرطة.
5. الإستفادة من خبرات الضباط المتقاعدين في المجال الأمني من خلال تطوعهم في الشرطة المجتمعية.
6. إدراج مادة الوقاية من الجريمة في المنهج التعليمي، وتعيين شرطي لتدريس المادة.
7. استحداث وحدات لسلم الأهلي في محافظات الوطن، ويُعين عليها أشخاص من ذوي الخبرة، من حملة الدرجات العلمية في القانون والعلوم الاجتماعية.
8. توصي الباحثة بإجراء المزيد من الدراسات التي تتناول موضوع الشرطة المجتمعية لما لها من دور هام في الوقاية من الجرائم والحفاظ على الأمن.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. القرآن الكريم " آل عمران " ، آية رقم 104.
2. أبو شامة، عباس. (2005). "مفهوم الشرطة المجتمعية". مركز الدراسات والبحوث. دبي.
3. أبو عليان، بسام. (2016). الانحراف الاجتماعي والجريمة. ط 3. مكتبة المرجع.
4. أبو عليان، بسام. (2011). الانحراف الاجتماعي والجريمة. ط 1. مكتبة المرجع.
5. (أبو الملحم، وآخرون، 2015، ص198). "مدخل إلى علم الجريمة. دار البيروني للنشر والتوزيع.
6. الأطرش، عصام. (2016). "دور الشرطة المجتمعية في الوقاية من الجريمة"، رسالة دكتوراه غير منشور. جامعة مؤته.
7. إبراهيم ، وآخرون، (2016). "الجرائم الماسة بالتنوع أحد مقومات السلم الاجتماعي". مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية: العدد (30).
8. الإدارة العامة لقيادة الشرطة الفلسطينية. (2008). الإطار الاستراتيجي.
9. القانون الفلسطيني الأساسي المعدل. (2003).
10. بخيت، نايف، وآخرون. (2011): " اتجاهات المواطنين الأردنيين نحو العوامل المتعلقة بالقضايا ذات الطابع العشائري". مركز الدراسات الاستراتيجية الأمنية.

11. البشر، خالد. (2008). "المشاركة المجتمعية في تعزيز الأمن في مجلس التعاون لدول الخليج العربية". جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض. السعودية. الفكر الشرطي. المجلد السابع عشر. العدد (65).

12. بشير، عبد الله. (2016). "الشرطة المجتمعية ودورها في تحقيق شعار الأمن مسؤولية الجميع"، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا، جامعة الرباط الوطني، معهد البحوث والدراسات الجنائية والاجتماعية.

13. بلصوار، سهيلة.(2011). "آليات الضبط الاجتماعي". التواصل في العلوم الانسانية والاجتماعية. العدد (28).

14. جرار، طارق. (2017). "دور آليات ومنهجية صنع القرار في تعزيز المواطنة". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس.

15. جلاب، مصباح. (2016). "تغيير معايير الضبط الاجتماعي وعلاقته بالجرائم الأخلاقية". مجلة الجامع في الدراسات النفسية والعلوم التربوية: العدد (00): 0-23.

16. حرارة، محي الدين. (2018). "اتجاهات العاملين في الهيئة العليا لشؤون العشائر للمحافظات الجنوبية ودورهم في تعزيز السلم الاجتماعي بقطاع غزة". مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات. العدد (44).

17. الحسني، عزيز. (2015). "انحراف السلوك وأثره على أمن المجتمع في اليمن". مجلة جامعة الناصر. المجلد الثاني: العدد (5).

18. السعيد، كامل. (2002). "شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات". ط 1. دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان.

19. خالد، عاطف. (2015): "تقييم تطبيق الشرطة المجتمعية". الفكر الشرطي: المجلد (24)، العدد (9)

20. خزاعلة، عبد العزيز. (1998). الشرطة المجتمعية المفهوم والأبعاد. ط 1 . أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض.

21. دعيم، عزيز. (2017). "مفهوم ونشر ثقافة السلم المجتمعي من وجهة نظر مجتمعية". مجلد 20، العدد2.

22. ربيع، العبزوزي.(2008). "اتجاهات الطلبة نحو الشرطة المجتمعية وحفظ الأمن في المجتمع الجزائري"، رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر.

23. رزق، هيام. (2016). المراهق والانحراف. دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. لبنان.

24. سليمان، وفاء. (2011): "دور المؤسسة الشرطية في مساعدة مؤسسات المجتمع المدني على أداء دورها التنموي"، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القدس، فلسطين.

25. سالم، أحمد. (2010): "الشرطة المجتمعية في إطار استراتيجية خليجية موحدة". ط 1. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. العدد 160. أبو ظبي. دولة الإمارات العربية المتحدة.

26. الشعيبي، علي. (2005). "العلاقة التكاملية بين الشرطة النظامية (التقليدية) والشرطة المجتمعية". ورقة عمل مقدمة لندوة مفهوم الشرطة المجتمعية. أكاديمية شرطة دبي.

27. الصفار، حسن. (2017). السلم الاجتماعي مقوماته وحمايته. دار الساقي.

28. الصفار، حسن. (2011). السلم الاجتماعي. دار الساقي.

29. الطراونة، محمد. (2008). اتجاهات المواطن العربي نحو رجل الأمن. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض.

30. عامر، حبيبة. (2018). "الضبط الاجتماعي في الأسرة الجزائرية القيم الاجتماعية نموذجاً– دراسة ميدانية بحي 200 مسكن ببلدية تازولت". مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع: العدد (13).

31. عبد المطلب، ممدوح. (2001). "أنموذج الشرطة المجتمعية هل يصلح للتطبيق في دولة الإمارات العربية المتحدة". الفكر الشرطي: المجلد العاشر، العدد(39).

32. عبابنه، فواز. (2016). وقف التنفيذ في القانون الجنائي. مركز الكتاب الأكاديمي.

33. غانم، عبدالله. (2008). الشرطة المجتمعية المفاهيم والأهداف والتصور المقترح للتطبيق. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

34. الغيص، صباح. (2013). "الأساس الدستوري والفلسفي للمواطنة". الفكر الشرطي: المجلد الثاني والعشرون، العدد (84).

35. الكيلاني، يسري. (2012). أثر احترام حقوق المواطنة في تحقيق الأمن الاجتماعي. الجامعة الاردنية.

36. محمود، مصطفى. (2015). "آليات تنفيذ الشرطة المجتمعية". الفكر الشرطي، المجلد الرابع والعشرون، العدد (92).

37. عطا الله، حازم. (2017). الإطار الاستراتيجي لعمل الشرطة المجتمعية. وزارة الداخلية الفلسطينية.

38. يونس، فتحي. (2015). السلم الاجتماعي وآليات تفعيله الحوار الديني نموذجاً. كلية العلوم الإسلامية. جامعة صلاح الدين. أربيل.

39. المشهداني، أكرم. (2009) "الشرطة المجتمعية إحدى دعائم الأمن الداخلي". http://www.raya.com

ثانياً: المراجع الأجنبية

40. Shannon, W. (2018). "Community Policing and the public's perception of police misconduct".

41. Kyle, W. (2013). "Assessing Police – Citizen communication by Identifying perceptions of community policing styles and effectiveness".

42. Steven, M. (2011). "Community policing by Part- Time Police Leaders". Walden University.

43. ويلكينسون، أدريان. (2006). "فلسفة ومبادء الشرطة المجتمعية" SEESAC، بليغريد.

الملاحق

ملحق رقم (1): السادة أعضاء لجنة تحكيم أداة الدراسة

الرقم	اسم المحكم	الجامعة
.1	الدكتور عبد الوهاب	جامعة القدس
.2	الدكتور عمر رحال	بير زيت
.3	الدكتور عماد اشتيه	جامعة القدس المفتوحة/نابلس
.4	الدكتور صابر السيوري	جامعة الاستقلال
.5	الدكتور معاذ اشتية	جامعة الاستقلال
.6	الدكتور خليل عودة	جامعة النجاح الوطنية
.7	الدكتور نادر شوامره	جامعة الاستقلال

ملحق رقم (2): كتاب تسهيل مهام للطالب

بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة

Institute of Sustainable Development

2019/10/29

الموضوع: تسهيل مهمة

تحية طيبة ويعد،،

يفيد برنامج التنمية الريفية المستدامة – بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية – جامعة القدس بأن الطالبة انعام عيد محمد ابو زعيتر (الرقم الجامعي 21720288)

هي أحدى طلبة معهد التنمية المستدامة في جامعة القدس تقوم بعمل بحث عن:

" واقع جاهزية الشرطة المجتمعية في حفظ الامن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي مدينة القدس"

وعليه يرجى مساعدتها بالحصول على المعلومات اللازمة لهذه الدراسة، علماً بأن المعلومات والبيانات التي يحصل عليها الطالب تعامل بسرية تامة ولأغراض البحث فقط.

وتفضلوا بقبول الاحترام

د. احمد حرز الله

مدير معهد التنمية المستدامة

Jerusalem – Abu Deis
Tel / Fax: 009722790345
P.O.Box: 51000, 20002

القدس- أبوديس
تلفاكس 009722790345
ص.ب: 51000 او 20002

ملحق رقم (3): الاستبانة (أداة الدراسة) قبل التحكيم

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

الأخوة والأخوات المحترمين/ المحترمات

تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان " **واقع جاهزية الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساعد للمؤسسة الشرطية في ضواحي مدينة القدس،** وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية.

يرجى من حضرتكم قراءة فقرات الاستبانة المرفقة واختيار الإجابة التي تعكس الواقع الفعلي. علماً بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها من خلال هذه الاستبانه سيتم التعامل معها بسرية تامة، وتُستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكراً حسن تعاونكم،،،

الدكتور المشرف: د. إياد لافي

ملاحظة: نود إعلامكم بأن هذه الإستبانة ستأخذ من وقتكم 10 دقائق تقريباً.

الباحثة: انعام أبو زعيتر

القسم الأول: الخصائص الديمغرافية:

1. **الجنس :**

ذكر ( ) أنثى ( )

2. **العمر:**

من 20 – أقل من 30 ( ) من 30 – أقل من 40 ( )

من 40 – أقل من 50 ( ) من 50 – فما فوق ( )

3. **مكان السكن:**

مدينة ( ) قرية ( )

مخيم ( ) تجمع ( )

4. **جهة العمل:**

حكومي ( ) غير حكومي ( )

5. **المؤهل العلمي:**

ابتدائي ( ) ثانوية عامة ( )

دبلوم ( ) بكالوريوس ( )

ماجستير ( ) دكتوراه ( )

6. **طبيعة العمل:**

موظف ( ) مدير ( ) إدارة عامة ( ) فئة عليا ( )

7. **سنوات الخبرة:**

أقل من 5 سنوات ( ) من 5 – أقل من 10 ( )

من 10 – أقل من 15 ( ) من 15 سنة فأكثر ( )

القسم الثاني:

يُرجى قراءة الفقرات الآتية بعناية، والإجابة عنها بوضع اشارة (X) تحت الإجابة التي تراها/ترينها مناسبة.

المحور الأول: عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي مدينة القدس.

الرقم	الفقرة	موافق بدرجة كبيرة جداً	موافق بدرجة كبيرة	مواف ق	موافق بدرجة قلية	موافق بدرجة قلية جداً
.1	وجود شرطة مجتمعية يُساهم في تقديم الخدمات للمواطنين بشكل أفضل.					
.2	وجود شرطة مجتمعية يُساهم في تعزيز الجهود الأمنية.					
.3	تقبل المواطن لفكرة الشرطة المجتمعية.					
.4	رجال الشرطة يتقبلوا فكرة وجود شرطة مجتمعية.					
.5	يُعتبر المواطن شريك في العملية الأمنية.					
.6	محاربة الجريمة بكل أنواعها يهدف إلى بناء مجتمع متماسك اجتماعياً واقتصادياً.					
.7	وجود شرطة مجتمعية يُقلل من التعصب الحزبي.					
.8	وجود شرطة مجتمعية يُعزز هذا المفهوم لدى كافة شرائح المجتمع.					

.9	وجود شرطة مجتمعية يُساهم في تنفيذ برامج الأمن الشعبي المحلي في كافة مؤسسات الدولة.					
.10	الإسراع في حل المشكلة وعلاجها يُسهم في إحساس المواطن بالأمن.					
.11	وجود شرطة مجتمعية يُسهم في إنفاذ القانون ومنع الجريمة والسلوك المعادي للمجتمع.					
12	خصوصية ضواحي القدس تستوجب وجود شرطة مجتمعية					
13	تطبيق نظام الشرطة المجتمعية يُساهم في خفض التكلفة المالية التي تتحملها الدولة في تجهيز الشرطة التقليدية.					
.14	تُسهم الشرطة المجتمعية في الحفاظ على القيم والمُثل التي تضبط الانحرافات السلوكية التي تؤدي إلى وقوع الحوادث والجرائم في المجتمع الفلسطيني.					
.15	نشر ثقافة الشرطة المجتمعية عبر وسائل الإعلام يُسهم في تعديل الانحرافات السلوكية.					
.16	تدريب وتأهيل المتطوعين لمساندة الشرطة يُسهم في الحد من الجرائم.					
.17	التواصل مع المؤسسات ذات التأثير الفعال والمؤثر في بناء شخصية الطفل(الأسرة، المدرسة، النادي، المسجد) لغرس مفاهيم الشرطة المجتمعية والفوائد العائدة من هذه المشاركة على					

	كافة أفراد المجتمع.					
18.	أفراد الشرطة المجتمعية أكثر قدرة على التصدي للجرائم والسلوك المنحرف لأنهم أعلم بما يدور في مجتمعهم					
19.	للشرطة المجتمعية دور فاعل في كشف العوامل البيئية والاجتماعية التي تؤدي إلى انحراف السلوك الإنساني لأفراد المجتمع الذي يؤدي إلى الجريمة.					
20.	مشاركة أفراد المجتمع من ذوي الكفاءات العلمية يُسهم في الحد من الانحرافات السلوكية والوقاية من الجريمة.					
21.	السلم الاجتماعي يُشكل عاملاً أساسياً لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع الفلسطيني.					
22.	رجال العشائر في محافظة القدس لهم دور في تعزيز السلم الاجتماعي.					
23.	العاملين في جهاز الشرطة لديهم ادراك لمفهوم السلم الاجتماعي.					
24.	أفراد المجتمع لديهم ثقافة عالية لمفهوم السلم المجتمعي.					
25.	مسؤولية الأمن تقع على المواطن ورجل الشرطة معا.					

26.	للشرطة المجتمعية دور فاعل في حل المشكلات الاجتماعية التي تؤدي لانحراف بعض الأفراد والجماعات وممارستهم الأفعال الجرميه التي يُعاقب عليها القانون.					
27.	للشرطة المجتمعية دور فاعل في الوقاية من ارتكاب الجريمة بين الشباب بممارستهم أفعال جرميه في حالة غياب الضبط الاجتماعي.					
28.	يعتمد نجاح الشرطة المجتمعية على التخلي عن مركزية اتخاذ القرارات المتعلقة بحماية أمن المجتمع ومتابعة الجريمة.					
29.	هناك ضرورة أن تشمل عضوية أصدقاء الشرطة على جميع فئات المجتمع دون اختصارها على المواطنين فقط.					
30.	تعزيز زيادة أواصر علاقة الشرطة مع المواطنين يُعزز الوقاية من الجريمة.					
31.	تشارك جميع أجهزة المجتمع الرسمية والمدنية المختلفة له دور فاعل للوقاية من الجرائم التي تحدث في المجتمع.					
32.	الشرطة المجتمعية تُسهم في تحقيق مبدأ الشراكة الفاعلة بين المؤسسة الشرطية والجمهور.					
33.	مشاركة الجمهور يُقلل الخوف من الجريمة وعدد ضحاياها.					
34.	التشاور الدائم مع أفراد المجتمع لكسب ثقتهم					

	وتعاونهم في ضبط الجريمة قبل وقوعها.					

المحور الخامس: برأيك /ي ما المعيقات التي قد تواجه تطبيق الشرطة المجتمعية في ضواحي مدينة القدس؟

ملحق (4): الاستبيانة (أداة الدراسة) بعد التحكيم

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج الماجستير في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية

الإخوة والأخوات المحترمين/ المحترمات

تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الباحثة بإعداد دراسة بعنوان " **واقع الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن كمساند للمؤسسة الشرطية في ضواحي محافظة القدس،** وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية.

يرجى من حضرتكم قراءة فقرات الاستبانة المرفقة واختيار الإجابة التي تعكس الواقع الفعلي. علماً أن المعلومات التي سيتم الحصول عليها من خلال هذه الاستبانه سيتم التعامل معها بسرية تامة، وتُستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرةً حسن تعاونكم،،،

الدكتور المشرف: إياد لافي

ملاحظة: نود إعلامكم أن هذه الإستبانة ستأخذ من وقتكم 10 دقائق تقريباً.

الباحثة: أنعام أبو زعيتر

القسم الأول: الخصائص الديمغرافية:

1. الجنس :

ذكر ( ) أنثى ( )

2. العمر:

من 20 – أقل من 30 ( ) من 30 – أقل من 40 ( )

من 40 – أقل من 50 ( ) من 50 – فما فوق ( )

3. مكان السكن:

مدينة ( ) قرية ( ) مخيم ( )

4. المستوى التعليمي:

ثانوية عامة فأقل ( ) دبلوم ( ) بكالوريوس( ) ماجستير فأعلى ( )

5. سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ( ) من 5 – أقل من 10 ( )

من 10 – أقل من 15 ( ) من 15 سنة فأكثر ( )

6. الوظيفة:_____

القسم الثاني:

يُرجى قراءة الفقرات الآتية بعناية، والإجابة عنها بوضع اشارة (X) تحت الإجابة التي تراها/ترينها مناسبة.

المحور الأول: عوامل نجاح الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس.

الرقم	الفقرة	موافق بدرجة كبيرة جداً	موا فق بدرج ة كبيرة	موافق	موافق بدرجة قليلة	موافق بدرجة قليلة جداً
.1	الشرطة المجتمعية تُسهم في تقديم الخدمات للمواطنين بشكل أفضل.					
.2	تُسهم الشرطة المجتمعية في تعزيز الجهود الأمنية.					
.3	مدى تقبل المواطن لفكرة وجود الشرطة المجتمعية.					
.4	تقبل مُنتسبي/ات الشرطة لفكرة وجود شرطة مجتمعية.					
.5	يُعد المواطن شريكاً في العملية الأمنية.					
.6	الشرطة المجتمعية تُسهم في محاربة الجريمة بكل أنواعها من أجل بناء مجتمع متماسك اجتماعياً.					
.7	الشرطة المجتمعية تُقلل من التعصب الحزبي.					

8.	وجود شرطة مجتمعية يُعزز هذا المفهوم لدى شرائح المجتمع كافة.					
9.	الشرطة المجتمعية تُسهم في تنفيذ برامج توعيه في مؤسسات ضواحي محافظة القدس.					
10.	الإسراع في حل المشكلة وعلاجها يُسهم في إحساس المواطن بالأمن.					
11.	تُسهم الشرطة المجتمعية في إنفاذ القانون ومنع الجريمة والسلوك المعادي للمجتمع.					
12	تستوجب خصوصية مدينة ضواحي القدس وجود شرطة مجتمعية فاعلة.					
13	تطبيق نظام الشرطة المجتمعية يُساهم في خفض التكلفة المالية التي تتحملها الدولة في تجهيز الشرطة النظامية.					
	المحور الثاني: الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجرائم					
الرقم	السؤال	موافق بدرجة كبيرة جداً	موافق بدرجة كبيرة	موا فق	موافق بدرجة قليلة	موافق بدرجة قليلة جداً
14.	تُسهم الشرطة المجتمعية في الحفاظ على القيم والمُثل التي تضبط السلوك منعاً من وقوع الحوادث والجرائم في المجتمع الفلسطيني.					

15.	يُسهم نشر ثقافة الشرطة المجتمعية عبر وسائل الإعلام في تعديل الانحرافات السلوكية.					
16.	تدريب وتأهيل المتطوعين لمساعدة الشرطة يُسهم في الحد من الجرائم.					
17.	يُسهم التواصل مع المؤسسات ذات التأثير الفعال والمؤثر في التنشئة الاجتماعية في غرس مفاهيم الشرطة المجتمعية والفوائد العائدة على كل أفراد المجتمع.					
18.	أفراد الشرطة المجتمعية لهم دور في التصدي للجرائم والسلوك المنحرف، لأنهم أعلم بما يدور في مجتمعهم					
19.	مشاركة ذوي الكفايات العلمية في الشرطة المجتمعية يُسهم في الحد من الانحرافات السلوكية والوقاية من الجريمة.					
20.	تعزيز أواصر العلاقة بين الشرطة والمواطنين يُعزز الوقاية من الجريمة.					
	المحور الثالث: قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي					
الرقم	السؤال	موافق بدرجة كبيرة جداً	موافق بدرجة كبيرة	موا فق	موافق بدرجة قليلة	موافق بدرجة قليلة جداً
21	يُشكل السلم الاجتماعي عاملاً أساسياً لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع					

.	الفلسطيني.					
22.	يُسهم رجال العشائر في محافظة القدس في تعزيز السلم الاجتماعي.					
23.	لدى العاملين في جهاز الشرطة ادراك لمفهوم السلم الاجتماعي.					
24.	يوجد لدى أفراد المجتمع ثقافة عالية لمفهوم السلم الاجتماعي.					
25.	مسؤولية الأمن تقع على المواطن ورجل الشرطة معا.					
26.	للشرطة المجتمعية دور فاعل في حل المشكلات الاجتماعية التي تؤدي لانحراف بعض الأفراد والجماعات وممارستهم الأفعال الجرميه التي يُعاقب عليها القانون.					

	المحور الرابع: قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء					
الرقم	السؤال	موافق بدرجة كبيرة جداً	موافق بدرجة كبيرة	موا فق	موافق بدرجة قليلة	موافق بدرجة قليلة جداً
27.	يعتمد نجاح الشرطة المجتمعية على التخلي عن مركزية اتخاذ القرارات المتعلقة بحماية أمن المجتمع ومتابعة الجريمة.					

28.	هناك ضرورة أن تشمل عضوية أصدقاء الشرطة المجتمعية على جميع فئات المجتمع.					
29.	مشاركة جميع أجهزة المجتمع الرسمية والمدنية المختلفة له دور فاعل في الوقاية من الجرائم التي تحدث في المجتمع.					
30.	مشاركة الجمهور يُقلل من الجرائم وعدد ضحاياها.					
31.	يُعتبر التشاور الدائم مع أفراد المجتمع مهماً لكسب ثقتهم وتعاونهم في ضبط الجريمة قبل وقوعها.					

المحور الخامس: برأيك /ي ما المعوقات التي يُمكن أن تواجه فكرة تطبيق الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس؟

فهرس الملاحق

الرقم	عنوان المحلق	الصفحة
1	السادة أعضاء لجنة التحكيم	121
2	كتاب تسهيل مهام للطالب	122
3	أداة الدراسة قبل التحكيم	123-128
4	أداة الدراسة بعد التحكيم	129-134

فهرس الاشكال

الرقم	عنوان المحلق	الصفحة
1	الإطار الاستراتيجي لمفهوم الشرطة المجتمعية في الشرطة المدنية الفلسطينية	13
2	منهجية حل المشاكل	33
3	**عملية تطوير الشراكة**	43

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1.3	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة	71
2.3	نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات واقع جاهزية الشرطة المجتمعية للعينة الاستطلاعية	68- 69
3.3	معامل الثبات للمحاور والدرجة الكلية	69
4.3	نتائج معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لمصفوفة ارتباط فقرات واقع جاهزية الشرطة المجتمعية	67
1.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لواقع جاهزية الشرطة المجتمعية	75 - 76
2.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور عوامل نجاح الشرطة المجتمعية	77- 79
3.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور الحد من الانحرافات السلوكية للوقاية من الجريمة	80- 81
4.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور قدرة الشرطة المجتمعية في الحفاظ على السلم الاجتماعي	82 - 84
5.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لمحور قدرة الشرطة المجتمعية في تعزيز المواطنة والانتماء	85 - 86
6.4	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة في واقع جاهزية الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن حسب متغير الجنس	87 - 88
7.4	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة في واقع جاهزية الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن يُعزى لمتغير العمر	88 - 89

8.4	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة في واقع جاهزية الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن يُعزى لمتغير مكان السكن	90 – 91
9.4	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة في واقع جاهزية الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن يُعزى لمتغير المستوى التعليمي	92 – 93
10.4	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة في واقع جاهزية الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن يُعزى لمتغير سنوات الخبرة	94 –95
11.4	الأعداد والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابة أفراد العينة في واقع جاهزية الشرطة المجتمعية في حفظ الأمن يُعزى لمتغير الوظيفة	96 – 98
12.4	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المعوقات التي يُمكن أن تواجه فكرة تطبيق الشرطة المجتمعية في ضواحي محافظة القدس	99

فهرس المحتويات:

Contents

الإهداء .....
إقرار .....أ
شكر وتقدير .....ب
الملخص.....و
الفصل الأول 2
مشكلة الدراسة وأهميتها 2
1.1 مقدمة..... 2
2.1 مشكلة الدراسة 3
3.1 أسئلة الدراسة 3
4.1.1. الأهمية النظرية..... 4
4.1.2 الأهمية التطبيقية:..... 4
5.1 أهداف الدراسة..... 5
6.1 حدود الدراسة 5
7.1 نموذج الدراسة..... 6
الفصل الثاني 8
الاطار النّظري والدراسات السابقة 8
1.2 المقدمة 8
1.2.1 واقع الشرطة المجتمعية 10
1.2.2. واقع الشرطة المجتمعية في فلسطين :..... 10
1.2.3 أهداف الشرطة المجتمعية:..... 14
1.2.4 مبادئ الشرطة المجتمعية..... 15
1.2.5 . ميزات تطبيق الشرطة المجتمعية 16
3.2. العوامل التي تؤثر في حفظ الأمن..... 17
1.3.2. الإنحرافات السلوكية 17
1.3.2.1. علاقة الانحراف بالجريمة..... 18
1.3.2.2. آليات الحد من الانحرافات السلوكية 19
2.3.2. الجريمه أركانها وعناصرها 20

2.3.2.1.الجريمة أسبابها وآثارها 23
3.3.2. السلم الاجتماعي 24
3.3.2.1. أهمية السلم الاجتماعي..... 25
3.3.2.1. التنشئة الاجتماعية..... 26
3.3.2.1 .الضبط الاجتماعي 27
3.3.2.1.ضعف الضبط الاجتماعي 28
3.3.2.2..نظريات الضبط الاجتماعي 29
3.3.2.1.منهجية حلول المشكلات المجتمعية..... 31
4.3.2. المواطنة والانتماء..... 33
4.3.2.1. سمات المواطنة: 35
4.3.2.1. أسباب ضعف روح المواطنة لدى المواطن..... 36
1.3.2.المعوقات التي تواجه الشرطة المجتمعية..... 37
6.2 الشرطة الفلسطينية 42
6.2.1. الشراكة بين المؤسسة الشرطية ومؤسسات المجتمع الأخرى..... 43
6.2.2. الشرطة الفلسطينية التحديات التنظيمية 45
7.2. نظريات الشرطة المجتمعية..... 48
8.2.تجارب الدول الغربية 51
8.2.1.تجارب الدول العربية لتعزيز مفهوم الشراكة المجتمعية أو ما يُعرف بالشرطة المجتمعية .. 55
10.2. الدراسات السابقة 59
10.2.1. الدراسات العربية..... 59
10.2.2.الدراسات الأجنبية 65
11.2.2 التعقيب على الدراسات السابقة 68
الفصل الثالث..... 71
الطريقة والإجراءات..... 71
3.1 مقدمة:..... 71
3.2 .منهج الدراسة..... 71
3.3.وصف متغيرات الدراسة:..... 71
3.4 مصادر جمع البيانات 74
3.5 . مجتمع الدراسة..... 75
3.6 عينة الدراسة 75

3.7 أداة الدراسة..... 76
3.8 صدق أداة الدراسة..... 76
3.9 ثبات أداة الدراسة..... 77
3.10 إجراءات الدراسة..... 78
3.11 المعالجة الإحصائية 78
الفصل الرابع..... 80
نتائج الدراسة..... 80
4 . 1 مقدمة..... 80
4 . 2 نتائج أسئلة الدراسة 81
1.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي الأول..... 81
2.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي الثاني..... 90
3.2.4 النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي الثالث: 99
الفصل الخامس..... 101
مناقشة النتائج والتوصيات 101
1.5.مناقشة نتائج الدراسة..... 101
1.1.5 مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول..... 101
2.1.5 مناقشة نتائج السؤال الثاني 102
3.1.5. مناقشة نتائج السؤال الثالث..... 109
4.1.5 مناقشة نتائج السؤال الرابع..... 110
5.1.5 مناقشة نتائج السؤال الخامس..... 111
6.1.5 مناقشة نتائج السؤال السادس..... 112
2.5 الاستنتاجات 114
3.5.التوصيات..... 117
قائمة المراجع 118
الملاحق 123
فهرس الملاحق 140
فهرس الاشكال..... 141
فهرس الجداول..... 142
فهرس المحتويات..... 144